ملامح تحول النظام الدولي
في ظل مفهوم القوة

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

❋

009722340035
Mjundi46@gmail.com
www.for-alquds.org

❋

(ملامح تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة)

(رامي عبدالرحمن بركات أبودقة)

❋

الطبعة الأولى (2018).

❋

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

ملامح تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة

(2006 – 2016م)

رامي عبدالرحمن بركات أبودقة

الطبعة الأولى

2018م

﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١١ ﴾

[سورة المجادلة: 11**]**

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.

وعلمني العطاء بدون انتظار.

إلى من دفعني للعلم... لازداد به افتخار... إلى روح والد الحبيب.

إلى معنى الحنان والتفاني والعطاء.

إلى من كان دعاءها سر نجاحي... إلى روح والدتي الحنونه.

إلى المخلصة الوفيه الصابرة التي تكبدت معي مشقة هذا الجهد وكانت سنداً.

وداعماً معنوياً زوجتي الغالية... إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة.

فلذات أكبادي أبنائي الأعزاء.

إلى من حبهم يجري بعروقي، ويلهج بذكرهم فؤادي، إلى سندي وقوتي وملاذي.

إخواتي وإخواني الأعزاء.

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

الفهرس

المقدمة..... 13

الفصل الأول

تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة

المقدمة..... 17

الفصل الثاني

القوة (المفهوم والتطور)

مقدمة..... 39
المبحث الأول مفهوم القوة في الفكر الغربي والعلاقات الدولية..... 40
مفهوم القوة..... 40
القوة في الفكر الغربي..... 42
القوة السياسية..... 43
مفهوم القوة في العلاقات الدولية..... 44
المفهوم الاصطلاحي للقوة..... 44
المفاهيم المرتبطة بمفهوم القوة..... 46
مفهوم القوة الذكية وتحدياتها..... 47
مفهوم القوة الصلبة..... 49
مفهوم القوة الناعمة وأنواعها..... 49
القوة الناعمة وعلاقتها بالقوة الصلبة..... 51
عناصر القوة..... 52
المبحث الثاني أنماط القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية 57
أنماط القوة..... 57
نمط القوة الانفرادي..... 57
نمط القوة التحالفي..... 57
نمط القوة الجماعي..... 58
نمط الحكومة العالمية..... 58
القوة والتوازن..... 59
مصادر القوّة..... 61
خصائص القوة..... 62
دور القوة في العلاقات الدولية:..... 62

الخلاصة 63

الفصل الثالث

تطور النظام الدولي من ويستفاليا حتى نهاية الحرب الباردة

مقدمة 67
المبحث الأول النظام الدولي و نهاية الصراع الأيديولوجي العالمي 70
تعريف النظام الدولي 70
نهاية الصراع الإيديولوجي العالمي..... 72
تطور النظام الدولي..... 74
المبحث الثاني التّحول في النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية 1945م حتى 2006م.. 77
النظام الدولي الانتقالي منذ الحرب العالمية الثانية 1945م وحتى عام 1990م .. 77
من انهيار الاتحاد السوفيتي 1991م وحتى عام 2006م: 83
الخلاصة 87

الفصل الرابع

النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية

(البنية والمؤشرات ومواقف الدول الفاعلة)

مقدمة 91
المبحث الأول النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية (البنية الهيكلية والفكرية) 94
النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية: 94
البنية الهيكلية والفكرية للنظام الدولي الحالي:..... 99
مؤشرات تراجع القطبية الأمريكية نحو التعددية القطبية: 102
المبحث الثاني موقف الدول الكبرى من الأحادية القطبية (الصين – روسيا – الإتحاد الأوروبي).....
موقف الدول الكبرى من الأحادية القطبية..... 109
الصين 110
الاتحاد الأوروبي 112
روسيا 114
الخلاصة 116

الفصل الخامس

إرهاصات التحول في النظام الدولي

(الاتجاهات والملامح والسمات والأزمات)

مقدمة 121
المبحث الأول التغير في النظام الدولي (الاتجاهات والسمات)..... 123
ملامح وأبعاد التغير في النظام الدولي..... 123
اتجاهات النظام الدولي الجديد..... 128
سمات ومعالم النظام الدولي الجديد 129
المبحث الثاني أزمات توضح التحوّل في النظام الدولي (الدور الروسي)..... 131
التحول في النظام الدولي (الدور الروسي)..... 131
أزمة أوكرانيا (أزمة شبه جزيرة القرم)..... 134
الأزمة السورية 144
خاتمة 151
قائمة المراجع 155

المقدمة

تهدف الكتاب إلى التعرف إلى ملامح تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة (2006 – 2016)، والتي اتضحت في العديد من الأزمات الدولية، وتبرز أهمية الدراسة كونها من الدراسات ذات العلاقة بالنظام الدولي والعلاقات الدولية، والتي تبحث في تفاعلات القوة في بيئة النظام الدولي منذ تطوره ونشأته، مروراً بمرحلة نهاية الحرب الباردة، ونشوء الأحادية القطبية وصولاً إلى متغيرات وإرهاصات مرحلة جديدة في نسق النظام الدولي.

اعتمدت الكتاب في مقاربتها المنهجية على المنهج (الوصفي التحليلي)، والذي يساهم في عملية وصف وتحليل الظاهرة بالاستناد إلى الجزء التاريخي لها، بالإضافة إلى (اقتراب النسق الدولي)، والذي يعتمد في تفسيره لطبيعة النظام الدولي في مرحلة معينة على عدد الفاعلين في النسق الدولي، وطبيعة العلاقة بينهم، والتي تنعكس على درجة استقرار النسق واحتمالات الحرب في ظل توظيف الفاعلين للقوة في علاقاتهم الدولية.

وللإجابة على تساؤلات الكتاب تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول ركز الفصل الأول على الإطار العام للدراسة، أما الفصل الثاني تناول القوة والنظام الدولي (المفهوم والتطور)، أما الفصل الثالث ركز على تطور النظام الدولي من معاهدة ويستفاليا حتى نهاية الحرب الباردة، بينما ركز الفصل الرابع على النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية (البنية والمؤشرات ومواقف الدول الفاعلة)، أما الفصل الخامس فقد ركز على إرهاصات التحول في النظام الدولي (الاتجاهات والملامح والسمات والأزمات).

وقد توصلت الكاتبة إلى عدد من النتائج منها:

1- وجود إرهاصات تشير إلى تحول النظام الدولي من نظام الأحادية القطبية إلى نظام تعدد الأقطاب.
2- أن تعدد الأقطاب منقسم ما بين الصين وروسيا وحلفائهم كقطب والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفائهم كقطب.
3- أن نشوء العديد من المنظمات الدولية ساهم في ترسيخ ملامح تحول في النظام الدولي.
4- وجود رغبة للدول والقوى الفاعلة الكبرى في تغيير النظام الدولي الأحادي القطبية إلى نظام تعدد الأقطاب.

الفصل الأول

تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة

الفصل الأول

تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة

المقدمة:

يتميز النسق الدولي في هيكليته المطلقة بحالة من الفوضى تفضي عليه عدم الاستقرار والثبات المطلق، وبتغير دور الفواعل الرسمية فيه تبعاً لتغير ميزان القوة ما بين هذه الفواعل أو الأطراف التي تشكل في مجملها العام الفاعل المؤثر في مجريات النسق الدولي، وبسبب حالة الفوضى التي يتسم بها هذا النسق فإن إمكانية خلق حالة من التوازن والتحكم تجعل الأمر شبه مستحيلاً، تبعاً للتغيرات في طبيعة النظم المؤثرة فيه، في ظل حالة التنافس الشديد، والصراع الدائم التي تؤدي إلى صعود أقطاب، وهبوط أقطاب مما يشكل حالة من الاستمرارية في التغير، وعدم الثبات في الوضع العام لهذا النسق.

وعلى الرغم من وجود العديد من المؤسسات الدولية التي أنشأها الفاعلون المؤثرون في هذا النسق المتسم بالفوضى في محاولة لضبط طبيعة العلاقات ما بين الأنظمة السياسية داخله، للوصول إلى أكبر قدر من الاستقرار الدولي فيه، إلا أن هذه المؤسسات بقيت عاجزة عن أداء دورها المناط بها لغياب السمة الأساسية التي تميز النظام السياسي للدول عن النسق الدولي، والمتمثلة في غياب المساواة والفارق في قدرة التأثير تبعاً للقوة الاقتصادية والعسكرية.

إلا أن حالة التغير وعدم الثبات في هذا النسق في ظل التغيرات الفاصلة والحتمية التي أثرت في توجهاته وفي تأثير الفاعلين فيه، خصوصاً ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي شكلت نقطة تحول جوهرية أعادت صياغة العلاقات الدولية ما بين العديد من الدول حتى المؤثرة والفاعلة فيها، وإعادة توزيع أنماط القوى على مستوى الأفعال، وردود الأفعال داخل المنظومة القيمية للعلاقات الدولية في هذا النسق.

ذلك يدفعنا إلى النظر في طبيعة النسق الدولي في ظل التطورات التي شهدها المجتمع الدولي خلال العشر سنوات الأخيرة والممتدة ما بين عامي (2006 – 2016م) والتي شكلت بداية إرهاصات التحول في النظام الدولي، والتي ظهرت في كيفية توظيف القوة في التعامل مع العديد من الملفات بدءاً من الحرب على العراق وأفغانستان عام (2003م)، وصولاً إلى الأزمة السورية (2011م) التي ظهرت مع ما يسمى بالربيع العربي، والتي تداخلت فيها العديد من القوى الفاعلة الدولية، مع إمكانية طرح الدراسة أنموذج تطبيقي يظهر واقع التحول في النظام الدولي، خلال الفترة (2006-2016م).

تتلخص دراسة ملامح تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة، والتي اتضحت في العديد من الأزمات الدولية، ويمكن إعادة بلورة المشكلة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هي ملامح التحول في النظام الدولي في ظل مفهوم القوة؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بمفهوم القوة في أدبيات العلاقات الدولية؟
2- ما طبيعة التحول في النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى القطبية الأحادية؟
3- ما طبيعة تحول القوة في نظام الأحادية القطبية؟
4- إلى أي مدى شكلت الفترة ما بين عامي (2006 – 2016م) بداية إرهاصات التحول في النظام الدولي؟

تبرز أهمية الدراسة كونها من الدراسات ذات العلاقة بالنظام الدولي والعلاقات الدولية، والتي تبحث في تفاعلات القوة في بيئة النظام الدولي منذ تطوره ونشأته، مروراً بمرحلة نهاية الحرب الباردة، ونشوء الأحادية القطبية، وصولاً إلى متغيرات وإرهاصات مرحلة جديدة في نسق النظام الدولي.

كما تشكل هذه الدراسة رؤية لملامح التحول في العلاقات الدولية من منظور التحالفات، والتي ستلعب دوراً رئيسياً في حل الصراعات والقضايا الدولية المرتبطة بإرادة الفاعلين المؤثرين في السياسة الدولية، وتشكل رؤية واضحة لصانعي ومتخذي القرار في طبيعة توجيه السياسة الخارجية وفق التغيرات في النظام الدولي، إلى جانب كونها إضافة علمية لمراكز البحث السياسية والجامعات.

أهداف الدراسة:

- التعرف إلى مفهوم القوة في العلاقات الدولية وأهم خصائصها ومقوماتها.
- استجلاء مراحل تطور النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا عام (1846م) وحتى نهاية الحرب الباردة عام (1989م).
- توضيح واقع النظام الدولي في مرحلة القطبية الأحادية والتفرد الأمريكي بالسياسة الدولية.
- تبيان أهم المؤشرات التي مهدت إلى ملامح التحول في النظام الدولي.
- استشراف سيناريوهات مستقبل تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة.

يعتمد البحث على المنهج (الوصفي التحليلي)، والذي يساهم في عملية وصف الظاهرة بالاستناد إلى الجزء التاريخي لها، لكون الحاضر لا ينفصل عن الماضي بوحداته وتطوراته السياسية، وتعد نقطة ارتكاز نحو المستقبل، أما عملية التحليل فهي مرتبطة في تفسير الظاهرة، وتحليلها وربط المتغيرات المؤثرة فيها (عبيدات وأخرون، 1999م، ص46).

كما ستستند الدراسة إلى (اقتراب النسق الدولي)، والذي يعتمد في تفسيره لطبيعة النظام الدولي في مرحلة معينة على عدد الفاعلين في النسق الدولي، وطبيعة العلاقة بينهم، والتي تنعكس على درجة استقرار النسق واحتمالات الحرب في ظل توظيف الفاعلين للقوة في علاقاتهم الدولية، ويرى (والتز) أحد منظري هذا الاقتراب أن هناك علاقةً طرديةً بين الفاعلين ودرجة استقرار النسق الدولي، أي كلما قل عدد الفاعلين يقل عدد احتمال الحرب ويزداد الاستقرار، فكلما قل عدد الوحدات يسهل تحديد نقاط الخلاف والاتفاق، بينما يرى (دويتش وسينجر) أن زيادة عدد الفاعلين يزيد من استقرار النسق، ويزيد من حجم التفاعل، ويشتت الانتباه الذي يوجهه كل فاعل للأفراد، فإذا تشتت الانتباه قلت الحساسية، وكلما زاد عدد الفاعلين كلما قلت نسبة الانتباه الموجهة إلى فاعل دولي واحد، وإذا ازداد عدد الفاعلين الدوليين، وتعددت الكتل الدولية، فإن احتمالات الصراعات الدولية المحدودة تزداد، لكن احتمالات الحروب الشاملة تصل إلى حد كبير، ما لم يمتلك الفاعلون أسلحة نووية، وينطوي اقتراب النسق الدولي على أربعة عناصر رئيسة تساهم في رصد وفهم واقع النظام الدولي والسياسة الدولية في مرحلة معينة وتفسيره، وهذه العناصر هي: (سليم، 2002م، ص 11-23):

- الوحدات: فاعلون يقوموا بأدوار معينة داخل نسق كلي أو فرعي.
- البنيان: يتضمن توزيع المقدرات ومبدأ الترتيب في النسق، فالبنيان يجعل من النسق وحدة مترابطة، ويحدد العلاقات التفاعلية بين وحدات النسق.
- المؤسسات: التنظيمات الدولية والقواعد القانونية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين.
- أنشطة سياسية: تتم في النسق الدولي في إطار الهيكل والمؤسسات مثل عمليات الحرب والسلم والوفاق الدولي وتوازن القوى.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: مفهوم القوة.
- المتغير التابع: ملامح التحول في النظام الدولي.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تقع حدود الدراسة الموضوعية في توضيح ملامح التحول في النظام الدولي.
- الحدود الزمنية: والتي ستمتد خلال الفترة (2006 – 2016م).
- الحدود المكانية: النظام الدولي.

صطلحات الدراسة:

1- النظام الدولي:

أصبحت فكرة (النظام) من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها علم العلاقات الدولية، والتي تهدف إلى اكتشاف أنماط التفاعل في السياسة الدولية، وبهذا فإن النظام العالمي يمثل أنماط العلاقات والتفاعلات بين الفواعل السياسية الموجودة في العالم خلال فترة زمنية محددة، ويقصد به أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، والتي يترتب على نوعية علاقاتها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم كله، ونشير في هذا الصدد إلى عدة نماذج، مثل توازن القوى (Balance of power) والثنائية القطبية (Bi-polarity) التي تأخذ شكل الثنائية المحكمة (Tight) أو غير المحكمة (Loose)وتعدد الأقطاب أو المراكز (Poly-Centers) أو أحادي القطبية (The Unipolar)، (مطر، هلال، 1983م، ص85):

كما ويقصد بهيكل النظام الدولي: "توزيع القدرات فيه وترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض". (عليلي، 2002م، ص 11):

2- القوة:

هي النفوذ المتحكم في السلطة أو الحكم، وإذا اكتسب صفة الشرعية أصبح سلطةً، وقد تكون القوة سياسية أو عسكرية، أو اقتصادية، أو تكنولوجية ومعرفية، ويعرفها البعض بأنها القدرة على حمل الآخرين على أن يفعلوا ما نريدهم أن يقوموا به، على افتراض أن هذا مختلف بطريقة ما عما يرغبون بعمله، وذلك باستخدام التهديد وباستخدام العقوبات إذا لزم الأمر. (عبد الكافي، 2005م، ص 337).

الدراسات السابقة:

13.1.1 الدراسات العربية:

1- دراسة باهي سمير: تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية - دراسة للنموذج الليبي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011م.

انطلقت الدراسة من فرضية محددة، وهي أن التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة الذي تَكون بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والذي أعطى أهمية بالغة للمبادلات الاقتصادية، مستفيدة من الأهمية الجيواقتصادية لليبيا في المنطقة، وضمن توجهات عملية المنافسة مابين الكتل الاقتصادية على المناطق الغنية التي يكون لها أهميةٌ متزايدةٌ في ضوء الأحادية القطبية انعكس على السياسة الخارجية الليبية، مما أدى إلى إعادة ترتيب أولوياتها، حيث ومن خلال دراسة السياسة الخارجية الليبية بعد الحرب الباردة. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج:

- إن دراسة وتحليل السياسة الخارجية للدول من منظور العوامل المؤثرة فيها، يتطلب تفكيك عملية السياسة الخارجية إلى مجموعة من المتغيرات منها المتعلق بالبيئة الداخلية (عوامل اقتصادية، جغرافية، نفسية، مؤسساتية)، وأخرى تتعلق بالبيئة الدولية المحيطة بالدولة محل الدراسة سواءً ما يتعلق منها بالنظام الدولي من حيث الوحدات أم من حيث طبيعة التفاعلات القائمة بينها.
- إن تغير النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطب، يفرض حتماً على الدول الصغيرة ضرورة التغيير والتكيف مع مقتضيات الحقبة الدولية الجديدة، والتي تشهد سيطرة دولة واحدة على العالم اقتصادياً وسياسياً وخصوصاً عسكرياً، هذه الظروف تحد حتماً من حرية المناورة التي كانت متاحة لمثل هذه الدول-دول صغيرة- في ظل نظام ثنائي القطبية، الأمر الذي يزيد من أهمية ودرجة تأثير المتغير الدولي على السياسة الخارجية.
- إن التغيرات الهيكلية والقيمية التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة أثر بشكل بارز على طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية من خلال تحولها نحو تبني الديمقراطية الليبرالية الذي أفضى بدوره إلى إحداث تغيرات عميقة في اقتصادياتها، نظراً لارتباطها باقتصاديات الدول الغربية ناهيك عن فرض المؤسسات المالية سياسات عليها تدعو إلى تطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية مقابل تقديم المساعدة لها.
- إن الأوضاع العالمية الجديدة تتضمن مرحلة انتقال هائلة بما يرافقها من غموض، الأمر الذي يفرض على السياسة الخارجية إدراك الخصائص التي تميز هذه المرحلة، وحدودها وما تقدمه منفرص وتحديات، ومثل هذا الوضع يضع السياسة الخارجية أمام أمر صعب، جوهره مدى القدرة على التكيف الذي يعني إعادة ترتيب الأولويات.

2- دراسة كريم حلاوة: سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات "مداد"، 2015م.

تناول الكاتب سياسات القوة الذكية وعرفها بأنها القوة التي تجمع بين القوتين: الناعمة والخشنة، أي: تربط بين التسامح والشدة؛ فبالقوة الناعمة يمكن تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الترغيب والجذب والقدرة على الاستقطاب والإقناع، ومن خلال الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية...الخ للدولة لإقامة علاقات مع الحلفاء، وتقديم المساعدات الاقتصادية، والتبادل الثقافي مع الدول الأخرى، وخلق رأي عام موات . في حين القوة الخشنة، التي عموماً ما تجد ترجمتها العسكرية بالحرب المباشرة، وترجمتها السياسية بالمضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية،

وترجمتها الاقتصادية بسبل الضغط والمقاطعة والحصار، التي غالباً ما تمارسها هذه الدولة على تلك، أو تدفع الآخرين لممارستها عليها. مع التلويح الدائم بإمكانية استخدام القوة ودورها في العلاقات الدولية، وتوصل الكاتب إلى أن مصطلح سياسة القوة الذكية هو الجديد في حين ما تنطوي عليه هذه السياسة من أساليب وأدوات متبعة ليس بالجديد على الإطلاق، بل نقرأ في صفحات تاريخ الأحداث السياسية عن العديد من الوقائع التي تجسد سياسة القوة الذكية، ومنها حملة نابليون على مصر، ودعوة جورباتشوف لضرورة استبعاد استخدام القوة في حل الصراعات الدولية والإقليمية، كذلك الأمر بالنسبة للشروع في تأسيس المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تعني بكافة مجالات التنمية (الاقتصادية- الاجتماعية – الثقافية- البيئة)، والناشطة في مجال حقوق الإنسان تعد أحد أوجه القوة الناعمة إن لم تكن أداة من أدواتها، تستخدمها الدول الكبرى في العالم لتمرير سياساتها ومشاريعها الموجهة لدول العالم الثالث.

كما توصل إلى أن الاعتماد على القوة الصلبة (العسكرية) وحدها في عصرنا الحالي لا يؤدي لإحراز الأهداف المتعلقة بالشأن السياسي الخارجي للدولة، وإنما تطلب ذلك المزيد من استخدام وسائل الإقناع والجذب (القوة الناعمة Soft).

وأن تتبع الدول سياسة القوة الذكية في سياستها الخارجية بدرجات متفاوتة، وبطرق وأدوات تختلف من دولة لأخرى، وأن رغم ما رسمته الولايات المتحدة لنفسها من استراتيجيات للقوة الذكية إلاّ أنها ما زالت تنفق على القوة العسكرية أكثر من الناعمة ب 17ضعفاً، وإن دل هذا على شيء فإنه قد يدل على أنها تلوح باستخدام القوة الذكية كغطاء لاستمرارها باستخدام القوة العسكرية، وبخاصةٍ وأن القوى والمصالح التي تقف خلف النخبة الحاكمة بتوجهاتها الاستراتيجية لا تزال تعتقد أن استخدام القوة العسكرية أمر مشروع ومطلوب لمحاربة الإرهاب، وأن الدبلوماسية العامة تشكل أداة مهمة في ترسانة القوة الذكية، ولكن هذه الدبلوماسية تتطلب فهماً سليماً للمصداقية، والنقد الذاتي، ودور المجتمع المدني في توليد القوة الناعمة.

3- دراسة باسل خليل خضر: أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة 2014م.

تناولت هذه الدراسة مفهوم القوة بعدة تحولات منذ بداية استخدامها في العلاقات الدولية، فكانت في البدايات تتكون من عنصر وشكل واحد، فكان العنصر هو الجيش والشكل هو الحرب، وبدأت تتطور القوة حيث دخل الاقتصاد كأحد عناصر القوة، وبدأ استخدامه بأشكال مختلفة مثل العقوبات والمساعدات، وبعد ذلك أصبحت للقوة الكثير من العناصر، وكان من بينها الثقافة والقيم والمبادئ

للدول والتي تم استخدامها من خلال القوة الناعمة حديثاً، ومع التطور التكنولوجي والتطور في وسائل الإعلام وبخاصة الاجتماعي بدأ استخدام شكل جديد للقوة وهو القوة الافتراضية، وهي استخدام المعرفة التكنولوجية في التأثير على الآخرين، وقد ظهرت القوة التي تعتمد على تقليل استخدام العنف لصالح الدبلوماسية والمنظمات المدنية، فبعد هذا التطور في أشكال القوة أصبحت الدول تستخدم كافة هذه الأشكال الصلبة والناعمة.

كما تعرضت الدراسة إلى هذه التحولات في مفهوم القوة وسنبحث عن أثر هذه التحولات على العلاقات الدولية، وحالة التطور في القوة الفلسطينية والقوة الإسرائيلية، وكيفية استخدامهما لأشكال القوة الحديثة، وبعد ذلك سنتعرف إلى أثر هذه التحولات في القوة الفلسطينية والإسرائيلية على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وتطرقت الدراسة إلى عدة عناصر للقوة الإسرائيلية، وعدة أشكال للقوة أيضاً، ومن هذه العناصر هي المنظمة الصهيونية والقوة العسكرية والاقتصاد والتحالف مع الأقوياء، والعديد من العناصر التي جعلت من إسرائيل دولة قوية، وتم استخدام هذه العناصر بعدة أشكال من أهمها شن الحروب على الفلسطينيين والحصار والاستبطان والعقوبات، وهناك أشكال أخرى، وإن إسرائيل استخدمت القوة الافتراضية، وكأن هناك تأثيراً كبيراً لتطورات القوة الإسرائيلية على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فمثلاً هي من جعلت الفلسطينيين طرفاً ضعيفاً غير قادر على الحصول على حقوقه المشروعة.

وفي المقابل كان هناك عناصر وأشكال متعددة للقوة الفلسطينية، فكان من أهم هذه العناصر هو البعد العربي والبعد الإسلامي، والتأييد الدولي لعدالة القضية الفلسطينية، ولحقهم التاريخي في الأرض، وكان للانتماء الوطني والمقاومة والصمود أثر كبير على زيادة قدرة الفلسطينية على التحدي والثبات، وهناك أشكال متعددة للقوة الفلسطينية أهمها الكفاح المسلح والانتفاضات الشعبية والمقاومة السلمية، والقوة الافتراضية والقوة الناعمة الفلسطينية، وكان الشكل الأهم للقوة الفلسطينية هو الدبلوماسية التي استطاع الفلسطينيون من خلالها تحقيق عدة نجاحات على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

4- دراسة حامد بن عبد العزيز محمد النوري: أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط: 1945-1990م، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، 2006م.

تناولت هذه الدراسة التغييرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بالتركيز على ميزان القوة بين الأمة العربية، ودولة إسرائيل في فترة تاريخية محددة مع ما

يثيره هذا الصراع من تقاطعات وتنافس بين الدول العظمى في المنطقة، ويعتمد البحث على منهج علاقات القوة كمؤثر رئيس في العلاقات الدولية، وهي المحرك الأساسي لهذه العلاقات منذ قيامها بصورتها الحديثة وحتى الآن.

وقد اعتمد الباحث على عدد من طرق البحث في جمع المادة الملائمة لنقاش واختبار الفرضيات شملت الكتب والدوريات والتقارير وأوراق الورش العلمية والمؤتمرات وشبكة المعلومات الدولية، وغطت هذه المعلومات جوانب عديدة منها ميزان القوى الدولي وفترة القطبية الثنائية والحرب الباردة ونهاية بالفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، وانعكاسات كل ذلك على الصراع العربي الإسرائيلي.

كما توصلت الدراسة بعد تحليل المعلومات إلى عدد من النتائج المهمة أبرزها تأرجح ميزان القوة في المنطقة مروراً بفترة الحرب الباردة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ثم محاولات بناء نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانعكاس هذا التأرجح اضطراباً وعدم استقرار الإقليم. وخلصت الدراسة إلى ما آلت إليه الأمور في هذه الفترة، والتوقعات المحتملة في القضايا الأساسية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

5- دراسة حسن رزق سلمان عبدو: النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر– غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، 2010م.

تناولت هذه الدراسة إشكالية العلاقة القائمة بين النظام العالمي بوصفه مشروع للسيادة العالمية يسعى للتوسع والهيمنة والسيطرة من جهة، والدولة القومية في الشرق الأوسط التي تتمسك بسيادتها كفكرة دفاعية للحفاظ على سلامة ترابها الوطني من تدخلات النظام العالمي، وانتهاكه المتواصل لسيادتها من جهة أخرى.

وتتجلى هذه الإشكالية المعقدة والمركبة بأبشع صورها اليوم في دول منطقة الشرق الأوسط، بعد التحولات التي طرأت على النظام العالمي، أي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وانتقال النظام العالمي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، والتفرد الأمريكي في قمرة القيادة العالمية، حيث أصبح الحديث عن حق التدخل للنظام العالمي الذي تقوده الدول الكبرى ثابت من ثوابت السياسة الدولية في الشرق الأوسط، بعد أن كنا نتحدث عن مبدأ عدم التدخل كثابت من ثوابت هذه السياسة.

كما حاولت الدراسة إلقاء الضوء على نشأة النظام العالمي وتعريفاته ودلالاته المختلفة، والمتغيرات التي صاحبت تطور مراحله التاريخية، ونزعته الدائمة للهيمنة والسيطرة وآثار ذلك السلبية على مفهوم السيادة الوطنية في دول الشرق الأوسط،

كما حاولت الدراسة تتبع مفهوم السيادة الوطنية وخصائصها وتعريفاتها ونظرياتها المختلفة. وخلصت الدراسة إلى:

1- أن هناك علاقةً طرديةً بين المتغيرات التي صاحبت النظام العالمي وتقلص السيادة الوطنية في دول الشرق الأوسط، وهو ما يتضح من ارتخاء قبضة الدولة على أصولها وأجزاء من إقليمها وسحب بعض الوظائف منها، كوظيفة الأمن والدفاع في دول الخليج العربي.

2- وجود علاقة طردية بين تأثر سيادة الدولة سلبياً ومتغيرات النظام العالمي، وسيادة نموذج الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي وبخاصةٍ بعد انهيار النموذج الاشتراكي في عام 1989م.

3- أن تأثيرات النظام العالمي على سيادة الدولة ليست بدرجة متساوية على جميع الدول، فهناك علاقة عكسية بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات النظام العالمي، فالدولة الصغيرة والنامية عرضة للتأثر بدرجة أكبر لعدم قدرتها على منافسة الدول المتقدمة، وإن كانت آليات التهميش والهيمنة والتفتيت قد ضربت أيضاً الدول المتوسطة الغنية في الشرق الأوسط.

4- أن هناك علاقة اقتران موجبة بين الطبيعة المتغيرة للنظام العالمي، ومتغيرات مفهوم سيادة الدولة في الشرق الأوسط، كذلك يؤكد البحث وجود علاقةً اقتران موجبة بين متغيرات مفهوم سيادة الدولة مع تغيير مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة، بمعنى كلما تغير مفهوم السيادة تغير مضمون وظائف الدولة.

5- تأكيد فرضية وجود علاقة اقتران إيجابية محتملة بين تدخلات النظام العالمي، ومصالح الدول الكبرى ونزعتها للهيمنة والسيطرة على الدولة في الشرق الأوسط.

6- تأكيد فرضية وجود علاقة اقتران إيجابية محتملة بين تدخلات النظام العالمي، في منطقة الشرق الأوسط وأهدافه الجيواستراتيجية للسيطرة والهيمنة على العالم أجمع.

7- وجود علاقة اقتران سالبة بين النظام العالمي وسيادة الدولة في الشرق الأوسط، بمعنى كلما تطور النظام العالمي أثر سلباً على سيادة الدولة في الشرق الأوسط.

8- وجود علاقة اقتران موجبة بين ضعف الدولة وزيادة التدخلات الخارجية، بمعنى كلما تفككت الدولة وضعفت، كلما كان ذلك مدعاة لتدخل النظام العالمي للمشاركة في النزاعات الوطنية وتدويلها. والعكس صحيح أي كلما قويت الدولة، وتماسكت مع غيرها يقل فرص النظام

العالمي للتدخل وتدويل النزاعات الوطنية دون الاعتبار لمبدأ سيادة الدولة في الشرق الأوسط.

6- دراسة حبيبة زلاقي: تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة- ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010م.

انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسة تمثلت في كيفية تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، وما مجالات التأثير فيها، فالتحولات الدولية تحدث في إطار النظام الدولي الذي بدوره يتحدد من خلال سلوكيات الدول التي تتعامل فيه) خصوصاً من خلال هيكله، سواءً أكان أحادي القطب، أم ثنائي الأقطاب أم متعدد الأقطاب، وأيضاً من خلال أنماط التفاعلات وطبيعة سلوكيات الدول فيه (والسياسة الخارجية هي التي تبرز لنا سلوكيات الدول في إطار النظام الدولي، سواءً أكانت سلوكيات، وقد افترضت الدراسة بأن التحولات التي حدثت في النظام الدولي أثرت في السياسة الخارجية الإيرانية، وأن السياسة الخارجية الإيرانية مستمرة (أي تتميز بالاستمرارية وليس الانقطاع)، على الرغم من تغير صناع القرار فيها، وقد توصلت الدراسة من خلال التحليل إلى مجموعة من النتائج:

أولاً- النتائج على صعيد التحولات التي حدثت في هيكل النظام الدولي:

- أدى سقوط الاتحاد السوفييتي إلى نهاية الأيديولوجيا في العلاقات الدولية، بحيث أصبحت أيديولوجية واحدة سائدة هي الأيديولوجيا الرأسمالية التي تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، إلاّ أن هذه النقطة لم تؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية، بحيث إن الطابع الأيديولوجي فيها مازال سائداً، بل وتسعى إيران دائماً ومنذ نجاح ثورتها الإسلامية لتصدير الأيديولوجيا الشيعية لدول العالم الإسلامي، بل إن الأيديولوجيا محرك أساسي في السياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها المختلفة، سواءً أكان إزاء الدول الغربية والدول العربية وحتى الدول الإسلامية.
- أثر سقوط الإتحاد السوفيتي على السياسة الخارجية الإيرانية، من خلال ظهور دويلات على حدودها في معظمها غير متماسكة ومخترقة أمنياً (العراق، أفغانستان، دول الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفييتي)، وحالياً باكستان من خلال حربها مع حركة طالبان). مما أثر ويؤثر فعلياً على أمن إيران القومي.
- كما أن سقوط الاتحاد السوفيتي قد فتح الباب أمام إيران للتوجه نحو أسيا الوسطى ودولها، والتي أصبحت سوقاً استهلاكية للمنتجات الإيرانية.

وبالمقابل تدهورت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية - التي تعتبر على رأس النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة -، خصوصاً بعد وصول رئيس متشدد(أحمدي نجاد) إلى سدة الحكم في إيران، وما زاد من حدة التوتر بين الدولتين البرنامج النووي الإيراني وسعي إيران لامتلاك السلاح النووي، حيث تسعى إيران لإقناع العالم بسلمية برنامجها النووي، مقابل إصرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أن برنامج إيران ليس سلمياً نظراً للسرية التي تعتمدها فيه.

ثانياً- النتائج على صعيد التحولات التي حدثت على مستوى التفاعلات في النظام الدولي:

- فكرة الانتقال من الأنماط العسكرية إلى الأنماط الاقتصادية على المستوى الدولي، لم يؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية بصفة كاملة، بحيث نجد أن إيران انتقلت إلى الأنماط الاقتصادية من خلال تعاملاتها المختلفة وتوقيعها لاتفاقيات تعاون بين كل من روسيا والصين تدوم لسنوات، (الصين إتفاقية لمدة 25 سنة بدأت منذ (2004م) وكذا روسيا التي تعتبر الشريك التجاري الأول لإيران)، لكنّه وبالمقابل لم تتحول إيران في الجانب العسكري، بل هي سائرة في تطوير أسلحتها سواءٍ التقليدية أم النووية (سعيها للحصول على التقنية النووية)، وذلك حفاظاً على استقرارها الداخلي وأمنها الوطني.
- فكرة حقوق الإنسان والإرهاب قد أثرت سلباً على إيران، بحيث أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أصبحا يشترطان في تعاملهما مع إيران إعطاء أهمية أكبر لحقوق الإنسان فيها، وكذلك وقف دعمها للإرهاب في مختلف دول العالم، وقد كانت هاتان القضيتان سبباً في إفشال سياسة (الحوار النقدي) التي كانت قائمة بين الإتحاد الأوروبي وإيران.
- أما فيما يخص جانب الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي، فقد أثرت هاتان النقطتان على إيران من خلال، أنّها تبني علاقات تعاونية يمكن إدراجها ضمن الاعتماد المتبادل بين كل من روسيا والصين، خاصة في مجال التكنولوجيا النووية والتعاون في مجال الطاقة من خلال عقد اتفاقيات تخدم مصالح كلا الطرفين، هذا فضلاً عن العلاقات الإيرانية السورية التي تندرج ضمن هذا الإطار. وفيما يخص نقطة التكامل فإيران تسعى بكل جدية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وكذا طلب إيران المتكرر في أن تصبح دائمة العضوية في منظمة شنغهاي للتعاون– نظراً لأنّها عضو مراقب فيها فقط-، كما أنّ(إيران)عضو نشط في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- استنتجت الدراسة أن التحولات الدولية الجديدة لم تؤثر بصفة مطلقة في سياسة إيران الخارجية، بل نجد أن هناك انقطاعاً نسبياً إلى حد ما بين هذه التحولات

والسياسة الخارجية الإيرانية. وذلك راجع لتميزها عن باقي سياسات الدول الأخرى، وتميزها بالتشدد انطلاقاً من وجود التيار المحافظ في مؤسساتها الحاكمة، وبخاصةٍ مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان الإيراني)، إضافةً إلى طبيعة رئيس الجمهورية وانتمائه، فإذا كان رئيس الجمهورية محسوباً على التيار الإصلاحي نتج عن ذلك سياسة خارجية تعاونية وأكثر تأثراً بما يجري في النظام الدولي من تفاعلات، لكن وحينما يكون الرئيس محسوباً على التيار المحافظ والذي يتميز بتشدده، فالسياسة الخارجية الإيرانية تصبح أكثر انغلاقاً على نفسها وتشدداً تجاه القضايا العالمية وما يحدث من تفاعلات داخل النظام الدولي.

7- دراسة: علي عواد الشرعة: أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990م – 2005م، مجلة المنارة – جامعة دمشق، المجلد14، العدد2، 2008م.

تناولت الدراسة النظام العالمي الجديد، الذي تم الإعلان عنه أثناء حرب الخليج الثانية، تحدياً حقيقياً بالنسبة للدول العربية، خاصة أن هذا النظام قد ارتبط بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يعد الحليف الاستراتيجي للدول العربية. ويمكن إرجاع ذلك إلى كون انهيار هذا الحليف الاستراتيجي قد مثّل فراغاً استراتيجياً في المنطقة العربية، من حيث الدعم السياسي الذي كان يقدمه للدول العربية في كثير من المواقف والأزمات، وعلى رأسها الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن الدعم الاقتصادي والمساعدات التي كان يقدمها، والتي كانت تعتمد عليها كثير من الدول العربية.

وارتبط بذلك، وكنتيجة له، بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كالدولة العظمى الأحادية التي تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً في مجريات السياسة العالمية، وظهور تكتلات اقتصادية جديدة، وإلى غير ذلك من المتغيرات التي طرأت على خريطة العالم في السنوات الأخيرة، والتي ما زال أثرها ووقعها مستمراً في تداعياته على الصعيد العالمي، وبخاصةٍ في وقت يشهد فيه العالم ثورة هائلة في المعلومات والاتصالات.

كما اهتمت هذه الدراسة بالأساس بدراسة أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول العربية، مع التركيز بالأساس على تناول طبيعة هذا التغير وأبعاده المختلفة، مع تطبيق أثر هذا التغير على بعض القضايا المهمة للسياسة الخارجية للدول العربية، مثل: القضية الفلسطينية، وقضية الشراكة الأوربية المتوسطية. وتناولت :طبيعة العلاقة بين النظام الدولي والنظام العربي، التغير في النظام الدولي والسياسات الخارجية للدول العربية: نهاية الصراع الايديولوجي

العالمي، تهميش العالم الثالث، الأولويات العالمية الجديدة، انتهاء مرحلة القطبية الثنائية، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي، القضية الفلسطينية في السياسات الخارجية للدول العربية، والعلاقات العربية – الأوربية (الشراكة الأوربية المتوسطية). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الحقائق منها:

1- تعد التغيرات الكبرى التي تشهدها الساحة الدولية منذ عام (1985م) بداية لنظام عالمي جديد لم تحدد معالمه بعد على نحو قاطع، وبخاصةٍ وأن هذا النظام قد ارتبط بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يعد الحليف الاستراتيجي للدول العربية، والذي مثل انهياره فراغاً استراتيجياً في المنطقة العربية. ورغم هذا يمكن القول إنّ النظام الدولي يشهد في هذه المرحلة قطبية أحادية، سواءٍ أكانت حقيقية طويلة المدى أم مؤقتة وعلى المدى القصير، وتتمثل هذه القطبية في بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة العظمى الوحيدة التي تستطيع أن تؤدي دوراً أساسياً في مجريات السياسة العالمية. وهى واحدة من أكثر الظواهر الدولية خطورة على مستقبل العالم ككل وعلى العالم الثالث على نحو خاص، والوطن العربي بشكل أخص. وعلى الرغم من كون متغير النظام العالمي ليس هو المتغير الوحيد في التأثير على السياسة الخارجية للدول، وإنما هناك عدد كبير من المتغيرات التي تحكم هذه العملية سواءً أكانت متغيرات داخلية أم خارجية إلاّ أن متغير النظام العالمي من أهم هذه المتغيرات، انطلاقاً من أنه إذا كانت النخبة القومية تحدد ما الذي تفعله الحكومات فإن البيئة المحيطة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات.

2- وعلى الرغم من كون متغير النظام العالمي ليس هو المتغير الوحيد في التأثير على السياسة الخارجية للدول، وإنما هناك عدد كبير من المتغيرات التي تحكم هذه العملية، سواءً أكانت متغيرات داخلية، أم خارجية إلا أن متغير النظام العالمي من أهم هذه المتغيرات انطلاقاً من أنه إذا كانت النخبة القومية تحدد ما الذي تفعله الحكومات، فإن البيئة المحيطة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات، وقد ارتبطت هذه التغيرات بتقليص مساحات حرية الحركة الخارجية التي كانت تتمتع بها الدول الصغيرة ومنها الدول العربية إبان القطبية الثنائية، وذلك لأن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى. وهذا يعنى تدهور مكانة الدول العربية في هذا النظام وتضييق هامش المناورة أمامها في الساحة الدولية.

3- اتضح تأثير هذه التغيرات على قضايا العالم العربي بشكل كبير، خاصة في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي والشراكة الأوربية وغيرها. ورغم هذا لم تتكيف الدول العربية بصورة أكثر فاعلية في تفاعلها مع النظام الدولي. ومن مؤشرات ذلك تحرك كل دولة بمفردها في تفاعلها مع النظام الدولي، فعلى مستوى الصراع العربي الإسرائيلي اتجهت الدول المعنية بالصراع إلى التفاوض مع إسرائيل وفقاً لمسارات ثنائية لا تشمل باقي أطراف الصراع، وترتب على ذلك تجاه بعض الدول العربية إلى تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل.

13.1.2 الدراسات الأجنبية:

1.Geoffrey L. Herrera: Technology and International Transformation: The Railroad ،the Atom Bomb ،and the Politics of Technological Change. Albany: State University of New York Press2006 ،.

حيث يناقش الباحث في دراسته وفق نظرية البنائية في العلاقات الدولية تأثير التغير والتطور التكنولوجي على السياسة الدولية، ويلخص الباحث أفكاراً رئسية حول تاريخ التكنولوجيا ويظهر كيف تتصل هذه العلاقة لتفسيرات البنائية للعلاقات الدولية، ويعتقد أن بعض تقنيات التكنولوجيا كبيرة الأنظمة ستكون لها عواقب مباشرة على النظام الدولي، وعلى التغيرات في أشخاص الفاعلين وقدراتهم.

2.Li Weijian: The Transformation of the International System and China's Positive Diplomacy in the Middle East ،Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 3 ،No. 12009 ،

تناقش دراسة" ويجين" التحول في النظام الدولي والدبلوماسية الصينية الإيجابية في الشرق الأوسط، حيث يرى ويجين أن النظام الدولي هو في لحظة تاريخية للتجديد، وأن مرحلة الأحادية القطبية في الانخفاض، فقد أصبحت العديد من مختلف القوى آخذة في الارتفاع من بينها الصين، فقد أصبحت الصين بالفعل قوة مهمة في بناء نظام عالمي جديد، وأحدثت تغييرات هادئة عبر الفلسفة والممارسات الدبلوماسية الصينية، خصوصاً في ظل الوضع السياسي في الشرق الأوسط وضعف تأثير القوى الخارجية، والذي يحتوي على الكثير من الطاقات الجديدة التي هي مصدر الحياة.

إن مستقبل العلاقات بين القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية سيتأثر في المدى البعيد بالدبلوماسية الصينية الأكثر نشاطاً، والتي تسعى وتركز على التعاون متعدد الأطراف بالتنسيق مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والذي سيؤثر في المدى البعيد على الوضع السياسي في الشرق الأوسط وعلى قدرة الفاعلين في التأثير فيه.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة التي ناقشت التحولات في النظام الدولي من قريب أو من بعيد، وربطتها بالعديد من المتغيرات المختلفة، وقد انقسمت هذه الدراسات إلى قسمين، الأول- ناقش تأثير التحولات الدولية على السياسات الخارجية للدول كالمغرب وإيران والدول العربية بشكل عام كما ربطها بالسياسات الدبلوماسية أو سياسات القوة الذكية كالتكنولوجيا والتحول الدولي أو النظام الدولي والدبلوماسية الصينية، وبمستقبل سيادة الدولة، والآخر- ناقش التحولات الدولية وربطها بالصراعات كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو ربطها بالتغيرات المعاصرة في أقاليم محددة كإقليم الشرق الأوسط خلال الفترة (1945 – 1990م).

إن الدراسة القائمة تعتبر مكملة للنسق المعرفي السابق، ولكنها ستضيف عليه بأنها ستناقش ملامح التحول في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الأحادية القطبية، من خلال توضيح صراعات القوة في النظام الدولي من منظور المنافسة، وفرض الأمر الواقع بعيداً عن سياسة القطب الواحد ذلك في ظل تعدد القضايا والأزمات الدولية خلال فترة الدراسة ما بين عامي (2006 – 2016م)، كالأزمة الكورية الشمالية والأوكرانية وجورجيا وسوريا وأزمة القرم، والعراق وأفغانستان ما قبل عام (2006م) إلى جانب البرنامج النووي الإيراني، ولا يعني ذلك أن الدراسة ستناقش كل تلك الملفات وإنما ستستند إلى ملف أو اثنين كدراسة تطبيقية توضح التطور في النظام الدولي وانتقاله إلى حالة التعددية مع إلقاء الضوء على جزء من الملفات الأخرى، وكيف تم التعامل معها وفق مفهوم القوة.

الفصل الثاني

القوة (المفهوم والتطور)

- مقدمة.

2.1 **المبحث الأول- مفهوم القوة في الفكر الغربي والعلاقات الدولية.**

2.2 **المبحث الثاني- أنماط القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية.**

- الخلاصة.

الفصل الثاني

القوة (المفهوم والتطور)

مقدمة :

تناول العديد من المفكرين المفهوم الفلسفي للقوة، وهو مفهوم قديم قدم المجتمعات الإنسانية، وهناك من يربط قيام تلك المجتمعات بهذا المفهوم، وفي هذا الإطار تاتي نظرية القوة، والقوة كنظرية ظهرت في فترة متقدمة اذ تنص هذه النظرية على أن المجتمع نشأ نتيجة خضوع الضعيف للقوي وكما يصح هذا على الأفراد يصح أيضاً على القبائل والإمبراطوريات، وتعتبر نظرية القوة من أهم النظريات التي تبين الغرض أو الطريق التي ظهرت بها الدولة في المجتمع وأصبحت هذه النظرية مجالاً لكثير من الفلسفات والتنظير فيما يختص بالقوة كهدف ووسيلة كتغيرية القوة على أن الدولة نشأت نتيجة فرضها من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص بما لهم من قوة، وتعني القوة في هذه النظرية القوة المادية وليس السلطة أو النفوذ. (سليمان، 1994م، ص72)

في هذا الفصل سنتعرض لمفهوم القوة في العلاقات الدولية، نتعرض فيه لنظرية القوة عامة ومساهمة المفكرين في هذا المجال، ونلقي الضوء على تعريف القوة في العلاقات الدولية وماهي حدودها والأسس التي تحكم استخدامها وأنماطها ثم طرق قياسها، والتي تتمثل في عنصرها وأخيراً فكرة توازن القوى باعتباره فكرة جوهرية أو أساسية في العلاقات الدولية.

المبحث الأول

مفهوم القوة في الفكر الغربي والعلاقات الدولية

مفهوم القوة :

تعد القوة من أقدم المفاهيم التي تناولها الباحثون منذ القدم، وذهبوا إلى أن معناها هو القدرة على الفعل والاستطاعة، وعلى التأثير والنفوذ والسلطة (الصابوني، 1996م، ص 15)، والتي كانت غالبا ما يتم فهمها في إطار المعنى التقليدي للقوة، لكن مع تطور البيئة السياسية الدولية وتعاظم آثارها السلبية وزيادة تكلفة استخدام القوة العسكرية والتي كانت في السابق مقبولة مع الأخذ في الاعتبار أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول في الفترات السابقة كان أقل بكثير. لذا كان هذا بمثابة الدافع الذي أدى إلى التحول في مفهوم القوة* وظهور مصطلح القوة الناعمة علي يد جوزيف ناي عام 1990م والذي قدمه في مقالتهSoft Power ؛ كي يتلاءم مع طبيعة البيئة الجديدة للعلاقات الدولية التي يتزايد فيها التبادل الاقتصادي وخطورة أي محاولة لاستخدام القوة. (Nye, 1990, pp153-171).

والقوة كنظرية** ظهرت في فترة متقدمة، إذ تنص هذه النظرية على أن المجتمع نشأ نتيجة خضوع الضعيف للقوي، وكما يصح هذا على الأفراد يصح أيضاً على القبائل والإمبراطوريات، (غالي، 1984م، ص180)، وبذلك فقد ركز الفلاسفة في تناولهم مفهوم القوة لتوضيح طبيعة العلاقات التنافسية داخل المجتمعات، فقد ركزت افتراضات استعمال القوة (الذي سبق أي ممارسة سياسية بل حتى الأشكال الاجتماعية العديدة) على مفهوم الصراع، فقد كان الصراع صراع قوة تمثل في محاولة الإنسان لإخضاع الطبيعة من حوله، وكذلك تكراره لعملية السيطرة على الحيوانات وإخضاعها له، وفي هذا السياق يؤكد جينيك في كتابه (تاريخ السياسة) أن الدولة تنشأ عندما يبرز قائد يقود مجموعة من المحاربين، وينجح في بسط سيطرته الدائمة على إقليم محدد إما عن طريق بسط السيطرة على القبيلة أو عن طريق الغزو والهجوم. (سليمان، 1994م، ص23)

---

* يشير مفهوم القوة إلى القدرة على فرض قبول الآخرين للأوامر، ومن أشهر الكتابات عن صفوة القوة ما تحدث عن رايت ميلزو أن من يملكون القوة لهم تأثير واضح وواسع في المجتمع وفي إحداث التغيير في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

** من النظريات العلمية التي تعتمد عليها طريقة تنظيم المجتمع : نظرية القوة: تعتبر نظرية القوة إحدى النظريات التي تهم المنظم الاجتماعي عند التعامل مع المجتمع.. وقد أشار معجم ويستر إلى القوة بأنها (فرض الإرادة سواء تم ذلك من خلال شخص أو جماعة وذلك للتأثير وممارسة القوة على الآخرين باستخدام وسائل معينة).

كما تعرض كثير من المفكرين لمفهوم القوة، بل بنى بعضهم عليها كل أفكاره، وكانت بداية ظهور هذا المفهوم في فلسفات السفسطائيين* في العصر الإغريقي، وفي فلسفات الهند القديمة والتي تحدثت عن مفهوم القوة باعتبارها محصلة إمكانيات صاحبها في مواجهة محصلة إمكانيات الأطراف الأخرى. (مجموعة اساتذة، 1990م، ص216)

* **سفسطة** كما تشير أغلب الكتب هي مذهب فكري-فلسفي نشأ في اليونان إبان نهاية القرن الخامس، وبداية القرن السادس ق.م في بلاد الإغريق(اليونان حالياً)، بعد انحسار حكم الأوليغارشية (الأقلية) وظهور طبقة حاكمة جديدة ديمقراطية تمثل الشعب، وقد ظهر السفسطائيون كممثلين للشعب وحاملين لفكره وحرية منطقه ومذهبه العقلي والتوجه المذكور هذا هو الذي كلفهم كل ما تعرضوا له من هجوم حتى ليصدق القول بأن السفسطائيين كانوا من أوائل المذاهب الفكرية التي تعرضت للتنكيل والنفي والقتل لمجرد كونها تخدم مصلحة الضعفاء والمساكين، فقتل أغلب قادتهم وشرد الباقون، كمثل ما حصل مع هيبياسي، الذي كان من أشهر قادة الديمقراطيين، والذي تعرض فيما بعد للإعدام. وكذلك بروتاجوراس الذي أوكلت إليه مهمة وضع دستور للبلاد الإغريقية إبان الحكم الديمقراطي الجديد، حيث أحرقت كتبه ونفي من أثينا .وكذلك" بروديقوس "الذي عذب وحوكم بالإعدام بشرب السم بتهمة إفساد عقول الشباب.

القوة في الفكر الغربي:

كان أرسطو أول من استخدم هذا المفهوم في الفكر الغربي، حيث ذكره في مؤلفه "السياسة"، الذي بيّن فيه "أن كل مجتمع سياسي يتكون من حكام ورعايا، فهناك إنسان أو مجموعة من البشر لديها ما يمكنّها من تشغيل الآخرين من اعضاء ذلك المجتمع، وما كانوا فاعلين ذلك من تلقاء أنفسهم"، (عبد القادر، 1991م، ص2)، وحاول ميكيافللي الانطلاق من نقطة أن القوة هي أساس الشرعية السياسية، واعتبر أن نجاح السياسة يقاس بمدى استخدام القوة، حيث يصورها الساسة على أنها معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة على أساس ان كافة السياسات ماهي إلا سياسات قوة.(توفيق، 1992م، ص2)

وهنا نجد ميكيافللي يجعل القوة أساساً لكل سياسة، ويمكن أن تكون غاية أي سياسة، كذلك اعطى ميكيافللي الأولوية لاستخدام وسيلة القوة، فلولا استخدام القوة لما استطاع حاكم إقامة سلطته وتدعيمها ولفشلت الحضارات الكبرى في إرساء دعائمها(مجموعة مشاركون، 931994/م، ص364)، أي نجده هنا يتعامل مع القوة كوسيلة وبجانب نظرته الأساسية للقوة بأنها الأساس لكل سياسة، حيث يتبين أن رؤيته للقوة هي الأساس والوسيلة والهدف، ويواصل ميكيافللي في تفسيره هذا المفهوم ويؤكد على اختلاف طبيعة الشعوب التي قد يكون من السهل اقناعها، ولهذا أصبح من الضروري عرض الأمر عليها، حتى إذا توقفت عن الاقتناع أرغمت عليه بالقوة، وفي المعنى الواسع لهذه الكلمة تكون القوة تعبيراً عن استطاعة دولة ان تجعل لإرادتها الغلبة، وتعبيراً عن استطاعة تأكيد الاحترام وفرض الطاعة" (ميكيافللي، 1985م، ص109)، وهناك من يعرّف القوة في أبسط تعريف لها بأنها القدرة على الانتصار في الصراع. (دويتش، 1982م، ص31)

القوة السياسية

القوة السياسية تعني بالنسبة للفرد قدرته على أن يأمر ويُطاع في تنافس مع أوامر منافسة من جانب خصوم آخرين وفي تنافس مع رغبات جمهوره، ولكن بالنسبة للمجتمع ككل تعني قدرة المجتمع السياسي كله على التنسيق بين جهود أعضائه وتعبئة تأييدهم وإعادة توجية أنماط تعاونهم. (دويتش، 1982م، ص61)

وتظهر القوة السياسية في المجتمع في شكلين رئيسين هما: السلطة والنفوذ، وهما يمثلان ركني القوة السياسية الأساسيان. (مجموعة مشاركون،1994/93م، ص914)

وفي جانب آخر يمكن الإشارة إلى ثلاثة اتجاهات في تعريف القوة السياسية وهي: (لايدر، 1981م، ص 92).

- **الإتجاه الأول**: يعرّف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير، وهي القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.
- **الاتجاه الثاني**: يعرّف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.
- **الاتجاه الثالث**: يحاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين، ويعرّف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية، أو عملية توزيع القيم وما يترتب عليها من مقدرة في تقرير أو تأثير في الموقف في الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة.

أما في مجال السياسة الخارجية فتعتبر القوة- في كثير من الأحيان - وسيلة لتحقيق أهداف الدولة في السياسة الدولية، غير أنه من الممكن اعتبار القوة هدفاً أساسياً من أهداف السياسة الخارجية لمعظم الدول، وليس القصد هنا القوة العسكرية بل بسط النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي، وفي السياسة الخارجية نقصد بالقوة (القوة الوطنية) ويمكن تعريفها بأنها: "قدرة الدولة على استخدام جميع إمكانياتها الثابتة والمتغيرة بحيث تؤثر في تصرفات الدول وأشخاص السياسة الدولية الأخرى إيجابا (بالقيام بما تريده الدولة من أعمال) أو سلباً (بالامتناع عن القيام بأي أعمال غير مرغوب فيها من قبلها). (الساكت، 1985م، ص34)

وهذه القوة التي تستخدم كوسيلة لتحقيق المصالح القومية كالأمن والاستقرار والتوسع والرخاء ونحو ذلك، وقد تصبح بدورها هدفاً إلى الوصول الى غاياتها، وتثبت بها قيمها فتتحول بذلك القوة نفسها إلى قيمة تسعى الدولة إلى تحقيقها لذاتها، وفي هذا السياق يقول مورجنتاو: "طموح القوة هو العامل المميز للسياسة الدولية"، (MARGNTHAU, 1986, p.29)

كما حاول البعض الحديث عن قيود على ممارسة القوة القومية وتتمثل في الأخلاقيات الدولية، الرأي العام الدولي، القانون الدولي. (العويني، 1988م، ص418-420)

مفهوم القوة في العلاقات الدولية:

إن مفهوم القوّة (Power) هي - ببساطة - القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإدارة القوى الفاعلة في أي موقف اجتماعي كان أم سياسياً أم اقتصادياً أم ثقافياً، وتعتبر قوّة الدولة من العوامل التي يعلّق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك لأن هذه القوّة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وهي التي تحدد إطار علاقاتها بالأطراف الخارجيّة في البيئة الدولية. (مقلد، 1987م، ص163)

والقوّة هي إحدى المفردات التي توقف عندها كل المفكرين، وذهبوا إلى أن معناها هو القدرة على الفعل والاستطاعة، وعلى التأثير والنفوذ والسلطة.

المفهوم الاصطلاحي للقوة:

اصطلاحاً فقد عرّف علم الاجتماع القوة بأنها القدرة على إحداث أمر معيّن مؤثر في سلوك الآخرين، والقوة في رأي (كارل فريدريك) هي "القدرة على إنشاء علاقة تبعية"، والقوّة هنا لا تأتي مرادفة لمفهوم التسلّط فقط، ولكنها تتضمن أيضاً القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين، ويرى (فريدريك) أنه بالاستخدام الماهر والذكي للقوّة يتمكن الطرف (أ) من أن يجعل الطرف (ب) بفعل ما يريد دون قهر أو إرغام، ويمكن تحويل القهر إلى اتفاق وتزامن كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة، أما (سبيكمان) فيرى أن القوّة تعني البقاء على قيد الحياة، وقدرة الفرد على فرض إرادته على الآخرين، والمقدرة أيضاً على إملاء هذه الإرادة على أولئك الذين لا قوّة لهم، وإمكانية إجبار الآخرين ذوي القوّة الأقل على تقديم تنازلات. (هيئة البحوث العسكرية، 1990م، ص1)

بينما (ميكافيللي وهوبز ومورغنثاو) اعتبروا أن" القوّة هي الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجالات العلاقات الدوليّة"، في حين بلور علماء الجيوبولتيكا مفهوم القوّة بأنه مرادف لمفهوم السيطرة، ومنهم (راتزل) الذي رأى بأن الدولة هي كائن حي يحتاج إلى النمو والتطور حتى لو كان عن طريق القوّة. (لايدر، 1981م، ص75)

ولعل أخطر ما يمكن أن يكون مطروحاً بشأن استراتيجيّات استخدام القوة هو ما يشار إليه نظرياً دون أن يكون قائماً عملياً، وعندما تجتمع عوامل القوّة والقدرة، فإن الفعل (السلوك) سيكون أكثر تأثيراً في الطرف المقابل؛ والعكس صحيح. وهنا لا بد من إدراك أن الذي يحقق هذا التوازن هو "صانع القرار"، ولم تحدد الفقرة الرابعة

من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ما إذا كانت "القوة" التي تشير إليها هي القوّة المسلحة أو أي نوع آخر من أنواع القوة. ومع ذلك فإن البعض قد رأى أن المقصود بالقوّة هي القوّة المسلح، ة وذلك بالرجوع إلى عبارة القوّة المسلحة الواردة في ديباجة الميثاق .(سكافي، 2009م، ص12)

كما شهد مفهوم القوّة في العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة وما بعدها حزمة من التغيرات، وبخاصة ما تعلّق منها بمفهوم الأمن، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مستويين من التغيّر؛ مستوى خاص بالعناصر المكوّنة للقوة والأشكال المختلفة التي تتخذها القوة. والمستوى الثاني خاص بالطرف الذي يملك القوّة، وبخاصة وأن هناك فاعلين من غير الدولة قد أصبحوا يملكون بعض مصادر القوّة ذات التأثير في العلاقات الدولية. (مقبل، 2016م)

أما كلية الحرب الأمريكية فقد عرّفت مفهوم القوّة القوميّة للدولة بأنها الإمكانية أو القدرة التي تمكن مستخدمها (الدولة) من الوصول إلى أهدافها القوميّة في الصراع الدولي، أي أنها هي الطاقة العامّة للدولة التي تسهّل السيطرة على تصرفات الآخرين والتحكم بها (ربيع، مقلد، 1993م، ص174)، ومن أبرز الصفات الأساسية المميزة لظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية هو استخدام القوة الجماعية أي التنظيم الجماعي لظاهرة استخدام القوة التي أخذت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في فترة الحرب الباردة التي أدت إلى تشكل المنظمات الجماعية المختلفة بهدف تنظيم ظاهرة القوة علماً بأن مجالات تنظيم هذه الظاهرة قد تنوعت فظهرت المنظمات العسكرية والسياسية والاقتصادية المختلفة، إن انتشار التكتلات والتجمعات المختلفة كان هدفه الأساسي تحقيق أكبر قدرة ممكنة من القوة اللازمة لتنفيذ الأهداف والمخططات الموضوعة. (شدود، 1991م، ص104-107)

المفاهيم المرتبطة بمفهوم القوة:

يتداخل مفهوم القوة مع عدة مفاهيم أخرى مثل السلطة والنفوذ والقهر والتأثير والإرغام والردع والإرهاب والإغراء، وهي تستخدم كمترادفات وكعناصر لتحليل القوة، (Army war collage, 1992,p.3)بلور علماء الجيوبولتيكا مفهوم القوة وكأنه مرادف لمفهوم السيطرة، فلقد بين راتزل بأن الدولة كائن حي يحتاج إلى النمو التطور حتى لوكان عن طريق القوة. ويعتبر علماء السياسة أن مفهوم القوة هو المفهوم الرئيس لدى علماء السياسة، بل ومن المفاهيم الرئيسة في العلوم الاجتماعية كلها ومن ناحية أخرى فإن السياسة ترتبط بشكل وثيق مع القوة، حيث تشكل القوة وعلاقاتها صلب علم السياسة، وهي تتجسد في الواقع أكثر من علاقات بين طرفي قوى فعلية هما الحاكمون والمحكومون، (الأسطل، 2016م، ص217)، كما أن البحث

عن القوة يميز السياسة عن الأنواع الأخرى من النشاط الإنساني. (لايدر، 1981م، ص75)

مفهوم القوة الذكية وتحدياتها:

يعدُّ مفهوم القوة الذكية ليس مفهومًا جديدا أو مبتكرًا وإنما هو نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معًا وفقا لاستراتيجية محددة تجمع بينهم، ويعرف آرنست ويلسون القوة الذكية بأنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل بكفاءة وفعالية، ويحدد هذا التعريف مجموعة من الشروط الإضافية التي يجب توافراها لتحقيق القوة الذكية: (Wilson, 2008, pp.110-124)

- الهدف من ممارسة القوة: فالقوة لا يمكن أن تكون ذكية دون أن يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والإمكانيات المتاحة، فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصري الإرادة والقدرة على تحقيقها.
- السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الأهداف.
- الأدوات التي سيتم استخدامها بالإضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها.

ويقدم أرنست ويلسون في دراسته عن القوة الذكية مجموعة من التحديات التي تقف في وجه استخدام القوة الذكية والقدرة على إنجاحها. وتنقسم هذه التحديات إلى تحديين (يمكن إضافتها لتحدي الفهم الصحيح لما تعنيه القوة الذكية) وهما: (Wilson, Ibid, p.116-120)

1. **التحدي المؤسسي:**

يتمركز التحدي المؤسسي للقوة الذكية في الفجوة القائمة بين مؤسسات القوة الصلبة المتمثلة في المؤسسة العسكرية أو الجيش ومؤسسات الأمن التي تعتمد على استخدام الإكراه والإجبار وبين مؤسسات القوة الناعمة التي قد تدخل ضمن ميزانية الدولة في صورة مهملة أو دون إعطائها وزنها الحقيقي. فحجم مؤسسات القوة الصلبة أكبر بكثير من نظرائها للقوة الناعمة من حيث الحجم المؤسسي والرسوخ والثبات ناهيك عن ميزانية الدولة في كل منهما، فالتباين المؤسسي بين القوتين ينتج تعقيدات تتعلق بحجم المؤسسات ومكانتها وثقافتها المؤسسية، وكل هذا بالطبع يؤثر في أدائها وبالتالي أداء القوة الذكية، وهذا يعني بشكل أو بآخر أن مؤسسات القوة الناعمة تكون خاضعة - إلى حد ما- لمؤسسات القوة الصلبة كالمؤسسة العسكرية والمخابرات التي قد تحدد ما يفعل أو ما لا يفعل على صعيد القوة الناعمة. كما أن الرسوخ والثقافة المؤسسية للمؤسسات الأمنية بشكل عام قد تمثل معوقا لأي تعاون قد

يحدث بين مؤسسات طرفي القوة وهو ما يؤثر سلبياً وبشدة على تحقيق القوة الذكية بشكل مثمر، لذا يمكن القول أن القدرة، على إيجاد ترتيبات مؤسسية متوازنة يعتمد على رغبة القيادة السياسية للدولة على فهم مثل هذه التعقيدات ومحاولة التنسيق والموازنة بينهم إلى جانب تأييد من التجمعات السياسية لمثل هذا التوجه من القوة الذكية.

2.**التحدي السياسي:**

القوة الذكية لا تحتاج فقط إلى مؤسسات تدعمها وحسب، بل تحتاج إلى قوة سياسية وإرادة من القيادة لتحقيقها. فالجانب المؤسسي يعتمد في إصلاحه بالأساس على مثل هذه القيادة الراغبة (willingness) فغياب التوازن السياسي بين القوة الناعمة والقوة الصلبة تحدي أخر من تحديات القوة الذكية. فأنصار القوة الصلبة ومؤيدو ها أكثر قوة وحجمًا وتمثيلًا من أنصار القوة الناعمة، وهذا لا يقتصر على النخبة السياسية للدولة بل يمتد لدوائر الجماهير والتأييد الشعبي لها. فالناخبون السياسيون عندما يختارون ممثلاً لهم، فهم يفضلون التوجه الذي يعتمد على القوة الصلبة المرئية والملموسة التي يأخذها هؤلاء في الاعتبار ويعتبرونها رمزًا لقوة الدولة وتأثيرها ومقدرة على حماية مصالحها. فأنصار القوة الناعمة بين فئات المواطنين أقل بكثير من هؤلاء المؤيدين للقوة الصلبة، ويقتصر التأييد والدعوة لهذا التوجه على فئات الأكاديميين والدبلوماسيين السابقين فلا يوجد قوة شعبية توازن تلك التي تمتلكها القوة الصلبة.

مفهوم القوة الصلبة:

يشير مفهوم القوة الصلبة إلى المفهوم التقليدي للقوة والذي يعرّف القوة على أنها القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز المادية. وتعتبر المصادر الأساسية للقوة الصلبة هي القوة العسكرية والقوة الاقتصادية. (p74 Nye opi. cit,)

مفهوم القوة الناعمة وأنواعها:

يشير مفهوم القوة - بشكل عام - إلى القدرة على فرض السيطرة على الآخرين وجعلهم يفعلون ما قد لا يريدونه، ولأن القدرة على السيطرة ترتبط بامتلاك موارد معينة تتناول بشكل عام السكان والأرض والموارد الطبيعية وحجم الاقتصاد والقوات المسلحة والاستقرار السياسي، ولعل الاختبار التقليدي للقوة كان يتمثل في قوتها على تحقيق الانتصار في الحروب، كما عرفه ناي Nye إلى أنه اتجاه أكثر جاذبية لفرض القوة يختلف عن الوسائل التقليدية. فالدولة تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في السياسة الدولية، لأن غيرها من الدول ترغب في أن تتبعها أو لأنها ارتضت وضعاً معيناً يصنع مجموعة من النتائج المترتبة والتي تستهدفها الدولة التي تمارس

قوتها. وهذا يحدث عندما تستطيع الدولة جعل غيرها من الدول يرغب فيما ترغبه هي "to want what it wants" وترتبط القدرة على التأثير على الآخرين وتوجيه رغباتهم وتحديدها بمصادر معنوية أو غير مادية للقوة كالثقافة والأيدلوجية والمؤسسات. (Nye, opi.cit, p154-176)

ويقدم" جين لي" في نظريته للقوة الناعمة تقسيمًا للقوة الناعمة وعملية تحويلها لقوة فعلية يعتمد على الهدف المنشود من استخدام هذه القوة والغرض من ورائها، لذا يقدم جين لى خمس فئات للقوة الناعمة كلها تشترك في عنصر الجاذبية أو وجودها، ولكن تختلف من حيث كونها إيجابية أو سلبية، ويمتد التقسيم على هيئة خط متصل من القوة الناعمة يبدأ بالجاذبية السلبية وينتهي بالجاذبية النشطة أو الإيجابية. ومفهوم الجاذبية له جانبان فلا يقتصر أن تكون الجاذبية من وجهة نظر الدولة التي تمارس القوة بل من المستقبل لهذه القوة أو الواقع عليه تأثيرها، ولعل هذا التقسيم يساعدنا في فهم ممارسة الدول للقوة الناعمة ولاسيما بعيدا عن تركيز ناي للقوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تختلف كثيرًا عن غيرها من الدول التي لا يمكن تصنيفها على أنها دول قائدة في النظام الدولي، وتبدأ القوة الناعمة القائمة على الجاذبية السلبية والتي تقوم على خلق الصورة الجاذبة للدول (creating) بينما تعتمد الجاذبية النشطة على توجيه هذه الجاذبية واستخدامها (projecting) وليس فقط الاقتصار على خلقها، ويمكن الإشارة لهذه الأنواع فيما يلي: (يمني، 2016م)

القوة الناعمة السلبية:

- القوة الناعمة لتحسين بيئة الأمن الخارجية وخلق مناخ مستقر للدولة وذلك بخلق صورة جذابة وسلمية للدولة ويعتمد هذا على مزيج من أدوات القوة الناعمة المتمثلة في الشعارات القومية والخطط والسياسات والدبلوماسية الشعبية.
- القوة الناعمة لخلق وحدة مجتمعية أو وحدة بين مجتمع من الدول تمكنهم من العمل معاً لتحقيق أهداف وسياسات مشتركة، أي خلق قيادة مؤثرة تعمل على توجيه الأحداث وتوجيه مسار السياسات على المستوى الدولي، وقد يعتمد هذا على أدوات كاللغة المشتركة أو خلق وتقديم تقاليد وأساليب مشتركة.

تعتمدالقوة الناعمة النشطة على توجيه الصورة الجاذبة للدول واستخدامها (projecting)وليس فقط الاقتصار على خلقها، ويمكن الإشارة لهذه الأنواع فيما يلي : (Vasilevskyte, 2013, pp.151-152)

فئات القوة الناعمة النشطة:

- القوة الناعمة لخلق الدعم على المستوى الداخلي، أي تدعيم القيادة والحصول على تأييد شعبي داخلي لسياسات الدولة والقيادة.
- القوة الناعمة لخلق الدعم الخارجي للدولة، بمعنى أن يكون هناك حلقة داعمة للدولة، وهذا يحتاج إلى قيادة مؤثرة تستطيع أن تحقق مثل هذا الدعم، ولكنها قد تكون فعالة في تقليل تكلفة استخدام القوة الصلبة.
- الهدف من ممارسة القوة فالقوة: لا يمكن أن تكون ذكية دون أن يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والإمكانيات المتاحة، فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصري الإرادة والقدرة على تحقيقها.
- السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الأهداف.
- الأدوات التي سيتم استخدامها بالاضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها.

القوة الناعمة وعلاقتها بالقوة الصلبة:

القوة الناعمة لا تستطيع أن تعمل وحدها، فهي بحاجة دائمة لوجود القوة الصلبة، فلا يمكن التسليم بأن هناك فواصل جامدة بينهم بل يتداخلان بشدة، ولعل هذا يتضح من خلال الاتجاهين القائمين بتفسير القوة الناعمة: (عبد الصبور، 2013م، ص 105)

الاتجاه الأول "اتجاه السلوك أو المخرجات":

يعد جوزيف ناي Joseph S. Nye، أهم منظري هذا الاتجاه والذي يشير إلى أن القوة الناعمة هي القوة التي تعتمد على الجاذبية والإقناع أيًا كانت المصادر التي تعتمد عليها، فقد تكون المصادر ملموسة أو غير ملموسة، فالمصادر ملموسة كالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية قد تستخدم كعامل جذب وعلى الجانب الآخر مصادر غير ملموسة كالشعارات الوطنية والأخلاق والشرعية قد تسهم في تدعيم القوة الصلبة القائمة على الإكراه والإجبار وزيادة القوة العسكرية.

حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة التفرقة بين مصادر القوة، وسلوك القوة وأن القوة الناعمة تتحدد بسلوك القوة من حيث كونها قوة جذب وإقناع، وقد يستخدم في هذا مصادر ملموسة صلبة أو غير ملموسة.

الاتجاه الثاني "اتجاه المصادر":

ومن أهم منظري هذا الاتجاه هو Geun Lee والتي تفسر القوة الناعمة وفقا للمصادر الداخلة في خلق هذه القوة (resource-based theory of soft power)، وتقوم هذه النظرية على أن القوة الناعمة قد تكون قوة جذب وإقناع أو قوة إكراه وإجبار، ولكن لابد لها أن تعتمد على مصادر غير ملموسة أو مصادر ناعمة للقوة فامتلاك القوة، الناعمة يقوم على امتلاك هذه المصادر الناعمة للقوة والقدرة على توظيفها وتحويلها لقوة فعلية أيّا كان هيئتها جذب أو إكراه.

عناصر القوة

مسألة قياس القوة أثارت الكثير من الجدل وسط علماء العلوم السياسية ولا يوجد اتفاق على مقياس معين، ولكن هناك بعض المحاولات، ربما تعتبر محاولة روبرت دال هي أنجح محاولة لتعريف القوة إجرائيا حيث يرى أن القوة تساوي قدرة (أ) على دفع (ب) للقيام بالعمل (س) هذا ناقصاً، احتمال قيام(ب) بالعمل (س) بغض النظر عما فعله (أ) ، وبالرغم من منطقية تلك الصيغة فإن دارسي العلاقات الدولية لم يحاولوا تطبيقها في دراساتهم لتحديد صعوبة ما الذي يمكن أن يفعله(ب) في غياب محاولة (أ) دفعه للقيام بالعمل (س). (النوري، 2006، ص31)

أما دويتش فيقترح قياس القوة على أساس مدى درجة الرضا عن الناتج النهائي للسياسة الخارجية، (جينسين، 1989م، ص241)، وقد ركزت معظم الدراسات التي حاولت قياس القوة في العلاقات الدولية على تطوير مؤشرات لقياس مكونات القوة الوطنية خاصة المكونات المادية كالسكان والقدرة الصناعية والقدرة العسكرية وغيرها، وهذه المكونات للقوة تعود بنا للحديث عن مفهومين للقوة يتحدث عنها البعض، فهناك من يقول إن للقوة مفهومين مفهوماً تقليدياً للقوة، ومفهوماً سلوكياً للقوة، (عبد القادر، 1986م، ص149)، وهناك ثمة اتفاق عام بين خبراء العلاقات الدولية على أن أهم العناصر التي تدخل في تكوين قوة الدولة هي العوامل الجغرافية، الإمكانيات والموارد المادية الطبيعية، السكان، مستوى النمو الاقتصادي والصناعي، كفاءة المؤسسات السياسية والدبلوماسية وأجهزة الدعاية ومستوى الروح المعنوية السائدة. (مقلد، 1985م، ص113)

أما جيفري هارت فيقدم ثلاثة توجهات لقياس القوة تمثلت في: (Hart ,1976, p. 290-296)

1.القوة كقدرة على التحكم في الموارد:

يركز هذا الاتجاه لقياس القوة على الموارد وامتلاكها وتوظيفها لإنتاج القوة، فهي تركز على حجم النفقات العسكرية وحجم القوات المسلحة وحجم الإنتاج القومي والسكان وما يتبعها من موارد تمتلكها الدول، وتعتبر مؤشرات لقوة الدولة حيث

تستخدم في الدراسات الإمبريقية، لأنها تمكن الدارسين من ترتيب الدول بشكل مقبول وعلى أساس مؤشرات وعوامل محددة.

2- القوة كقدرة في التحكم في الفواعل:

يتمثل محور هذا الاتجاه في الفواعل وكيفية التحكم فيها وفقا لتعريف "داهال"، وهو قدرة الفاعل (أ) للتحكم في الفاعل (ب) وجعله يتصرف كما يريد. وبالرغم من إمكانية تضمين الفواعل من غير الدول(Non-state actors) في هذا الاتجاه إلا أنه لا يسهل وفقا لهذا الاتجاه أن يفسر مدى استقلالية هذه الفواعل عن الحكومات القومية في ممارستها للقوة.

3- القوة كقدرة على التحكم في الأحداث والمخرجات:

يعتمد هذا الاتجاه على نظرية الاختيار العقلاني لتفسير القوة (Rational Choice Theory of Power)، والتي تجعل من السيطرة على الموارد والسيطرة على الفواعل ما هي إلا سبل للوصول إلى مخرج معين، والمخرجات هي نتاج الفعل الفردي أو الجماعي بشكل منفصل غير متداخل. ولكن كان الربط بين الأفعال والمخرجات يتم عن طريق خط وسيط بينهما، فكل فعل يؤدي إلى حدث، وكل حدث يفضي بالضرورة لمخرج واحد على الأقل، والمخرجات تؤثر على المنفعة العامة.

كما أُدخلت مجموعة من المعايير مثل الأخلاق القومية والقدرات الثقافية ونظام القيم والقدرات التنظيمية، وبالرغم من أن الأدبيات الاجتماعية قد أنكرت على هذه المعايير قدرتها على قياس قوّة الدولة إلا أنها أقرت بأنها يمكن أن تؤسس القاعدة التي ترتكز عليها عملية رصد قدرة الدولة على التأثير في غيرها. (الحضرمي، 2013م، ص 56)

واستناداً إلى كل ما سبق، فإن موازين القوة تقاس من خلال معادلات تحاول صهر المقوّمات الكلية لقوّة الدولة؛ كانت مادية أم معنوية، ثابتة أم متغيّرة، وذلك للوصول إلى تقدير تقريبي لهذه القوّة، وذلك وفق عدّة مناهج لقياس القوّة من مثل الاستناد إلى العوامل المادّية التي يمكن قياسها مباشرة بمؤشرات كميّة (الدخل القومي، عدد السكان، حجم القوات المسلحة، معدات إنتاج الطاقة، الزراعة، الصناعة، التعدين، والأرض)، والاستناد إلى محاولة الجمع بين العوامل الماديّة والعوامل المعنوية.

إن حصر عناصر القوّة لأية دولة يبدو أمراً معقداً إن لم يكن مستحيلاً، إذ أن قوّة الدولة وقدرتها على لعب دور مؤثر ومن ثم جعلها دولة كبيرة نابع - في الأصل - من مجموع العناصر الأساسية وما يتفرع عنها، مثل الأرض التي تمثل جانباً مهماً في تمكين الدولة ونعني بالأرض هنا الموقع الجغرافي، فثمة دول تحتل مواقع استراتيجيّة متميزة على خريطة العالم مثل بنما وتركيا واليمن ومصر وإيران، بينما تقع دول أخرى في مواقع معزولة، ولعل المدرسة الجغرافية والأمريكية وعلى رأسها (الفرد ماهان ونيكولاس سبيكمان)، قد قدما أبحاثاً قيمة في نظريات الجيوبوليتيكي، إن القوّة البحرية هي أساس قوّة الدولة، وأن أية دولة تريد السيطرة على العالم يجب أن تتحكم في (تملك) قوّة بحرية كبيرة، تمكّنها من السيطرة على البحار. وقد ذهب إلى الإيمان بأن "الدولة البحرية" هي التي ستسود العالم في النهاية. وحتى يضع النظرية في سياقها التطبيقي فقد وضع ستة عوامل عدّها هي الأساس في تكوين القوّة البحرية للدول وهي: (الحضرمي، 2013م، ص 53)

1- الموقع الجغرافي (الإطلال على بحار مفتوحة).
2- شكل الساحل وامتداده.

3- خصائص الظهير القاري (يجب أن يكون غنياً بالموارد).
4- الصفات القومية للشعب.
5- شخصية الحكومة وسياستها.
6- عدد السكان.

وقبل (ماهان) كانت السيادة العالمية للقوة البرية التي تمتد في مساحات شاسعة مثل الإمبراطورية الرومانية والروسية، إلا أن (ماهان) رأى أن القوى البحرية هي التي تقرر الدولة القوية التي ستسود العالم. ويؤكد (ماهان) أن أوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، وبالرغم أن روسيا تحتل موقعاً برياً مسيطراً في آسيا إلا أنها تبقى كتلة أرضية حبيسة، وعليه فإن (ماهان) يرى أن وجود دولة بحرية قوية بإمكانها بسط السيطرة على البحار، الأمر الذي يعزز حظوظها في السيطرة العالمية). (Khechib, 2011)، وتحدد عناصر القوة للدول في العديد من العناصر التي توافرها يشير إلى قوة الدولة، هذه العناصر هي: (عطوي، 2001م، ص143-144)

1. العنصر الديمغرافي: للعنصر البشري دوره في التأثير في قوّة الدولة ولكن بصور متباينة من خلال:
أ- التعداد، وهو الأبرز في تشكيل قوّة الدولة، لما يرتبط به من نسب النمو وقدرة الدولة على الاستيعاب وحجم الضغط على الموارد.
ب- توزيع السكان عمرياً وجغرافياً وما يتبع ذلك من مؤشرات للتنمية البشرية، وتحويل القدرات إلى أدوات قابلة للصرف في مجال التأثير في الدول الأخرى، إلى جانب الدخول في محاور الاستقرار السياسي وأداء النظام السياسي، ومؤشرات الوحدة الوطنية للدولة.
3- الاقتصاد: وهو وسيلة هائلة الأهمية في بناء حجم الدولة التأثيري، وذلك بعد أن أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول، لا تؤثر فحسب، على رفاهية الشعوب وإنما على أمن الدول واستغلال قراراتها أيضاً. (Goombes,1982, pp.66-67)
4- القوّة العسكرية: إن المهام التي أوكلتها الدول إلى القوّة العسكرية والنتائج التي ترتبت على ذلك، جعلتها أكبر وسائل القوة وأضخمها. إذ إن فشل القوّة الاقتصادية قد يؤدي إلى الفقر والعوز، بينما يعني فشل القوة العسكرية الاحتلال وضياع السيادة وفقدان القدرة على صيانة الموارد وضعف مقومّات حماية الأفراد وبالتالي موت الدولة بالمفهوم الاجتماعي والقانوني. (Campbell,2006,P.22)
5- القوة الاستخباراتية: وتعني قدرة الدولة على جمع المعلومات الخاصة بقدرات الأطراف الأخرى ونواياها وخططها وتحركاتها ذات العلاقة

بمصالح هذه الدولة. وتتجاوز هذه القوة حدود الاستطلاع والتنصت وتجنيد العملاء والجواسيس إلى تنفيذ عمليات الاغتيال والاختطاف والتوريط والتهريب والاتجار بالسلاح. بل وربما تذهب هذه القوّة إلى مجالات أوسع لتشمل الصفقات الأمنية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجيّة.

7- الوسائل الدبلوماسية: كون السفارات لم تعد تضم عدداً من الدبلوماسيين فقط، إنما ينضم إليها الملحقون التجاريون والثقافيون والإعلاميون والعسكريون وعناصر الاستخبارات، وهؤلاء كلهم يعملون في إطار أدوات القوّة في بلدانهم. (Jogn, 2004, p57)

المبحث الثاني

أنماط القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية

أنماط القوة:

لا يوجد تنظير كثير في مسالة أنماط القوة، ولكن هناك محاولات مبدئية حاولت تحديد أنماط للقوة وهي لا تخرج عن أربعة أنماط وهي: (نمط انفرادي، وتحالفي، وجماعي، ونمط حكومة عالمية). (بدوي، 1976م، ص222)

إن أنماط القوة في المجتمع الدولي تتحدد تبعاً لرغبة الدولة في تنظيم قوتها وبحسب طبيعة المصالح وتبعاً لخارطة موازين القوى التي تسعى لها الدول والتحديات التي تواجهها، تجسدت محاولات تحديد أنماط للقوة في التالي: (كيالي، 1999م، ص 19)

نمط القوة الانفرادي:

وفيه تعتمد الدولة بشكل تام على إمكانياتها ومواردها الذاتية لتحقيق مصالحها ومجابهة التحديات التي تواجهها. ويمكن أن نأخذ (بريطانيا) كمثال، ففي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر خاصة بعد الثورة الصناعية وبداية الاستعمار سيطرت بريطانيا على جهات كثيرة في العالم، وأصبح هذا النمط محدوداً الآن، وذلك للتطور التكنولوجي الهائل والتقدم الذي شهدته معظم دول العالم، وكذلك النقص الحاد في الموارد، الشئ الذي يجعل من الصعب على دولة منفردة ان تكتفي من الموارد، وبالتالي لا تحتاج بقية الدول.

نمط القوة التحالفي:

وهذا يتكون من مجموعة من الدول في شكل تحالف عبر معاهدات قوية، وفي نطاق هذا النمط يقوم كل تحالف بتركيز إمكانات القوة المتاحة لأعضائه في محور قوى جماعي يستطيع من خلاله حماية أفراد التحالف من أي جهات أخرى، ومثال لذلك حلف (الأطلنطي)، وقد ظهر هذا النمط بصورة فعالة وواضحة عقب الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي.

نمط القوة الجماعي:

وهو قائم على نظام الأمن الجماعي، وهو تحالف قوي عالمي تديره منظمة مسؤولة ومهمته تنحصر في الحفاظ على السلم والأمن العالميين، حيث ظهرت الحاجة لهذا النمط عقب الحرب العالمية الأولى بقيام (عصبة الأمم)، وكذلك الأمم

المتحدة والأمن الجماعي ويمكن أن نلاحظ أن هذا النمط أو النظام فشل في مهمته الأساسية وذلك لاختلاف آراء ومصالح الدول المكونة لهذا النمط وعدم وضوح الأهداف والوسائل التي يعتمد عليها في تنفيذ مهامه وقصوره عن إيجاد آلية لتحقيق أهدافه.

نمط الحكومة العالمية:

وهو يشبه الحكومات الفيدرالية في داخل الدول ويمثل في شكل بناء فيدرالي عالمي تكون السلطة فيه الحكومة العالمية. ونجد أن هذا النمط بعيد كل البعد عن الواقع العالمي أو لا يمكن أن يتحقق في عالم السمة الأساسية فيه التباين والاختلاف، فهناك اختلاف في اللغات والحضارات والقوميات واختلاف في المصالح وفي الموارد نفسها، وفي طرق استخدام القوة نجد حالات عديدة وأشكالاً متنوعة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية أو في الساحة الدولية، وهذه الطرق تختلف وتتدرج حسب الموقف مثار النزاع وحسب الوضع الدولي. هنالك ثلاثة اشتراطات أساسية لكل طرف يريد استخدام القوة وهي: (كيالي، 1999م، ص19-20)

1. أن يكون له هدف يؤمن به شعبه .
2. أن يكون له مجموعة من الحجج السياسية والقانونية والتاريخية والأدبية والدعائية لتدعيم موقف هذا الطرف تجاه الآخرين.
3. أن يكون لدى الطرف وسائل القوة العلمية والمادية الكفيلة بتحقيق مطلبه، وقد كثر الحديث عن طرائق وأساليب استخدام القوة، ولكن هناك اتفاق على نوعية من الأساليب وهي تتطور حسب الموقف أو القضية السياسية المطروحة. ويمكن أن نشملها في الإقناع، تقديم الإغراءات، فرض العقوبات، التهديد باستخدام القوة، ثم استخدام القوة.

القوة والتوازن:

مبدأ توازن القوة مبدأ قديم قدم التاريخ ونشوء العلاقات بين الأفراد والشعوب، وهو يعبر عن موقف وسياسة ونظام في الوقت نفسه، ويعتبر هذا المبدأ من أكثر الأمور التي ارتبطت بنظريات القوة في السياسة الدولية. واعتبر بمثابة الأداة او الميكانيزم التي تساعد الدول على تنظيم صراعاً القوة فيما بينها حتى تضمن استمرار النظام الدولي القائم على التعددية، أي أن هناك صراع بين طرفين وسبب الصراع غالباً مايكون المصالح، ويستند مبدأ التوازن إلى فرضية مفادها أن الذي يخلق النزعة الى العدوان ويشجع على ممارسة سياسات التوسع هو وجود فائض متراكم من إمكانات القوى يزيد بكثير عما يتطلبة الدفاع عن الأمن القومي للدول

التـي تملـك الفـائض، (مجموعـة مشـاركون،93/ 1994م، ص678)، ويعنـي تـوازن القوى* وجود دولتين أو أكثر في وضع صراع ويتشكل الـصراع بالإمكانية المتوافرة لدى طرفي الصراع. (العويني، 1988م، ص126)

لاشك أن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ومرد هذا الاختلاف يعود إلى تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر والمكونات والموارد المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب هذه القوة، وتدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الحالية والتي يحكمها منطق الصراع أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد مدى ممكن، وذلك بإضافة مصادر أو طرق أو وحدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد تفوق علمي وعسكري وغيرها) أو بالعمل على إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرائق (الحرب، الحرب النفسية، التفريق، التقسيم وغيرها) لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها وصيانة استقلالها. (ربيع، 1983، ص54، 61)

كما تراوحت أساليب التوازن التي مورست عبر التاريخ ما بين التحالفات والتحالفات المضادة والتدخل المباشر وغير المباشر، ونزع السلاح والتفرقة بين الخصوم والتعويضات والتهدئة بل والحرب بمستوياتها، وتلجأ الدول إلى إتباع ما يناسبها فيها في إطار النظام الدولي في مرحلة معينة بما يتضمنه من شروط وعلاقات متغيرة، ولا توجد قاعدة ثابتة ومحددة تحكم توازن القوى، (الخزرجي، 2005م، ص276)، ولقد نادى جورباتشوف باستبعاد استخدام القوة في حل الصراعات العالمية وأضاف إليها الصراعات الإقليمية أيضاً (هيئة البحوث العسكرية، 1990م، ص11)، وتعددت أساليب تحقيق توازن القوى وأهمها: (العويني، 1988م، ص 438-440)

1. أسلوب فرّق تسد كما حدث لألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية.

---

* **توازن القوى** :(Balance of Power) نظرية تقوم على أن وجود الدول والتحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضاً من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها، ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى أمراً يدعو للاضطراب ويولّد سعياً من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى. وفي معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد إنقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى والإشارة إلى الترتيبات التي من شأنها أن تحافظ عليه وتحول دون الإخلال به.

2. أسلوب التسليح وهو عكس نزع السلاح، وهذا شهدناه في فترة الحرب الباردة.
3. أسلوب التحالفات وهو التكتل في إطار ثنائي أو جماعي يسعى نحو تحقيق المفهوم الأمني وكمثال له أحلاف الاطلنطي وبغداد.

وهناك أساليب أخرى للتأثير وتغيير ميزان القوة كالحرب النفسية والدعائية، تشجيع أعمال التمرد والعصيان والإرهاب لدى الخصم، الحصار الاقتصادي والضغوط المالية، أعمال التخريب والتجسس. (عبد الملك، 1988م، ص51)، وتتكامل الدبلوماسية والحرب بوصفهما أداتين للقوة أو وسيلتين لإقناع أو إكراه الطرف الآخر على الامتثال لإرادة الدولة، ولعل هذا التكامل يفسر عدة مظاهر، مثل مشاركة الدبلوماسيين والعسكريين في مجالس الأمن القومي وفي تشكيل سياساته، وظهور ما يعرف بالدبلوماسية العسكرية أو دبلوماسية القوة، نتيجة لتعيين العسكريين -بعد انتهاء مدة خدمتهم بالجيش – في السلك الدبلوماسي، وغير ذلك من مظاهر التقارب والتعاون بين الدبلوماسيين والعسكريين، وبصفة خاصة عقب الحرب العالمية الثانية التي جسّدت هذه العلاقة الوثيقة بين الدبلوماسية والحرب بوصفهما أداتين للقوة، ودعامتين لمفهوم الأمن القومي. (Hans,1990,p.140)

مصادر القوّة

تعد مصادر القوّة وعناصرها ذات أهمية قصوى كونها تمثل العامل الأساسي في تحديد وزن الدولة ضمن هيكل القوة العالمي. فعلى الرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه بعض القدرات المحددة (العسكرية والاقتصادية والتقنية وغيرها)، إلا أن عدم استناد تلك القدرات على موارد كبيرة وحسن إدارتها، يحدّ من تأثيرها على المستوى العام.

إن تصنيف الدول إلى قوى عظمى وقوى كبرى، ودول متوسطة ودول صغيرة يرتكز، عادة، على أسس القوّة ذات الطبيعة الثابتة نسبياً. فانهيار الاتحاد السوفيتي هبط بالدولة الوريثة (روسيا الاتحادية) من مصاف الدول العظمى إلى موانع الدولة الكبرى، رغم امتلاكها قوّة عسكرية، وكذلك فإن امتلاك كلٍ من الهند وباكستان للسلاح النووي، إلا أن ذلك لم يحوّلهما من دول متوسطة القوّة إلى قوى كبرى، وحيازة بعض دول جنوب شرق آسيا والخليج العربي لقدرات اقتصادية ومالية كبيرة لم يؤد إلى تعديل أوضاعها في هيكل القوّة العالمية. (خليل، 1992م، ص39-40)

خصائص القوة

تتصف القوة بندرتها، مما يترتب على ذلك أن الدول مهما ملكت من قوة فإنها تحرص على ما تمتلكه وتحاول عدم تشتيت جهودها، وإن القوة - بطبيعتها - شي نسبي، لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى، كما تظهر القوة بشكل تدريجي، وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع، والقوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعضها والبعض الآخر، لذلك فإن أي استنتاج يتعلق بقوة الدولة أو ترتيبها بين الدول الأخرى وإن كان مبنياً على معلومات حديثة هو في الواقع مرهون بوقت ظهوره، وهذا يتطلب إعادة تقييم الدولة بصورة مستمرة. (الظاهر، 2003م، ص27)

وتتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة ثانية، وإن اللجوء إلى القوة هو - في الحقيقة - الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرائق السلمية ويعتمد السعي وراء القوة على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة. (سعد، 1994م، ص27، حسين 1976م، ص 236-235)

دور القوة في العلاقات الدولية:

يتحدد دور ووزن أي دولة من الدول في المجال الدولي بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الاستراتيجي، ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها، ولقد تبدل دور القوة الآن، لأن أهداف الدولة تبدلت بدورها، على سبيل المثال فإن هدف الدولة كان في وقت مضى يتمثل في الحصول على موقع قوة يتفوق نسبياً على الدول المجاورة، وعلى مكاسب اقتصادية بالمقارنة مع المكاسب السابقة، ولكن الدولة اليوم هي أكثر اهتماماً بموضوع المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى أعلى من الحياة، وهذا التقدم الاقتصادي يتطلب عالماً مستقراً يكون التعاون الاقتصادي الدولي فيه ممكناً والدول تعتمد على بعضها إلى حد كبير، والمشكلات الأكثر صعوبة في عالم اليوم لا يمكن حلها إلا عبر الجهود المشتركة، والطرائق الحالية المستخدمة في حل النزاعات والخلافات على المصالح تعتمد أكثر فأكثر على الدبلوماسية الماهرة، والمساومات الهادئة الهادفة إلى تحقيق مستويات مقبولة من الجميع، كما يجب التفريق بين استخدام القوة والتهديد باستخدامها وهو الأكثر شيوعاً في العلاقات الدولية والذي يبدو جلياً في عمليات الردع. (سعيد، 1993م، ص 23)

ويؤكد (والتز) أيضاً أن إزالة عيوب الدول (إصلاح مؤسساتها) تضع أسس السلام وقواعده، وهذا يعني ضرورة تغيير سلوك الدول لتصحيح أفعالها الخارجية.

(أبوزيد، 2010م، ص98-100)، وبعدها جاء (جوزيف ناي) الذي أثار في مقالة له في مجلة السياسة الخارجية "أن العالم انتقل بعد الحرب الباردة من عصر سياسة القوة إلى عصر الجغرافيا الاقتصادية، وذلك بعد أن ترابطت السياسة مع الاقتصاد". (شايمر، 2011م)

الخلاصة

تعددت المسارات والاتجاهات التي طرحت مفهوم القوة وعناصره تبعاً لمعرفيه ما بين الجغرافيا والسياسية والقانون الدولي، وقد حدد المبحث الثاني: أنماط القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية في العناصر الداخلية المادية التي تمتلكها الدولة، وفي العناصر الخارجية والتي تمثلت في موقعها الجغرافي بالنسبة للقوى العالمية، وقدرتها على التأثير في السياسات الخارجية وفي توجهات النظام الدولي.

وبتنوع عناصر القوة تنوعت أنماطها واستخدامتها في العلاقات ما بين الدول أو في المؤسسات الدولية، كما ساهمت القوة في علاقاتها ما بين الدول بإحداث نوع من التوازن في العلاقات والسياسات، أو في فرق هيمنة دولة على أخرى، وتعددت مصادر القوة كما تعددت خصائصها والتي ساهمت في تحديد طبيعة دورها في العلاقات الدولية.

الفصل الثالث

تطور النظام الدولي من ويستفاليا حتى نهاية الحرب الباردة

- مقدمة.
3.1 المبحث الأول: النظام الدولي و نهاية الصراع الأيديولوجي العالمي.
3.2 المبحث الثاني: مراحل تطور النظام الدولي.
- الخلاصة.

الفصل الثالث

تطور النظام الدولي من ويستفاليا حتى نهاية الحرب الباردة

مقدمة:

يشير مفهوم النظام الدولي إلى التفاعلات والأنشطة السياسية الدولية التي ينتج عنها بروز أنماط مختلفة ونماذج متباينة من العلاقات التي ترتكز حول أطر تنظيمية وهياكل مؤسسية معينة، وقواعد سلوكية دولية محددة، وهي القواعد التي يمكن أن تتطور مع الوقت وفق ما تقضي به معطيات الواقع، وتفرضه متغيرات الظروف. (مقلد، 2007م، ص234)

وهكذا ترجع البداية التاريخية لظهور النظام السياسي الدولي الراهن إلى منتصف القرن السابع عشر، وبالتحديد إلى عام 1648م، عندما عقدت معاهدة "وستفاليا"* الشهيرة التي أنهت الحروب الدينية** في أوروبا، والتي استمرت زهاء ثلاثين عامًا متصلة، والنظام السياسي الدولي (الأوروبي في حقيقته) الذي أرست

---

* معاهدة مونستر وأوسنابروك أو معاهدة ويستفاليا، هي المعاهدة التي تم توقيعها في عام 1648م في مونستر (ألمانيا)، مما أدى إلى انتهاء حرب الثلاثين عاماً، كما أنها الحرب التي بدأت مع الثورة ضد هابسبورغ في بوهيميا في عام 1618م والتي كانت بسبب الصراعات المختلفة بشأن دستور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ونظام الدولة من أوروبا. شارك في معاهدة ويستفاليا كل من الإمبراطور الروماني المقدس، فرديناند الثالث؛ مملكة أسبانيا، مملكة فرنسا؛ الإمبراطورية السويدية، الجمهورية الهولندية، أمراء الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وملوك المدن الإمبراطورية الحرة.

** يطلق اسم الحروب الدينية في أوروبا على سلسلة من المعارك الأوربية التي حدثت في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي بعد ظهور حركة الإصلاح البروتستانتية .ورغم أن الدين لا يدخل أحيانا كسبب مباشر، إلا أن جميع هذه الحروب كانت مرتبطة بالتغير الديني في تلك الفترة والصراع والتنافس الذي أدى إليه.

استمرت الحروب الدينية بصورة متعاقبة لمدة مئة وواحد وثلاثين سنة بين عامي (1517 - 1648 م)، وجرت في سويسرا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، بوهيميا، هولندا، إنكلترا، سكوتلندا، إيرلندا، والدنمارك.

معاهدة "وستفاليا" وهو نظام اعتمد في صميمه على محاولة الفصل الصارم بين الدين والسياسة في علاقات دول القارة الأوروبية ببعضها، وكذلك على محاولة فرض الاحترام لمبدأ الاستقلال السياسي، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية ونشأة الدولة القومية Nation-state، بصرف النظر عما إذا كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، وبما كان يعنيه ذلك من الامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية تحت أي مبرر كان، وقد قام النظام الدولي السابق على أساس توازن القوى بين الدول الفاعلة فيه والتي تقاسمت القوة فيما بينها، وعرف بالنظام الدولي متعدد القوى، ويلاحظ أن الذي تحمّل بصورة رئيسية مسؤولية تنفيذ نظام توازن القوى، والذي شكل الركيزة الأساسية والمهمة في وجود واستمرار النظام السياسي الدولي (الأوروبي) وقتها، هي الدول الكبرى، ذلك أنه لم يكن هناك سلطة دولية مركزية عليا دائمة وفعالة يمكنها أن تفرض هذا التوازن ونصرته ضد كل أشكال التهديد والعدوان. (مقلد، 2007م، ص40-41)

لقد شهد مسار النظام الدولي في القرن العشرين في مسرحه المركزي (الأوروبي) حربين ساخنتين، وحربًا باردة، شكلت كل منها انتقالاً من نظام دولي إلى نظام آخر، وأدت كل منها إلى سقوط إمبراطوريات، وبروز قوى جديدة، تحولت مع الوقت هي ذاتها إلى إمبراطوريات، فغداة الحرب العالمية الأولى سقطت إمبراطوريتان أوروبيتان، هما ألمانيا والنمسا/المجر، وإمبراطوريتان أوروبيتان آسيويتان هما روسيا وتركيا، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبرى، إلا أنها آثرت الانسحاب وإتباع سياسة انعزالية، مما سمح باستمرار نظام ميزان القوى في المسرح الأوروبي، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتنهي كلا من الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية، ولتشهد على قيام إمبراطوريتين غير أوروبيتين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، هيمنتا على المسرح المركزي الأوروبي، ومن خلاله على العالم (حتى، 1992م، ص 32).

المبحث الأول

النظام الدولي و نهاية الصراع الأيديولوجي العالمي

تعريف النظام الدولي

يقصد بالنظام الدولي تلك التفاعلات بين الفاعلين العالميين، والذي يتحدد وفق مجموعة غير محدودة من القواعد، ويشتمل هذا التعريف المبسّط على عناصر ثلاثة رئيسة: (قرني، هلال، 1994م، ص43-44)

1- إن الفاعلين العالميين، سواء الدول ذات السيادة أم غيرها كالمنظمات الدولية، أم هيئات المجتمع المدني، أشخاص القانون الدولي العام، أو الشركات متعددة الجنسيات – يتباينون من حيث قدراتهم، أو خصائصهم الهيكلية، أو أهدافهم.

2- تأخذ العلاقات بين هؤلاء الفاعلين أنماطا منتظمة من الصراع أو التعاون الدولي، وتتضمن جوانب مختلفة: دبلوماسية، واقتصادية، وعسكرية، وثقافية.

3- تحكم هذه العلاقات مجموعة من القواعد في إطار ما يعرف بالقانون والعرف الدوليين.

قد يكون من المهم قبل تناول التغير في النظام الدولي توضيح العلاقة بين النظام الدولي والسياسات الخارجية، فلكل نظام دولي هيكل قابل للتحديد، حيث يتميز بشكل ما للقوة والنفوذ والعلاقات السائدة، استناداً إلى اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام. ويوجد داخل هيكل كل نظام دولي ثلاثة مستويات: الأول هو الأعلى ويضم الدول القائدة، أو العظمى، أو الكبرى، ثم مستوى ثان يضم دولا لها وزنها داخل النظام، لكن ليست لها القدرة على قيادته. (علوي، 2015م)، وقد شهدت الفترة الممتدة من معاهدة ويستفاليا وحتى الحرب العالمية الثانية تميز النظام الدولي بالتعددية القطبية حيث كانت هناك مجموعة من القوى السياسية التي تتنافس وتتصارع فيما بينها للسيطرة على القوة السياسية في العالم، مثل الدولة العثمانية، وإمبراطورية النمسا والمجر، وغيرها من القوى الأوروبية، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام 1945م تغيّر النظام الدولي وتحوّل إلى نظام الثنائية القطبية عندما دار الصراع في السيطرة على القوة بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية وهو الصراع الذي يطلق عليه الحرب الباردة، واتسم الصراع نفسه

باستقطاب القوتين الأعظم (موسكو، وواشنطن) لكافة دول العالم التي صارت تابعة لأحد القطبين الرئيسين، وفي العام 1991م شهد العالم تحولاً مهماً عندما سقط الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، وعلى الفور تغيّر النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى النظام أحادي القطبية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وهي الحالة التي لا تزال سائدة في النظام حتى اليوم، إذ لا يوجد طرف دولي ينافس الولايات المتحدة، ولذلك يطلق عليها لدى خبراء العلاقات الدولية وعلماء السياسة بأنها القوة الأعظم في العالم.

وقد حاولت معظم الدراسات في حقل العلاقات الدولية أن تعطى تفسيراً للوضع الدولي عن طريق فهم العوامل الداخلية في الدول، ومثال ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من العراق وليبيا، وترى هذه الدراسات السياسة الخارجية للدول وكأنها نتاج وانعكاسات للعوامل الداخلية وتفاعلاتها السياسية. ولكن هذه الرؤية اختلفت، حيث تؤكد الدراسات الآن على أن بعض السياسات الخارجية ليست نابعة من عوامل داخلية بالأساس، بل إنها انعكاس للوضع الدولي الذي قد يفرض تغيرات ومؤثرات على دولة معينة ويجعلها تغير من سياساتها ومؤسساتها الداخلية، ومن ثم تتغير وتتأثر سياساتها الخارجية. وبالتالي السبب الأساسي لاتخاذ سياسة خارجية معينة لا يكون مرجعه بالضرورة لأسباب داخلية كما يبدو ظاهرياً، بل إن مرجع هذه السياسات هو وضع دولي معين تفرضه بعض الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي . (يوسف، 1999م، ص24–25)

وإذا كان النظام الدولي يؤثر على السياسات الخارجية للدول، فمن المهم توضيح التغير الحادث في النظام الدولي، حيث يوجد اختلافات واسعة حول تشخيص التطورات التي حفلت بها الساحة الدولية خلال السنوات الماضية. وترجع هذه الاختلافات إلى الغموض الكامن في هذه التطورات ذاتها. وبعيداً عن هذه الاختلافات هناك تميز بين معنيين لمفهوم النظام الدولي، الأول يرتبط بالتفاعلات الفعلية وموازين القوى وتباين المصالح وتعدد الاستراتيجيات فيما بين الدول، وخاصة الكبرى منها، والثاني يقوم على القيم والقواعد المرعية وعلى القانون. وهذا التميز واضح في اللغة الإنجليزية حيث يستخدم مصطلح "System" لوصف المعنى الأول ومصطلح "Order" لوصف المعنى الثاني، وبرصد التحولات الراهنة في هيكل القوى على الساحة العالمية نجد ردة من حيث المضمون مقارنة بالمرحلة السابقة عليها، والتي تميزت بتوازن نسبى ومتحرك بين العملاقين. وهذه الردة ليست حركة ميكانيكية وإنما عملية جدلية، ولكنها تعكس - في نهاية - الأمر فرض علاقات هيمنة جديدة بين الأقوياء والضعفاء، أو بين القوى العظمى والعالم الثالث.(Rosenau,1990,p.p47-66)

نهاية الصراع الإيديولوجي العالمي:

تتمثل أبرز التطورات الدولية في نهاية الصراع الأيديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية، وانهيار القوة السوفيتية في السياسة العالمية. لقد انتهى الاستقطاب الأيديولوجي بما يشبه الهزيمة الكاملة للشرق والانتصار الكامل للغرب، وترجع هزيمة الاشتراكية السوفيتية إلى تفوق النظام السياسي الديمقراطي في الغرب، مقابل جموده وشموليته في الشرق. كما أن السياسات العدوانية المتطرفة للرئيس الأمريكي ريجان كان لها الفضل في تسريع التحولات الهائلة التي لحقت بالاتحاد السوفيتي، وأدت به في النهاية إلى التخلي عن الشيوعية. هذا بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي والفشل باللحاق بالثورة التكنولوجية الثالثة وجمود الإدارة الاقتصادية، ويرى البعض بعض المؤشرات الإيجابية لنهاية هذا الصراع منها النظر إلى الصراعات الإقليمية والمحلية تبعاً لخصوصياتها بدلاً من النظر إليها من منظور الصراع الأيديولوجي والاستراتيجي العالمي الذي ميّز عصر الحرب الباردة، فضلاً عن المحافظة على السلام العالمي وحق البشرية في الحياة والتقدم بعيداً عن التهديد الدائم بالحرب النووية. (Fukuyamcii,1989, pp3-18)

ولكن على الرغم من انتهاء الحرب الباردة بمعناها التقليدي وتفكك الاتحاد السوفيتي، وما يمثله هذا من ضعف احتمالات حدوث حرب عالمية، فإن ذلك لم يحقق الاستقرار على الصعيد العالمي، بل إنه، على العكس من ذلك، أدى إلى انفجار الأوضاع على عدة مستويات، نذكر منها:

- نشوب صراعات إقليمية جديدة وتصعيد صراعات كان لها جذورها السابقة، وبخاصة بين الدول الأعضاء في (رابطة الدول المستقلة)، والصراع في البوسنة والهرسك وكوسوفو من مارس 1992م حتى نوفمبر 1995م، وغيرها من البؤر المتوترة في العالم، هذا إلى جانب استمرار الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1948م الذي يتذبذب ما بين لحظات استقرار وأوقات طويلة من عدم الاستقرار والتوتر. (توفيق، 1992م، ص 50-60)، وهنا نشير إلى أزمة الخليج الثانية عام 1991م وما ترتب عليها من أحداث ما زالت مستمرة إلى الآن. كل ذلك كان له أبلغ الأثر على السياسة الخارجية للدول العربية من أكثر من زاوية، منها الآتي (توفيق، 1992م، ص ص 87–90) :

أ. الانقسام الذي شهدته الدول العربية حول أسلوب وطريقة التعامل مع العراق. فنجد أن دول الخليج كانت تؤيد الإجراءات الانتقامية التي تتخذها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، بينما نجد دولاً أخرى ومنها مصر تطالب بضرورة إعادة النظر في حالة العقوبات المفروضة على العراق، وذلك تمهيداً لإنهائها.

ب. تأثرت السياسة الخارجية لدول الخليج بشكل واضح فيما يتعلق بتحديد العدو المفترض مواجهته، وحيث اعتبرت أن العراق يمثل العدو الأول لها، وهو ما يوضح التحول الذي شهدته أجندة السياسة الخارجية لعدد من الدول العربية. ويؤكد ذلك أيضا توجيه دول الخليج لقواتها العسكرية تجاه دولة العراق. وهو ما يوضح اعتبارها أن العراق هو العدو الأول لها، ذلك حتى وإن صرحت في المناسبات الرسمية بأنها مستعدة لعودة العلاقات.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في قيادتها للعالم أن تقيم "النظام العالمي" بناء على رؤيتها ووفقاً لمعاييرها وقيمها الخاصة. فنجد الإدارة الأمريكية تتحدث عن الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب بينما تساند نظماً غير ديمقراطية ولا تحترم هذه الحقوق. (سليمان، 1998م، ص86-89)

تطور النظام الدولي:

لقد أصبحت فكرة توازن القوى بعد ظهور النظام الدولي عقب معاهدة وستفاليا عام 1648م، من أهم الآليات التي عمل بها النظام في جميع المراحل التاريخية، حيث كان لظهور الدولة القومية في أوروبا أثر في ذلك من ناحية إفضائها إلي رسم الحدود الفاصلة بين الدول وتحديد مجالات سيادة كل منها، واندفاعها لتطور عوامل قوتها باعتبارها من أهم مطالب الشعور القومي المتدفق لديها، فأصبح التوازن بينهما عن طريق القوة هو السبيل لمنع تجاوز اي منهما علي حدود الدول الأخرى وسيادتها ومصالحها، وتم تأطير ذلك قانونياً ضمن معاهدة أوترخت* عام 1713م، إن القاعدة الأساسية لتوازن القوى تتمثل في اعتبار الصراع الطابع المميز للعلاقات الدولية، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب وإنما في محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية علي حساب غيرها من الدول، ويترتب علي ذلك أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل علي تفوق ضخم وساحق في قواها، فإن ذلك سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخري واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع هذه الدول إلى مواجهة القوة بالقوة من خلال تطوير قواها أو تجمعها في ائتلاف قوي او محور مضاد قادر علي مجابهة التحدي الصادر من الخصم. (إبراهيم، 2016م)

---

* **معاهدة أوترخت** هي مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها الأطراف الأوروبية المتنازعة بين شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل لتنهي حرب الخلافة الأسبانية (1701-1713). أبرمت الاتفاقية بين ممثلي الملك لويس الرابع عشر ملك فرنسا وممثلي الملك فيليب الخامس ملك إسبانيا من جهة، وبين ممثلي المملكة المتحدة ودوق سافوي من النمسا من جهة أخرى.

إن ظهور النظام السياسي هو الذي قاد إلى نشوء العلاقات الدولية، وظهر أول ما ظهر في أوروبا بعد إنهيار نظام الإقطاع، وبرزت الدولة القومية أو الوطنية وبدأت معالم النظام السياسي الدولي في التكوين، إذ قبل ذلك انتشرت الحروب الدينية في أوربا، وقد تشكلت معالم النظام الدولي من خلال التوصل إلى معاهدة وستفاليا عام 1648م ووفقاً لهذه المعاهدة تم إنهاء الحروب الدينية في أوربا، ومنذ إبرام معادة وستفاليا في العام 1648م وحتى مطلع القرن العشرين كانت السياسة الدولية مرادفة للسياسة الأوربية، وهنا يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين في مراحل النظام السياسي الدولي وهي: (ضياء الدين، 2005م).

المرحلة الأولى: مرحلة توازن القوى من (1648-1914م) : تمتد منذ إبرام معاهدة وستفاليا عام 1648م حتى اوائل القرن العشرين.

تبدأ هذه المرحلة من معاهدة وستفاليا سنة 1648م والتي أنهت الحروب الدينية، وأقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، كما أخذت بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلام، وأعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولى" ، وكانت الفكرة القومية هي الظاهرة الأساسية في النظام الدولي، فهي أساس قيام الدول وأساس الصراع بين المصالح القومية للدول، ولم تكن الظواهر الأيديولوجية الأخرى قد ظهرت بعد، مثل الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية وغيرها. (بركات، 2004م)

ويسمي هذا النظام بتوازن القوى (Balance of Power) وهو يقوم علي وجود عدد من التحالفات أو المحاور التي تتكافأ قواها أو تكاد، وذلك لردع أي محور دولي من استغلال أي تفوق مؤقت في قواه لتغيير معالم الوضع الدولي القائم، ومن أبرز خصائصه تعدد الدول واستقلالها ومرونتها الكاملة في الدخول والانسحاب من التحالفات والتجمعات الدولية. (مقلد، 1999م، ص 26)، وتصف الرؤى الفكرية في علم السياسة الدولية هذه المرحلة (بالفوضى الدولية) والمقصود بذلك أن العلاقات الدولية تتسم بعدم وجود سلطة عليا فوق الدولة، ومن ثم فإن الدولة هي الحكم الأخير فيما تتخذه من قرارات، وما تقوم به من سلوكيات، ما يجعل من العلاقات الدولية عملية صراعية بالأساس، ويمكن تلخيص خصائص هذه المرحلة بالعناصر التالية: (سليم، 2005م، ص 46-47)

1- الدولة هي الفاعل الرئيس، إن لم يكن الوحيد في العلاقات الدولية بحكم امتلاكها عنصري القوة والسيادة، والنظام الدولي عبارة عن مجموعة من الدول ذات السيادة.
2- إن كل دولة تستطيع أن تفعل ما تراه مناسبا ومحققا لمصالحها، فالفوضى الدولية هي السمة المميزة لهذه المرحلة.

3- إن قضية الأمن أصبحت بمثابة القضية المحورية للنظام، حيث رأت كل دولة أن القوة هي الكفيلة للحفاظ على سيادتها.
4- لا يعني حالة الفوضى الدولية ديمومة الحرب، فقد عملت آليات قللت من نشوب الحرب، ولعل أهم هذه الآليات (توازن القوى) من خلال كوابح الرشادة، أي أن الدولة تتصرف بناء على حساب موضوعي للمكاسب والخسائر، واختيار البديل الأكثر تعظيما للمكاسب، أو تقليلا للخسائر، وقد ظهرت في تلك المرحلة نظريات الجيوبولتكس المختلفة، أشهرها نظرية ما كندر، وماهان، وسبيكمان وغيرها. ويعتبر إسماعيل صبري: "أن (آليات توازن القوى) سيطرت على العلاقات الدولية منذ قيام الدولة الحديثة في أوروبا في أعقاب انتهاء الحروب الدينية وعقد معاهدة وستفاليا في سنة 1648م حتى أواخر الثلاثينات من القرن الماضي. (مقلد، 1999م، ص27).

المبحث الثاني

التّحول في النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية

1945م حتى 2006م

النظام الدولي الانتقالي منذ الحرب العالمية الثانية 1945م وحتى عام 1990م:

عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية تغيراً في مسار العلاقات الدولية نتيجة بروز قطبين وكتلتين مختلفتي التوجه والمصالح، وهما الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى التنافس بينهما على زعامة العالم واستقطاب مناطق نفوذ إلى توتر العلاقات بينهما، وشهد عام 1947م إعلان مبدأ (ترومان) الذي كان الخطوة الأولى لشطر العالم إلى شطرين، ثم برنامج (مارشال) ودعوة الاتحاد السوفيتي إلى إنشاء (الكونفورم)*، وأدى كل ذلك لإندلاع الحرب الباردة الأولى (1947م – 1963م) التي كان تقسيم كوريا من أهم

* الكونفورم Conform : مكتب الإعلام الشيوعي آنذاك- للرد على أي تحرك في الكتلة الغربية.

مظاهرها، تلتها فترة تعايش سلمي (1963 – 1979م) ثم حرب باردة ثانية انتهت بتعاقب أحداث أدت إلى تلاشي نظام القطبية الثنائية وتحطيم جدار برلين في نوفمبر 1989م وانهيار الاتحاد السوفيتي ومعسكره الشيوعي عام 1991م. (مبرل، 2005م، ص95)

وإذا كان عام 1947م يعتبر عاماً لتكريس انقسام العالم إلى معسكرين فإن عام 1948م كان قد حمل معه ليس المزيد من التوتر والتدهور في علاقة الكتلتين فقط وإنما بداية المواجهة بينهما فعلياً، ولكن بشكل محدود وغير مباشر في شكل حرب باردة، فقد شهدت الفترة حصار سور برلين والذي نتج عنه قيام جمهوريتين ألمانيتين، وثم دمجت ألمانيا الغربية إلى المعسكر الغربي وألمانيا الشرقية إلى المعسكر الشرقي، وشهدت الفترة ذاتها ميلاد ميثاق (بروكسيل) بين فرنسا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورج تحت ميثاق رسمي عرف بميثاق التعاون عام 1948*، ويعتبر ميلاداً لسلسلة من الأحلاف الموجهة ضد الإتحاد السوفيتي، كما شهدت هذه الفترة ميلاد ميثاق (الأطلسي)عام 1941** بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والذي كان موجهاً بوضوح نحو الإتحاد السوفيتي، وشهدت هذه الفترة أيضاً محاولات من الإتحاد السوفيتي للقيام بحلف موازي يضم معه دول أوروبا الشرقية، ولم يتم ذلك إلا في عام 1955م وشهد الشرق في هذه الفترة أحداثاً كثيرة كان أخطرها أحداث فلسطين وتأثيراتها على السلام العالمي من خلال تحيز واضح بريطاني أمريكي إلى الصهيونية. (مبرل، 2005م، ص 98- 99)

إثر التقدم التكنولوجي زادت الحاجة إلى البترول وأخذت الدول الكبرى تتصارع وتتسابق على استثماره مما زاد أهمية الشرق الأوسط في مجال التنافس الدولي، وتجلى ذلك في تصميم الولايات المتحدة الأمريكية في توفير احتياطاتها من النفط اعتماداً على بترول الشرق الأوسط، وهنا اصطدمت الرغبة الأمريكية بالمصالح البريطانية وشهدت هذه الفترة الحرب الأهلية الصينية حيث تدخلت الحكومة الأمريكية لصالح القوات الحكومية ودعمتها، فقام الإتحاد السوفيتي بدعم

---

* معاهدة بروكسل تم توقيعها في 17 مارس 1948م بين بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا والمملكة المتحدة، باعتبارها امتداداً لمعاهدة الدفاع في السنة السابقة "معاهدة دونكيرك" الموقعة بين بريطانيا وفرنسا. وحيث إن معاهدة بروكسل تتضمن بند الدفاع المشترك فقد وفرت الأساس الذي تأسس عليه مؤتمر باريس 1954م اتحاد أوروبا الغربية(WEU). أنهيت في 31 مارس 2010م.

** ميثاق الأطلسي هو إعلان مشترك أصدره رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل و رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفلت يوم 14 آب 1941م وقد وضّح الميثاق أهداف الحلفاء في فترة ما بعد الحرب.

القوات الشيوعية، هذا الصراع أدى بدوره إلى قيام الجمهورية الشعبية الصينية واجتاحت منطقة الشرق الأقصى موجة تحررية كبيرة أنتجت استقلال عشر دول (الفلبين – الهند – الباكستان – سيلان – بورما – أندونيسيا – فيتنام الشمالية – فيتنام الجنوبية – كمبوديا – لاوس) لكنها أيضاً أصبحت ترزح تحت الإستعمار الحديث وساحات للصراع، ومع نهاية عام 1952م كان يتنازع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وجهتا نظر هي: (لاسيل، 1994م، ص28)

1- وجهة نظر ترى ضرورة تحرير الديمقراطيات الشعبية من هيمنة الاتحاد السوفيتي.
2- وجهة النظر الثانية وترى عدم المجابهة مع الإتحاد السوفيتي، وإنما إضافته عن طريق تطوير الأسلحة الأمريكية وبناء حاجز عسكري وسياسي في وجهه.

ووجدت كلتا النظرتين تأييداً واسعاً، لكن الواقع كان نصير وجهة النظر الثانية نظراً لعجز الولايات المتحدة الأمريكية من إحراز نصر عسكري في حرب كوريا، فاضطرت الولايات المتحدة الأمريكية للتسليم لفكرة التعايش السلمي بين المعسكرين، والعدول عن الاستمرار بالتدخل في حرب الهند الصينية بشكل مباشر، وضغطهم على الرئيس ترومان لعدم الأخذ بفكرة تطوير الحرب الكورية لدرجة الهجوم على الصين الشعبية، وتحديداً موقف بريطانيا وفرنسا إثر امتلاك الاتحاد السوفيتي للقنبلة الذرية ثم الهيدروجينية مما يعني أنه إذا طورت الولايات المتحدة الأمريكية حربها في الهند الصينية إلى درجة استخدام القوة الذرية، فإن حلفاءها في أوروبا يقعون تحت الطائلة التدميرية الذرية للاتحاد السوفيتي الذي هو أكبر حليف للصين الشعبية، مما يعني حرباً عالمية ثالثة مما أقنع الجميع بأن التعايش سلمياً هو الحل الوحيد الممكن بين المعسكرين، كما اعترضت مسيرة التعايش السلمي والإنفراج الدولي بعض العقبات، وكادت أن تؤدي إلى التفجير وفي طليعتها حيث تدخل الاتحاد السوفيتي في هنغاريا، وكذلك الحملة الثلاثية على مصر مما دفع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى اتخاذ موقف موحد ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى وقف العمليات العسكرية، ومع كل ذلك وبعد أن أحرز الاتحاد السوفيتي النجاح في حقل الصواريخ العابرة للقارات، وأصبحت الأهداف الأمريكية ليست بمنأى عن التدمير والاجتياح، هذا ما جعل خطر الإفناء يصل إلى الرأي العام الأمريكي بعد أن كان يسيطر على الرأي العام الأوربي الحليف فقط، وبذلك أصبح نظام (توازن الرعب) أكثر شمولاً، ومع هذا النظام المرعب نشطت أيضاً الدبلوماسية، تلا تلك الأحداث وفاة استالين عام 1953م مما حدا بالاتحاد السوفيتي لإعادة تنظيم جبهته الداخلية، وكانت السياسة السوفيتية تنظر للسياسة الأمريكية بحذر شديد خاصة في أوروبا والشرق الأقصى، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإنشاء

(اتحاد أوروبا الغربية)، فعمد الإتحاد السوفيتي إلى الدعوة لمؤتمر يعقد في موسكو يدرس قضية الأمن الأوربي، ودعا له الدول الغربية وتم ذلك في العام 1954م بإعلانهم الاستعداد لاتخاذ الاجراءات اللازمة لإعادة تنظيم قواتهم المسلحة وقيادتها، ورغم ذلك إلا أن الكتلتين لم تتوقف عن الحوار لحل القضايا الشائكة في العالم، فعقد مؤتمر برلين لحل القضية الألمانية ومعاهدة الصلح بين ألمانيا والنمسا، وتطور الأمر حتى مؤتمر القمة الرباعي في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا، وتمت فيه مناقشة قضايا الأمن الأوروبي ونزع السلاح واحتكاك الغرب والشرق، ولم يؤد المؤتمر إلى نتائج عملية في الساحة الدولية، وظلت الحرب الباردة تظهر وتختفي جراء إصرار كل فريق على مواقفه وعدم تقديم التنازلات. (لاسيل، 1994م، ص104)

إن القطبية الثنائية التي جسدت حالة انفصال بين عالمين مختلفين هي قضية قائمة في العقل في كلا الجانبين، ولكن انطوت العلاقات والقضايا بين المعسكرين على قاعدة عدم التدخل في شؤون الآخر، فقد أقرت كل كتلة ضمنياً بأن أراضي الكتلة الأخرى تعتبر (منطقة صيد محروسة)، ومن ثم فلا يجوز الاقتراب منها، واحتراماً لهذه القاعدة اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقف المتفرج من عمليات القمع التي استخدمها الاتحاد السوفيتي في مواجهة الثورات المناهضة له، وذلك في برلين 1953م – بولندا 56 – 71 – 81 – المجر 1956م) وترك الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة تتدخل بحرية في الدول التي تعتبرها منطقة نفوذ لها (سان دومينجو – بنما – جرينادا) وحتى عندما جرت محاولات لتغيير الوضع الإقليمي (حصار برلين – كوبا – الصواريخ السوفيتية) رغم أن هذه المحاولات أدت إلى اندلاع أزمات حادة، لكنها انتهت جميعها بالعودة إلى نقطة البداية، وهنالك قاعدة أخرى تعامل بها المعسكران وهي غير مكتوبة وهي (حدة التنافس للسيطرة على التخوم)، وبذلت القوتان أقصى جهد لاستمالة الدول إليها، واستخدمت كافة الأساليب والأدوات، وبذلك يفسر لماذا ظلت بنية العلاقات الدولية محكومة في مجملها بالقطبية الثنائية، ومن ثم ففي دفتر حسابات هذه القطبية الثنائية وحدها تسجل وتنسب وقائع النصر أو الهزيمة. (لاسيل، 1994م ، ص58)

وخلال السبعينات تمكن الاتحاد السوفيتي من تحقيق التوازن العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وانتصرت حركات التحرر والاشتراكية التي ساندها الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وأحدث التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان تطوراً نوعياً جديداً للسلوك السوفيتي في الحرب الباردة، بيد أنه ما كاد ينتهي عقد السبعينات حتى قادت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان تصعيداً غير مسبوق للحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتيى واستهدف ذلك وأد الإشتراكية ذاتها وحشد القدرات الشاملة

الأمريكية والغربية لتحقيق هذا الهدف من خلال إجبار الإتحاد السوفيتي على سباق جديد للتسلح يقوده إلى الإنهيار والإستسلام. (إزفات، 1999م، ص28)

وفي بداية الثمانينات قاد(يوري أندرويوف) خط التشدد الأيدلوجي العسكري فيما أسماه (نزعة الهيمنة الأمريكية على العالم) والتصعيد الأمريكي السبّاق التسلح وتحول صراع الأفكار إلى صراع عسكري في محاولة لتقويض التوازن العسكري الاستراتيجي القائم، بيد أن وصول أندرويف إلى زعامة الحزب والدولة في الاتحاد السوفيتي وسجل في الوقت ذاته بداية ثورة الجلاسنوست* التي أطلقها خليفته ميخائيل غورباتشوف، وإذا كان أندروبوف قد واصل خط التشدد في إدارة الصراع السوفيتي الأمريكي مستنداً إلى قبول تحدي سباق التسلح فإن خط المهادنة الذي تبناه ميخائيل غورباتشوف انطلق من اليقين باستحالة مواصلة دور القوة العظمى في الحرب الباردة بالاستناد إلى القوة العسكرية وحدها خاصة مع تدهور القدرة الاقتصادية السوفيتية ومع إقدام جورباتشوف على تقديم التنازلات العسكرية والسياسية من جانب واحد، وهو يؤكد بذلك انهيار القوة العظمى السوفيتية، وإذا كان أندروبوف قد طالب بالتروي في التغيير الذي أراده في إطار النظام ذاته، فإن جورباتشوف قد فجر الثورة التي قادت إلى تفكيك البناء الامبراطوري وانهيار النظام الشيوعي بإضعاف التلاحم الشمولي وطبقاً للأدبيات السوفيتية، إن مفهوم القوة الشاملة للدولة كان يعني أنها تشمل الجوانب التالية: القدرة الجيوبولوتيكية، الموارد الطبيعية، القدرة الاقتصادية، ميزان التجارة، القوة العسكرية والسكان، العوامل المعنوية والسياسية ونوعية الدبلوماسية ومستوى التقدم العلمي ومستوى التحديث والتجديد. (حلايقة، 2014م)

ورغم امتلاك الاتحاد السوفيتي أعظم ترسانات الأسلحة التقليدية والنووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فإن احتفاظه بالتفوق في مجال القوة العسكرية بدا مستحيلاً بالنظر إلى تكاليف ومخاطر هذا التوجه، والأهم هو تدهور القوة الاقتصادية السوفيتية نتيجة عجز آليات اقتصاد الأوامر عن توفير الأساليب التكنولوجية والتنظيمية والإدارية الحديثة التي تؤمن تسريع التنمية ورفع الإنتاجية، وقد تفاقم مأزق الاقتصاد السوفيتي بسبب الحصار التكنولوجي واستخدام سلاح الغذاء وتصعيد سباق التسلح من جانب الدول الغربية، هذا بالإضافة إلى تخصيص الاتحاد السوفيتي لموارده العلمية والتكنولوجية والمالية والبشرية وغيرها للأغراض العسكرية على حساب حاجات الاقتصاد، وهو ما ادى إلى تدهور القدرة الاقتصادية النسبية للاتحاد السوفيتي على الصعيد العالمي، ويمكن تحديد أهم مؤشرات ضعف الاتحاد السوفيتي منذ التفكك في 26 ديسمبر 1991م في المؤشرات التالية: (سيرغي بريزكون، 2014م)

1. تحول الأيدلوجية في رسالة التحرير إلى رمز للكبت: من الواضح أن الأيدلوجية التي قام عليها النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي قد تحولت إلى مؤسسات تنسب لنفسها صفة تجسيد الأيدلوجية، بينما أصبحت هذه

المؤسسات في نظر الجماهير مجرد بناء مؤسسي ينطوي على قدر كبير من الكبت، ولم تعد لها جاذبية، ومع هذه التحولات داخل النظام الشيوعي ظهرت احتمالات، الاحتمال الأول يرى أن النظام الاشتراكي الذي أنجز في العقد الثاني في القرن العشرين أصبح مآله السقوط والانهيار من الداخل عاجلاً أم آجلاً، والاحتمال الثاني يؤكد أن هناك وعياً ذاتياً بأن عملية السقوط واردة لا محالة وبالتالي يجب التصدي لهذه العملية قبل حدوثها.

2. فشل عملية الإصلاح: إن نظرية جورباتشوف الإصلاحية هي أكثر النظريات شمولية وعمومية، وقد جاءت متأخرة بحيث لم تعد مجدية في تحقيق مهمة إنقاذ النظام وإصلاحه من داخله، وعلى نحو سلمي، وبإيجاز شديد فإن النظام السوفيتي القديم اتسم بالركود الممتد والعجز على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية على نحو منهجي مما أدى إلى تكدس ركام هائل من المشكلات والتناقضات المستفحلة في هياكل المجتمع والدولة لفترة طويلة من الزمن، وبمجرد عدم مزاولة جورباتشوف للعنف لقمع هذه التناقضات ظهرة الفجوة بين المشكلات المتراكمة والقدرة المحدودة للنظام القديم مما أدى إلى زيادة عوامل الهدم داخل النظام الشيوعي.

من انهيار الاتحاد السوفيتي 1991م وحتى عام 2006م:

شكل إنهيار الشيوعية في شرق أوربا حدثاً تاريخياً وتجلت خطورة وعظمة الحدث في أن أحداً لم يستطع التنبؤ بوقوعه، فضلاً عن أنه تم دون مظاهر عنف داخلي أو خارجي ومن تلقاء نفسه، وشكل هذا الإنهيار اختفاء أحد قطبي الحرب الباردة، فحدث تغير في ترتيبات القوى الدبلوماسية والاستراتيجية في العالم ليصل إلى بنية العلاقات الدولية ليسفر عن توزيع جديد للمسؤوليات الدولية أفصحت بوجهها من خلال أزمة وحرب الخليج 1990 – 1991م، فطريقة تعامل الأمم المتحدة مع الأزمة أرسل إشارة إلى ما يمكن أن يكون عليه النظام الدولي الجديد، وكذلك الحرب العراقية حيث أصبح العالم يتجه وبخطوات متسارعة نحو التشكل من جديد وبوجه يحمل قطبية واحدة تتجاوز بما لها من قوة عسكرية واقتصادية كل الحواجز والقوانين والأعراف، وأصبحت تجعل هذا الوجه بالنشاط في مجال حقوق الإنسان والتدخل في الشؤون الإنسانية، ومن خلال منظمات المجتمع المدني والتي تحمل في أضابيرها ما تحمل. (الولدفير، 2003م، ص 19)، وعندما تشكل النظام الأحادي القطبية تغيرت السياسات العالمية وأصبح لها مساران هما: (ولتفيد، 2003م)

أولاً- السير عملياً في تشكيل السياسة الدولية على أساس مسارات ثقافية وحضارية، ويتضح ذلك من خلال كتاب (صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي).

ثانياً- تدور السياسة العالمية حول القوة والصراع من أجلها وتتغير العلاقات الدولية اليوم على أساس هذا البعد الحاسم، ففي مرحلة الحرب الباردة كانت بنية القوة العالمية ذات قطبين، أما بنية النظام الأحادي فهي مختلفة المنشأ.

لقد تحولت طبيعة الهيكلية الدولية وانتقلت من حالة التعددية القطبية إلى حالة القطبية الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك دخل القطبان حالة من حالات الصراع المستدام الذي كان يطلق على تلك الفترة بالحرب الباردة، ومن ثم حدث تطور مهماً جداً في طبيعة الهيكلية الدولية بحلول العقد الأخير من القرن المنصرم وهو تفكك الاتحاد السوفيتي وانتقال الهيكلية الدولية إلى نظام أحادي القطبية، حيث هيمنت الولايات المتحدة على هرم القطبية الأحادية على الرغم من أن معالم الهيكلية الدولية الحالية مشوهة وغير واضحة، بحيث يمكننا أن نلتمس ذلك من خلال أهم القطاعات التي ترتكز عليها الدول، وهي القطاع العسكري والاقتصادي، وعندما يتعلق الأمر بالقطاع العسكري فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد عسكرياً هي ذات هيمنة على العالم، بحيث إن أقرب منافسيها وهي الصين وروسيا مجتمعتان لا يمكنهما الوقوف في وجه الترسانة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة، ويعود التفوق العسكري الأمريكي إلى الانتشار الشامل والكامل للقواعد الأمريكية والجيش الأمريكي في كل أنحاء العالم، بالإضافة إلى الأساطيل الأمريكية والجيش الأمريكي في كل أنحاء العالم، بالإضافة إلى الأساطيل الأمريكية التي تنتشر في المياه الدولية، فالولايات المتحدة تمتلك اليوم أقوى سلاح بحرية في العالم أجمع، حيث يمكن للولايات المتحدة أن تحتفظ بطائرات عسكرية على حاملات طائراتها تساوي ضعف ما يملكه العالم أجمع من طائرات عسكرية، ولا يقتصر التفوق العسكري الأمريكي على سلاح البحرية بل في كافة فروع الأسلحة، وبذلك فإن الولايات المتحدة لديها أكبر نسبة للإنفاق العسكري حول العالم، بحيث لو تم جمع المجموع العالمي للإنفاق العسكري لوجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق على العالم بأسره وبنسبة كبيرة، وبهذا فإن القطبية الأحادية والهيمنة العالمية هي للولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً.(شندب، 2003م، ص 12-13)

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة الولايات المتحدة على مجريات الأحداث العالمية، هذه السيطرة تمت من خلال ما يعرف بالنظام العالمي الجديد وهو يعتبر إقراراً لنمط الأحادية القطبية من جانب الولايات المتحدة من خلال فرضها قيم وضوابط أمريكية تسيّر العلاقات الدولية.

ليس النظام الدولي أحادي القطبية نظام السوق والديمقراطية والطريقة الأمريكية في الحياة على اعتبار نهاية التاريخ، كما طرحه فوكوياما* وليس هو صراع الثقافات والاقتصاد والمدنية كما أفاد هينتغتون* بأن العالم الجديد هو صراع الحضارات موجهاً إلى تجاوز الاستقطاب في العالم الآخر، بل إن مشروع السيطرة

السياسية والعسكرية الأمريكية الأحادي القطب موجه بالدرجة الأولى إلى ضمان إمداد الغرب الصناعي المتقدم بالموارد الأولية والنفط، الأمر الذي يتطلب بدوره استقطاباً عالمياً أكثر تفاقماً وحدةً، أما المشروع الكوني للمجتمع المدني كما يفكر المدافعون الغربيون عنه فيقوم على تجاهل نتائج البنية الاستقطابية العالمية ويعجز عن إدراك أن تمدين الرأسمالية في القسم الذي يتمتع بالإمتيازات من العالم ليس ممكناً بسبب آثاره التي ستنعكس على بقية العالم. (شعيبي، 2002م، ص15)، ويرى بعض العلماء أن الممارسات الأمريكية في مرحلة ما بعد هزيمة القطب الشيوعي تذكر بممارسة الامبراطوريات الكبرى، هذا ما أدى إلى ظهور بيئة جديدة في العلاقات الدولية، هذه البيئة الجديدة الخالية من التوازن خلقت مستلزمات التوتر وعدم الاستقرار وسيادة منطق القوة في العلاقات الدولية والتوسع العسكري وبسط النفوذ وانتشار الحروب والاحتلال والصراعات الأهلية والفقر، وتعرضت شعوب ودول لمخاطر كبرى، وهذا ما شجع بعض الدول على العمل لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب متنوع النظم يعيد التوازن للوضع الدولي، ولا يسمح فيه للتفرد الأمريكي كقطب واحد لقيادة العالم الذي عرض الأمن والسلم الدوليين إلى الخطر مما أفرغ ميثاق الأمم المتحدة من محتواه، ولذلك لم يقتنع الرأي العام العالمي أن هناك مبرراً لكي تنفرد دولة بالهيمنة على العالم والتحكم بمصائره ومصائر شعوبه، وهذا ما يؤكد أن مرحلة القطب الواحد التي يمر بها العالم خلال النظام العالمي الجديد هي حالة طارئة فرضت نفسها على العلاقات الدولية نتيجة للتداعيات التي شهدها الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية آنذاك عقب انتهاء الحرب الباردة. (شعيبي، 2002م، ص17).

بعد أن سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات العلاقات الدولية وانفردت بقيادة العالم فيما يعرف بالعالم أحادي القطبية، هنا تجلت واتضحت سياسة الولايات المتحدة في محاولتها في السيطرة على العالم، وفي هذه الفترة كانت السياسة الأمريكية للسيطرة على العالم تقوم على مصالح أهمها تعزيز مكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة العالمية، وتعتبر السياسة الأمريكية الأحادية القطبية هي امتداد للأنكلوسكسونية التي تأسست بعد فتح أمريكا ونشوء فكرة القيامة والخلاص وتكريس العنف لأجل انتصار المقدس على المدنس أو الخير على الشر، ولذلك عملت الولايات المتحدة على تطبيق مفهوم سيادتها وسيطرتها على العالم وذلك من خلال الأساليب الاستراتيجية التالية (فرج، 2000م، ص29):

1- تعظيم دور القيادات والرموز الأمريكية وإظهارهم بصورة المنقذين للعالم.
2- توجيه سياسات العالم من خلال الضغوط والمساعدات الاقتصادية نحو الرؤية الأمريكية.

3- إعطاء دور كبير للشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات لإسناد السياسة الأمريكية للسيطرة على العالم.
4- إظهار الولايات المتحدة الأمريكية بأنها القوة العظمى المسيطرة على العالم وتعميم نموذجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي على العالم، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان والمنظمات والاتحادات والنقابات وكل أشكال العلاقات الدولية.

واصلت الولايات المتحدة فكرتها وسياستها التي تقوم على الهيمنة السياسية والاقتصادية وتطبيق السياسات البراغماتية واستخدام سياسة فرقّ تسد، وتطبيق سياسة الطرق على الجدران من أسفلها، ومن أهم المناطق التي سيطرت الولايات فيها على مجريات الأحداث منطقة الشرق الأوسط باعتبارها ذات أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية وتجارية، وقد اعتمدت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على ثلاثة مرتكزات أساسية هي(فرج، 2000م، ص48):

1- استمرار واقع التجزئة بين شعوبها.
2- استمرار تدفق النفط للغرب وبأسعار معقولة.
3- استمرار وجود إسرائيل كامتداد أصيل للغرب وحارس ميداني لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

الخلاصة:

لعبت القوة دوراً أساسياً وكبيراً في توجيه النظام الدولي بتحالفاته، وتحديد سمات المرحلة التي يمر بها النظام، والتي تم تقسيمها على أربعة مراحل بدأت بمعاهدة ويستفاليا (1648م) حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (1917م)، ومن الحرب العالمية الثانية من 1939م وحتى نهايتها عام (1945م)، ومن ثم فترة الثنائية القطبية، والتي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام (1991م)، والتي بدأت ترسخ لنظام دولي جديد أحادي القطبية تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، والذي امتد حتى عام (2006م).

وقد شكل عام (2006م) وفقاً للعديد من المنظرين والباحثين إرهاصات التغير في النظام الدولي نحو نظام متعدد الأقطاب يقوم على التحالفات ما بين الدول في أقطاب موحدة تجمعها المصالح، والذي سيأخذ فترة من الزمن حتى تستقر معالمه وتتضح قواه، وهذا ماستوضحه الدراسة في الفصل القادم.

الفصل الرابع

النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية

(البنية والمؤشرات ومواقف الدول الفاعلة)

- مقدمة.

4.1 المبحث الأول- النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية(البنية الهيكلية والفكرية).

4.2 المبحث الثاني- موقف الدول الكبرى من الأحادية القطبية (الصين–روسيا– الاتحاد الأوروبي).

- الخلاصة.

الفصل الرابع

النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية

(البنية والمؤشرات ومواقف الدول الفاعلة)

مقدمة :

شهد مسار النظام الدولي في القرن العشرين في مسرحه المركزي (الأوروبي) حربين ساخنتين، وحربًا باردة، شكلت كلُ منها انتقالاً من نظام دولي إلى نظام آخر، وأدت كل منها إلى سقوط إمبراطوريات، وبروز قوى جديدة، تحولت مع الوقت هي ذاتها إلى إمبراطوريات، فغداة الحرب العالمية الأولى سقطت إمبراطوريتان أوروبيتان، هما ألمانيا والنمسا/المجر، وإمبراطوريتان أوروبيتان آسيويتان هما روسيا وتركيا، وبرزت الولايات المتحدة كقوة كبرى، إلاّ أنها آثرت الانسحاب واتباع سياسة انعزالية، مما سمح باستمرار نظام ميزان القوى في المسرح الأوروبي، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتنهي كلا من الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية، ولتشهد على قيام إمبراطوريتين غير أوروبيتين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، هيمنا على المسرح المركزي الأوروبي، ومن خلاله على العالم. (حتى، 1992م، ص 30).

وقد قام النظام الدولي السابق على أساس توازن القوى بين الدول الفاعلة فيه، والتي تقاسمت القوة فيما بينها، وعرف بالنظام الدولي متعدد القوى، ويلاحظ أن الذي تحمل بصورة رئيسة مسؤولية تنفيذ نظام توازن القوى، والذي شكل الركيزة الأساسية والمهمة في وجود واستمرار النظام السياسي الدولي (الأوروبي) وقتها، هي الدول الكبرى، ذلك أنه لم يكن هناك سلطة دولية مركزية عليا دائمة وفعالة يمكنها أن تفرض هذا التوازن ونصرته ضد كل أشكال التهديد والعدوان، أما عن أساس النظام السياسي الدولي الجديد من الشرعية القانونية، فقد استند إلى منظومة من قواعد القانون الدولي، وهي المنظومة التي كانت قد تشكلت من خلال الظروف السياسية التي سادت القارة الأوروبية آنذاك، وارتضتها الدول الأطراف في هذا النظام معيارًا يحكم معاملاتها وعلاقاتها المتبادلة، واستمرت أساسًا لشرعية النظم الدولية المتتالية (مقلد، 2007م، ص 40-41).

ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام (1990م) أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة العظمى التي تسيطر على معظم النظام الدولي، فأصبح النظام كله يتسم بنموذج النظام الأحادي القطبية؛ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لما تملكه من مقومات عسكريه واقتصاديه وتكنولوجية مما يؤهلها للتربع على هرم

النظام الدولي، ومع ذلك هناك آراء ترى أن حالة الهيمنة والزعامة الأمريكية ما هي إلا مرحله انتقاليه في النظام الدولي ليفضي بعدها إلى التعددية القطبية.

ويرى البعض أن بداية التحولات في النظام الدولي الجديد بدأت بترسخ ثماني حضارات في الوقت الحاضر، أي أن النظام الدولي الذي كان مبنياً على الاتحاد السوفييتي سابقاً، وأمريكا كقوتين عظيمتين والعالم الثالث كقطب ثالث، تحول إلى نظام جديد يتكون من ثماني حضارات وهي: الحضارة الغربية، اليابانية، الكونفوشيوسية، الهندية، الإسلامية، السلافية - الأرثودوكسية، أمريكا اللاتينية، ويمكن أن تكون كذلك الحضارة الأفريقية، فهذه الحضارات هي التي تشكّل السمة السائدة للنظام الدولي الراهن، ومن الطبيعي أن تتصارع هذه الحضارات من أجل البقاء والتأثير، وكذلك من أجل الهيمنة، فحقيقة الغرب الآن في القمة، وهوالأقوى إلّا أن هناك حضارات أخرى تحاول تنمية وتطوير اقتصادياتها وقوتها العسكرية وطاقتها الثقافية، من أجل منافسة الغرب.

(Rubenstein,1994,P114)

وكما يقول هنتنغتون أيضاً: "أظهر التاريخ أنه كلما تطورت الدول من الناحية الصناعية أصبحت أكثر قوةً ونفوذاً، وأحياناً تصبح لهذه الدول أطماع توسعية إمبريالية، ويبدومن المحتمل أن ترغب الصين في تأكيد نفسها في هذا المجال، فخلال ألفي عام ظلت الصين قوة مسيطرة في شرق آسيا، ولكن منذ عام (1850م) تفوقت عليها اليابان ودول الغرب، ولذلك يشعر الصينيون بالذل والهوان، ومن الطبيعي أنهم يريدون استئناف ما يرونه كمكانهم الطبيعي في العالم، وأن الحضارات الكونفوشيوسية والإسلامية تتحدث عن الغرب باعتباره الخصم الرئيس لها، فهنتنغتون ومن خلال طرحه السابق ينبه الغرب ومراكز النفوذ ومؤسسات صناعة القرار، إلا أن هناك قوى صاعدةً تحمل مخزوناً حضارياً وتاريخياً عريقاً، وإذا ما توطّدت أركانها اقتصادياً واستقرت سياسياً، فإن هذا هوالخطر المحدق بالغرب وثقافته الكونية (العليان، 2003م، ص25).

المبحث الأول

النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية (البنية الهيكلية والفكرية)

النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية :

بعد انهيار حلف وارسو، وتفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينيات، حدث تحول جذري في بنية النظام الدولي، حيث انتهت مرحلة الثنائية القطبية، وتحول معها النظام الدولي إلى شكل آخر، اشتد حوله الجدل العلمي الذي دار في أغلبه حول ثلاثة اتجاهات، وهي: (ناصر الطويل، 2001م)

- **الاتجاه الأول**- يرى بأنه لم تلحق بالنظام الدولي ثنائي القطبية تغييرات جوهرية، وأنه لازال على حاله، وأن ما يشهده العالم في منتصف التسعينيات لا يعد وأن يكون امتداداً للنظام الدولي السابق، نظام القطبية الثنائية.
- **الاتجاه الثاني**- يقر بتجاوز مرحلة النظام الدولي ثنائي القطبية الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، وامتد حتى عام (1991م)، غير أن الأوضاع الدولية لا تزال في مرحلة تحول من نظام ثنائي القطبية إلى نظام آخر، وقد يستقر إما في شكل أحادي القطبية أومتعدد الأقطاب.
- **الاتجاه الثالث**- يرى بأن النظام الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين هونظام أحادي القطبية، حيث تنفرد دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية بقدر كبير من مصادر القوة في العالم، ولا يقع إلى القرب منها أي من القوى السياسية الدولية الأخرى، وبالتالي فإنها تتربع على قمة النظام الدولي، وتتولى عملية الضبط والإدارة.

وإذا كان تباين الآراء حول التوصيف الدقيق للواقع الدولي ظل مثارًا خلال عقد التسعينيات وبخاصة النصفُ الأول منه، فإن أحداث 11 سبتمبر، وما ترتب عليها من سلوك أمريكي غلب عليه الانفرادية في إدارة عدد من الأزمات الدولية، حسم -إلى حد كبير- الرأي بأحادية النظام السياسي الدولي الذي نعاصره.كما شكل انهيار النظام الثنائي القطبية إيذاناً ببداية نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة بحكم قوتها العسكرية وقدراتها التكنولوجية واقتصادها العالمي، كل ذلك أفضى إلى تهميش دور الأمم المتحدة في حل الصراعات الدولية، وعدم اكتراث أمريكا بالمعاهدات الدولية يتال وقعت عليها مثل انسحابها من معاهدة كيوتولضبط المناخ العالمي، ومن معاهدة حظر انتشار الصواريخ، ورفضها الانضمام إلى

المحكمة الجنائية الدولية، وسعيها لعقد اتفاقيات ثنائيه مع الدول من أجل عدم ملاحقة ومحاكمة ضباطها وجنودها (يسين، 2004م، ص 61).

لقد اتسم النظام الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام (1990م) وحتى نهاية عام (2005م) بفترة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، حيث أصبحت الولايات المتحدة القوة المركزية العالمية لتشكل محور النظام العالمي حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد بدأت هيمنتها الجيوسياسية على أقل تقدير بالانحسار والتراجع في مناطق كثيرة من العالم، حيث بدأت العديد من الدول والأنظمة بالتمرد على سياساتها ومخططاتها الاستراتيجية، وعدم قدرتها على فرض هيبتها وقوتها كما كان سابقاً، مما أدى إلى تراجع نفوذها الجيواستراتيجي شيئاً فشيئاً خلال الفترة القادمة، وبالتالي تلاشي دورها المركزي في المستقبل القريب، على الرغم من كونها لا تزال المحور الرئيس للنظام العالمي.

ويؤكّد الباحث الأمريكي كروثمر KROUTHAMMER حيث يقول على أن النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، هونظام أحادي القطب: "إن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالماً متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد، فمركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه أي تحدي فهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يؤيدها حلفاؤها الغربيون، وإن دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الاقتصادية مثل اليابان وألمانيا لا يتعدى قيامها بتنفيذ التوجهات الأمريكية"، (ودودة، 1995م، ص27)، وهوما يؤكده الدكتور "عبد الكريم كيبش" في قوله: "إن الملاحظ أن النظام الدولي يتجه نحو الأحادية القطبية". (كيبنش، 2002م، ص 217)، وأيضاً أكده المفكر برادلي ثاير BRADELLY THAYER في قوله: "بالنسبة للمستقبل المنظور، العشرين سنة القادمة، سوف تسود الولايات المتحدة الأمريكية النظام الدولي في غياب كامل لنظير أوشبه نظير يواجه هيمنتها". (قبسي، 2008م، ص 2)، ويعد جوزيف ناي JOSEPH NYE من أبرز المدافعين عن فكرة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ليس بامتلاك الولايات المتحدة للقوة العسكرية فقط، لكن بامتلاكها لمصادر أخرى للقوة هي القوة اللينة الثقافية، فيرى" ناي" بأنّه لفهم دور الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة يجب فهم أهمية المصادر المادية والمعنوية للقوة الوطنية، إذ يرى أن القوة الصلبة Hard power "القدرة على التحكم في الآخرين، وعادةً ما يتم ذلك من خلال المصادر المادية مثل القوة العسكرية والاقتصادية"، أما القوة اللينة Soft Power فهي "جاذبية أفكار الدولة والقدرة على وضع برنامج سياسي، وتحديد إطار عمل يأخذ بعين الاعتبار الأهداف الأخرى، ويقر"ناي" كذلك بأن الولايات المتحدة الأمريكية تملك معايير الاستقطاب، ولكن ليس بصورة منسجمة ومستقرة، ومع ذلك يمكن معالجة المشاكل التي تعاني

منـها، وبالتـالي فالولايـات المتحدة الأمريكيـة فـي رأيـه ستبقى القوة القياديـة الوحيدة (Ney,1991.pp 33-34).

ويـرى " نـاي" أن حـرب الخلـيج الثانيـة (1991م) بينـت بشـكل حاسـم تفـرد الولايات المتحدة بامتلاك جميع هذه المصـادر (الصلبة واللينـة)، ونجاحها فـي تجنيد تحالف دولي ضد العراق، كما في رأيه أن حرب الخليج بينت الطبيعة الأحادية للقوة الأوروبية، اليابانية والألمانية من ناحية كونها قوة اقتصادية فقط وتنقصها المصادر الأخرى للقوة، وحتى قوتها الاقتصادية هي أصغر بكثير من القوة الاقتصادية الأمريكية. (Op. Cit. P34)

وبهذا الصدد يقول سمير أمين بأنّه: "لا بّد من الإقرار بأن أوروبا تبقى قزماً سياسياً جماعياً بسبب موقعها تحت المظلة النووية الأمريكية، وبسبب تمزقها بين التباينات السياسية المختلفة لدولها، فلم تجرئ أوروبا حتى الآن أن تأخذ مسافة فعلية إزاء الولايات المتحدة، إنّها تلغي ذاتها بسبب ضعف مشاركتها في إيجاد حلول للمشاكل الكبرى بين الشمال والجنوب كالقضية الفلسطينية مثلاً، وتنتهي دائماً بالانضواء تحت سقف القرارات الأمريكية، كما بدا ذلك في حرب الخليج (أمين، 1991م، ص41).

وقدم شارل كراوتهامر مبرراً للهيمنة العسكرية والاقتصادية من قبل القطب الواحد، وربط بين الحروب في كثير من مناطق العالم أبرزها حرب العراق، وبين الدور الأمريكي الجديد بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى على المسرح الدولي، ويرى شارل أن الولايات المتحدة تنفرد بمدى إمبريالي كوني نتيجة لقدرتها على دمج قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية في مركب واحد جديد وفريد من نوعه، أما تكوين تحالفات أوالحصول على تكليفات من الأمم المتحدة، كتلك التي حصلت عليها أمريكا إبان حرب الخليج فلا يغيران من الأحادية القطبية للنظام العالمي الجديد، ولا يمسان بالدور بالأمريكي القيادي وإن كان هنالك سببان للاستغاثة بالأمم المتحدة وبالدول الحليفة الأخرى هي: (برابوف، 1991م، ص 32)

1- توزيع تكاليف العمليات العسكرية على أطراف متعددة.
2- زيادة مشروعية أي إجراء أمريكي أحادي القطب حيال الانعزاليين داخل أمريكا والرأس العام العالمي الرافض خارجها.

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية فكرتها وسياستها التي تقوم على الهيمنة السياسية والاقتصادية، وتطبيق السياسات البراغماتية واستخدام سياسة فرق تسد وتطبيق سياسة الطرق على الجدران من أسفلها، ومن أهم المناطق التي سيطرت الولايات فيها على مجريات الأحداث منطقة الشرق الأوسط باعتبارها ذات أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية وتجارية، وقد اعتمدت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على ثلاثة مرتكزات أساسية هي: (فرج، 2000م، ص48):

1- استمرار واقع التجزئة بين شعوبها.
2- استمرار تدفق النفط للغرب وبأسعار معقولة.
3- استمرار وجود إسرائيل كإمتداد أصيل للغرب وحارس ميداني لمصالح أمريكا في المنطقة.

إن الهيمنة الأمريكية لا تتقبل إرادة الشعوب، بل تعتمد على مبدأ القوة فقط والتهديد المباشر، وأصبحت الإجراءات الأمريكية ضد معارضيها تصل إلى إجراءات وتدخلات عسكرية، أوأقل من هذه الإجراءات مثل العقوبات الاقتصادية والمالية، وأصبح عهد الأحادية القطبية هو عهد السيطرة الأمريكية المطلقة ولم يعد موضع الولايات المتحدة الأمريكية وما تريده قابل للنقاش والتفاوض، بل لابدّ من تنفيذه بأسلوب الإملاء تحت طائلة التهديد، وقد تجلت السيطرة الأمريكية على العالم، وأثرها عندما أطلق وزير الخارجية الفرنسي فيديرين في أكثر من مناسبة تحذيراته من نتائج هيمنة وسيطرة الولايات المتحدة على مجريات العالم على المصالح المشروعة الأوروبية، مما أدى لظهور ظاهرة تعرف بـ (كراهية الأمريكي) وذلك عندما صرح رئيس الوزراء الكندي السابق كريستيان أن تبني موقف يعارض السياسات الأمريكية أصبح مدخلاً لكسب أصوات الناخبين في كندا، وأكد أن الممارسات الأمريكية الممنهجة أدت لسيطرتها على العالم جغرافياً وسياسياً وأمنياً وعسكرياً واقتصادياً مما أدى لتحرك بعض الدول والاتحادات حتى تجابه هذه السيطرة الأمريكية. (فرج، 2000م، ص51)

إن الممارسات الأمريكية في مرحلة ما بعد هزيمة القطب الشيوعي عكست ممارسات الإمبراطوريات الكبرى، هذا ما أدى إلى ظهور بيئة جديدة في العلاقات الدولية، هذه البيئة الجديدة الخالية من التوازن خلقت مستلزمات التوتر، وعدم الاستقرار وسيادة منطق القوة في العلاقات الدولية، والتوسع العسكري وبسط النفوذ وانتشار الحروب والاحتلال والصراعات الأهلية والفقر، وتعرضت شعوب ودول لمخاطر كبرى، وهذا ما شجع بعض الدول على العمل لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب متنوع النظم يعيد التوازن للوضع الدولي، ولا يسمح فيه للتفرد الأمريكي كقطب واحد لقيادة العالم الذي عرض الأمن والسلم الدوليين إلى الخطر مما أفرغ ميثاق الأمم المتحدة في محتواه، ولذلك لم يقتنع الرأي العام العالمي أن هناك مبرراً، لكي تنفرد دولة بالهيمنة على العالم والتحكم بمصائره ومصائر شعوبه، وهذا ما يؤكد أن مرحلة القطب الواحد التي يمر بها العالم خلال النظام العالمي الجديد هي حالة طارئة فرضت نفسها على العلاقات الدولية نتيجة للتداعيات التي شهدها الاتحاد السوفيتي، ودول أوربا الشرقية آنذاك عقب إنتهاء الحرب الباردة. (شعيبي، 2002م، ص17)

البنية الهيكلية والفكرية للنظام الدولي الحالي:

لكل نظام دولي هيكل قابل للتحديد، حيث يتميز بشكل ما للقوة والنفوذ والعلاقات السائدة، استناداً إلى اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام، ويوجد داخل هيكل كل نظام دولي ثلاثة مستويات: الأول- هو الأعلى ويضم الدول القائدة، أوالعظمى، أوالكبرى، ثم مستوى ثان- يضم دولا لها وزنها داخل النظام، لكن ليست لها القدرة على قيادته ومستوى ثالث- يضم الدول الصغرى التي تمثل أغلبية عددية لأعضاء النظام الدولي، ولا يقوم هيكل النظام الدولي فقط على عدد القوى الكبرى، أوالأطراف الفاعلة فيه والقدرات القومية لكل منها، وإنما يتأسس أيضًا على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى، والنسق القيمي والأيديولوجي الذي يقوم عليه النظام، ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ توازن القوى داخله، ويتأثر هيكل النظام الدولي بالتوازنات القائمة في حركة العلاقات الدولية، وبشكل التحالفات التي تقيمها الأطراف الرئيسة في النظام الدولي، وبمدى القدرة على أداء الوظائف المختلفة لذلك النظام. أما الاتجاه الذي يرى عنصر التوازن حاكمًا لهيكل النظام فيدفع إلى زيادة الاهتمام بالفاعلين العالميين متعددي الجنسيات من ناحية، والفاعلين الإقليميين من ناحية أخرى بكيفية إدارتهم لعلاقاتهم وارتباطاتهم الدولية. كما يؤدي التغير في هذه التحالفات إلى تغير في بنية النظام الدولي (علوي، 2015م).

والهياكل الثلاثة الرئيسة للقوة التي عرفها النظام الدولي في مراحل تطوره منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى الآن تتمثل في القطبية التعددية، والقطبية الثنائية، والقطبية الأحادية. وتتميز القطبية التعددية بوجود عدة دول كبرى، أوأقطاب، لديها موارد وقدرات وإمكانات متعادلة من حيث القوة والقدرة على ممارسة النفوذ، والتأثير على العلاقات الدولية في مجالاتها المختلفة العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية- والتكنولوجية، وبما يمكن كل من هذه القوى القطبية من استقطاب الدول الأقل، أو الأضعف منها. وتتميز القطبية الثنائية بتركز علاقات القوة والنفوذ في محيط قوتين قطبيتين عملاقتين، وبوجود درجة عالية من الصراعات والمنافسات بين هاتين القوتين، ومسافات طويلة بين كل منها، والدول المتحالفة معها، وغيرها من دول العالم في شأن عناصر وقدرات القوة. وفي القطبية الثنائية يوجد عادة، صراع أيديولوجي فيما بين القطبين الكبيرين حيث يوظف كل منها أيديولوجيته كأساس لإقامة تحالف دولي عسكري ومجموعة اقتصادية، وتنضم الدول التابعة لكل من العملاقين إلى التحالف الذي يقوده وإلى الأيديولوجية التى يتبناها. ولا يتوقف الصراع بين القطبين عند حدود التحالفين اللذين يقوداهما، بل يمتد ليشمل دولاً من خارج كل من التحالفين، دول العالم الثالث التي تبنت سياسة عدم الانحياز رسمياً، ولكن بعضها كان يتعاون مع هذا الحلف، أوذاك، الذي يقوده قطب عالمي. وتتميز

القطبية الأحادية بوجود درجة عالية من تركز قدرات القوة وإمكانات العمل الدولي المؤثر في محيط دولة واحدة مهيمنة على النظام الدولي، وقد يكون الطرف المهيمن الواحد دولة أومجموعة من الدول المتحالفة فيما بينها، وحيث يكون لهذا القطب من الموارد والإمكانات والقوة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والعلمية التكنولوجية ما يؤهلها لفرض إرادتها وبسط نفوذها السياسي على الوحدات السياسية الأخرى المشكلة للنظام الدولي. (علوي، 2015م).

ويتحدد هيكل النظام الدولي بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى عند قمته، وهوالنمط الذي يحدد بدوره توزيع القطبية في النظام الدولي، ولا يقتصر مفهوم القوة هنا على القوة السياسية، وإنما يشير أيضاً إلى القوة العسكرية والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية، فبهن جميعًا يتحدد ذلك الهيكل، وفي هذا الشأن فإن الولايات المتحدة تنفرد دون سواها من القوى الكبرى، بوضع القطب الذي تتجمع بين يديه الأنواع الثلاثة من القوة معًا، ولعل ذلك الوضع هو الذي يدعوكثيرًا من الباحثين إلى وصف هيكل النظام الدولي بالأحادية القطبية، فاليابان قوة كبرى في اقتصادها وتكنولوجيتها، ولكنها ليست كذلك لا سياسيًا ولا عسكريًا، والصين والهند ما تزالان قوتين إقليميتين بالأساس، ونفس الأمر بالنسبة لدولة روسيا الاتحادية ولعدد من الدول الأوروبية منفردة، ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، أومجتمعة في إطار دول الاتحاد الأوروبي، حيث إن كلاً منها يحوز منفرداً على بُعد أوأكثر من أبعاد القوة. (السيد، 2017م)

ولعل القدرة الكبيرة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية الآن على إنفاذ تصوراتها وتحويلها إلى واقع معاصر، تعود إلى الفجوة الكبيرة التي تفصلها عن غيرها من القوى الكبرى الأخرى، من حيث القوة العسكرية والقوة التكنولوجية العسكرية التي تقدمها على تلك القوى الأخرى، ومن حيث القوة الاقتصادية، وأيضًا إلى امتلاكها لتصور استراتيجي متكامل لمستقبل النظام الدولي، وعدم امتلاك الآخرين لتصور بديل، بل واتفاقهم مع كثير من عناصر ذلك التصور، وبخاصة العناصر التي تتعلق بالأهداف، حتى وإن اختلفوا كلهم أوبعضهم مع التصور الأمريكي في أدوات ووسائل تنفيذه، كما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية خبرة متراكمة في مجال تسيير العلاقات الدولية، والتعامل مع الأزمات الدولية، والتناغم والتكامل بين القوة والرؤية، وهذه الأخيرة امتلكتها بفعل شبكة واسعة من المؤسسات البحثية التي تعمل في تناغم وتكامل مع أجهزة ومؤسسات صنع السياسات الخارجية وإدارة العلاقات الدولية (علوي، د.ت، ص 43-44).

وقد كان لأحداث 11 سبتمبر (2001م) دورُ كبيرُ في استثارة القوة الأمريكية واستنفارها في بلورة رؤية أمريكية لتغيير العالم خاصة العالم الإسلامي منه، تلك الرؤية الأمريكية تنطلق من اعتبار أحداث 11 سبتمبر، حيث تمثل نقطة انطلاق من

أجل تغيير النظام الدولي، والتغيير المتصور هنا هوتغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير في أنظمة بعض الدول أوالوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي، وعلى النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي، وسيطرته على النظام الدولي، وينشد "مبدأ الحرية" بالفهم الذي اتخذته الولايات المتحدة معيارًا لسياستها منذ لحظة انخراطها في شؤون العلاقات الدولية، حيث تحولت الولايات المتحدة إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولي، حتى ولواستلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وصنع التغيير لدى الغير بائتلاف مع الدول الحليفة الجاهزة للتدخل، والمؤمنة به، مثل بريطانيا، وإلا فيجب أن يتم التغيير بتدخل أمريكي منفرد، وبناءً على التحول في هيكل النظام الدولي وبسببه، تغيرت قضايا وأولويات النظام الدولي الجديد عن تلك التي كانت تهم النظام الدولي السابق، فالأولويات في النظام الدولي الحالي ارتبطت بالتصور الأمريكي للخطر، أو بالأخرى بذلك التصور لأولويات الخطر الذي يهدد الأمن الأمريكي والأمن الدولي، ولقد كان لأحداث 11 سبتمبر أثرٌ كبيرُ في تحديد ذلك التصور، وبما يجعل الإرهاب الدولي أول وأخطر مصادر التهديد، ويليه الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة في بلاد محور الشر، ثم الخلل في البنيان الاجتماعي والسياسي في بعض البلدان الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعض الصراعات الإقليمية التي قد يؤدي استمرارها إلى تهديد أمن المناطق التي تقع فيها، أو الأمن الدولي على اتساعه. (علوي، د.ت، ص 44-50)

مؤشرات تراجع القطبية الأمريكية نحو التعددية القطبية:

إن التطورات والتصرفات الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية حركت طموحات قوى أخرى مما أدى لظهور مؤشرات تفيد بأنه في المستقبل القريب أو البعيد أو المتوسط سيشهد ظهور قوى دولية أخرى يكون لها دورُ أساسيُ في صناعة القرارات الدولية الأمر الذي سيجعل الولايات المتحدة غير قادرة على صناعة واتخاذ القرارات الدولية بمفردها، فالصين أمست تحقق أعلى معدلات النموفي العالم إضافةً إلى منتجاتها التي أصبحت متوفرة في كل أنحاء العالم، بالإضافة كونها قوة نووية تمتلك كرسياً دائم العضوية في مجلس الأمن، أما اليابان فهي الدولة التي يعد اقتصادها من أقوى الاقتصاديات في العالم، والهند الدولة النووية التي أصبحت رقماً مهماً في اللعبة الدولية، حيث تعد من أكثر الدول سكاناً، وتشكل مع ماليزيا وأندونيسيا والكوريتين قوة آسيوية واعدة تحقق تطوراً ونمواً جيداً، أما روسيا الاتحادية التي عادت إلى واجهة اللعبة الدولية من جديد بعد ترتيب بيتها الداخلي، وهي تمتلك قاعدة صناعية نووية وثروات نفطية وغازية تجعلها من الدول المتقدمة في السباق الدولي، وناهيك عن الاتحاد الأوروبي الذي يشكل تحالفاً قوياً ضد الأحادية القطبية ويبحث

عن الخلاص منها، وفتح المجال أمام قوى جديدة للتشارك في عملية صنع القرارات الدولية. (جار الله، 2013م)

إذاً فالأحادية القطبية بدأت تستنفذ قدراتها وإمكانياتها، هذا ما قد يؤدي لتهيئة الساحة الدولية لظهور نظام متعدد الأقطاب تكون فيه الولايات المتحدة واحدة من عدد وجزء من كل، وهذا ما قد يسهم في استقرار العالم والنظام الدولي بشكل أكبر من عهد الأحادية القطبية.

كما طرأ تغيير كبير على الشرعية الدولية في النظام الدولي الجديد، ويقصد بالشرعية الدولية "احترام وتطبيق جميع قواعد القانون الدولي في العلاقات والتفاعلات بين الدول، وجميع ما يصدر عنها من تصرفات الأشخاص الفاعلين في العلاقات الدولية" (محروس، 1995م، ص15)، ويقصد فيها أيضاً مجموعة القواعد والمبادئ التي استقرت في ضمير الجماعة الدولية، وتقوم على مجموعة من المبادئ، (متولي، 2003م، ص301-302)، كما طرأت تغيير على السيادة الوطنية، حيث تحولت السيادة الوطنية من سيادة مطلقة تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، إلى سيادة مقيدة، بسبب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، بحجج متعددة، أصبحت تتيح للأمم المتحدة، والدولة المسيطرة في النظام العالمي، التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والضغط عليها، والتهديد باللجوء إلى مجلس الأمن واستخدام الفصل السابع. (حداد، 2000م، ص 280-285)

كما برزت الازدواجية في تعامل النظام الدولي مع القضايا العالمية، خاصةً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي مارست الازدواجية في التعامل مع القضايا العالمية بصفتها زعيمة الدول الرأسمالية، وهي التي تقود النظام العالمي الجديد، وظهر ذلك بوضوح في تعاملها مع الأزمات التي حدثت في كل من العراق وأفغانستان والبوسنة والهرسك، حيث تدخلت عسكرياً في العراق وخالفت جميع لدول بما فيها حلفاؤها وتصرفت ضد رغبة المجتمع الدولي. وفي حالات كثيرة لجأت إلى انتزاع قرارات من مجلس الأمن الدولي، لإضفاء شرعية دولية على أعمالها، ولكن في ما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام الفيتوضد قرارات الأمم المتحدة التي تلزم إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، حيث وقفت الأمم المتحدة عاجزة عن تنفيذ تلك القرارات، رغم مرور سنين طويلة على اتخاذها، بل، واستخدمت حق النقض الفيتو ضد أي قرار يجبر إسرائيل على فعل ذلك، إذن هي ازدواجية في التعامل مع القضايا العالمية وفق ما تحققه من رؤية أمريكية وتنفيذ لسياساتها. (حداد، د.ت، ص 72-74)

لقد انتقل الصراع تدريجياً في النظام الدولي الجديد إلى صراع ما بين الشرق والغرب، الغرب بما يعنيه من تقدم علمي وتكنولوجي وصناعي وديمقراطي،

والشرق بما يعنيه من ضعف علمي وصناعي وتكنولوجي مقارنة مع الغرب، (أحمد، 1995م، ص91)، وازدادت الفجوة بين دول الشرق والغرب، في جميع المجالات بصورة أصبح من الصعب تداركها في ظل الظروف الراهنة، وانتهاج تلك الدول سياسات تدعم هذا التفوق، وإهمال رغبة الشرق في تطوير نفسه، وتحقيق معدلات نمو تساعده في القضاء على مظاهر الفقر والبطالة والفساد، وتطوير صناعاته، وتحقيق تقدم تكنولوجي يساعده في اللحاق يركب بالغرب، ومع بداية الإعلان عن النظام الدولي الجديد أصبح هنالك وضوح بأن الصراع قد انتقل فعلياً إلى صراع ما بين الشرق والغرب، بهدف السيطرة على المواد الأولية والاقتصادية، وأصبح المعيار الاقتصادي هو الذي يرسم قوة الدولة ويحدد ثقلها في العلاقات الدولية. (الفلايلة، 2007م، ص51)

لقد استطاع النظام العالمي الجديد أن يكرس واقعاً جديداً في العلاقات الدولية، تمثل في توازن المصالح والنفوذ، بدلاً من توازن القوى، حيث إن معظم الدول وإن اختلفت مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان وفي معظم القضايا الدولية، لم تستطع معارضة الولايات المتحدة الأمريكية ولم تلجأ إلى حق النقض الفيتو، مما يعني أن هذه الدول أصبحت تتغاضى عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل اعتراف الولايات المتحدة لها بمناطق نفوذ ومصالح خاصة بها، وجميع هذه الأمور تكرس سيطرة الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأخرى اقتصادياً وعسكرياً في ظل نظام عالمي جديد تلعب فيه العولمة دوراً كبيراً ومؤثراً. (أبو العلا، د.ت، ص72-74).

لقد كثرت التحليلات بخصوص طبيعة النظام الجديد، وصورته البعض قال إنه متعدد الأقطاب بوجود قوى جديدة مثل: اليابان، وأوروبا الموحدة، وهي قوى اقتصادية كبيرة، والصين التي تسير بقوة اقتصادية وعسكرية، وروسيا الوريث الشرعي للاتحاد والسوفيتي حتى في مجلس الآمن، والبعض الآخر رأى فيه بداية نظام دولي جديد، يتم فيه تفعيل منظمة الأمم المتحدة، والتي تم تحييدها من خلال نظام ثنائي القطبية.(أبو الوفا، 1995م، ص 79)

إن التغيرات في أولويات النظام الدولي وفي دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لمشاركة دول العالم لها في حربها ضد الإرهاب أو التي اعتبرت من أولويات وسمات النظام الدولي الجديد، رسخت لدى فريق أنصار النظام الدولي التعددي (نظام المشاركة الدولية نظام دولي هرمي)، أن النظام الحالي نظام تعددي وليس نظاماً قطبياً، وانطلقوا من فرضية أساسية هي أن وجود مجموعة من القوى الأساسية تشترك جميعها في تسيير وتوجيه النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، مع وجود طرف يقوم بدور الموازن لهذه العملية التفاعلية، وليس من الضروري أن تكون كل المعايير متوفرة عند المشارك أو أن تكون انسجاميتها أوتوزيعها النسبي متعادلاً

أومتكافئاً، فالمشاركة في المصالح أو الأدوار أوالكلفة مع وجود طرف يتولى دورا قياديا بصفة عامة، فهناك حالات تتيح تولي أدوار قيادية من طرف مشاركين آخرين دوراً قيادياً بصفة عامة، فهناك حالات تتيح تولي أدوار قيادية من طرف مشاركين آخرين، وبذلك لا تكون قيادة العالم في يد أي دولة، بل في يد مجموعة دول مع وجود دولة تقوم بدور الموازن على مستوى تفاعلات النظام الدولي فحسب. (كاضم، 1993م، ص 40)

أما أنصار فكرة تعدد الأقطاب في هيكل النظام الدولي فيشيرون إلى أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسة في هذا النظام (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ودول الاتحاد الأوروبي، الصين، وروسيا)، لا توجد بينهم أي دولة لوحدها تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة، الأمر الذي يؤدي إلى غياب القوة العظمى في هذا النظام، (كاضم، 1993م، ص53) ، وهذا ما يؤكده بدران ودودة بأن الولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت تتمتع بتفوق كبير في بعض عناصر القوة العسكرية (التفوق التكنولوجي والقدرة على نشر القوات السياسية)، وجاذبية الأفكار السياسية(الدبلوماسية)، وعلاقات صداقة وتحالف مع العديد من الوحدات الدولية، وانتشار الثقافة الأمريكية عبر العالم (الثقافية)، إلاّ أنّها من ناحية القوة الاقتصادية تعاني من مشاكل عديدة، فلأول مرة تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً اقتصادياً في إطار تدهور أدائها في هذا المجال، وهوما يتضح بمقارنة أدائها بالأداء الأوروبي واليباني حول عدد من المؤشرات، (ودودة، 1995م، ص28)، وحسب الأستاذ "وليد عبد الحي" فإن مؤشرات هبوط الولايات المتحدة الأمريكية وتراجعها أساسا تتمثل في: (عبد الحي، 2012م، ص113)

- تزايد عمليات الانسحاب العسكري من العالم.
- تراجع فائض الإنتاج الصناعي ووصوله مرحلة العجز.
- ارتفاع نسبة المديونية بشكل مذهل.
- ارتفاع الفرق بين دخول الطبقات بشكل جعلها الأعلى بين الدول الصناعية.
- تراجعها إلى المرتبة 29بين الدول المتطورة من حيث نوعية الحياة.
- تراجع نصيبها في إجمالي ناتج البحث العلمي العالمي.
- تزايد الاعتماد على المستثمرين الأجانب لتمويل العجز التجاري.

فهذه مؤشرات تبرز التراجع الملحوظ في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وأنّها لم توفّق في قيادة العالم لفترة ما بعد الحرب الباردة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعاني منذ سنوات التسعينيات من القرن العشرين عجزاً في الموازنة بحيث بلغ 159 مليار دولار عام (2002م)، وهناك توقعات بارتفاع نسبة

العجز في السنوات القادمة، في حين بلغ العجز في الموازنة عام 2016م 600 مليار دولار (الحاج، 2005م، ص 54).

ويؤكد سيميناتور SEMINATORE أن النظام الدولي الحالي يتجه نحوتعدد الأقطاب، ويظهر ذلك حسب رأيه من خلال النقاط التالية: (Imerio.1996, p605)

- غياب قيادة معترف بها وغياب قوة لإضفاء الشرعية على مشروع حضاري أوفكرة تاريخية.
- اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو العزلة، وتزايد الشكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها العالمية .
- الممارسة الجماعية في تسيير النظام من خلال شكل من " الحكم المتعدد الأطراف.
- لذلك فإن هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة لا يمكن وصفه بنظام القطب الواحد. الذي عكس وجهة نظر بعض المسؤولين الأمريكيين في أوائل القرن العشرين.

ويحدد ناصيف يوسف السمات اللازمة حتى يترسخ نظام متعدد الأقطاب (حتى، 1994م، ص110):

- مزيداً من تراجع القوة العسكرية الأمريكية، مع سياسة تخفيض التسلح الأمريكي ليصبح حجم قدرتها أكثر انسجاماً مع قدرات الأطراف الأخرى ولو بقيت في المقدمة.
- تثبيت المسافة السياسية إلى حد معين بين الأطراف الغربية، بحيث يعمل كل منها كقطب وكمرجعية، ولا يعني ذلك احتمال التحالف فيما بينها، ويكون ذلك مرتبطاً بنسق معين ومتغير لا يكون التحالف هو الأساس والاختلاف هوالاستثناء، بحيث تقوم العلاقات بين الأقطاب الرئيسة على دينامية التعاون والتنافس.
- تعافي روسيا وتطبيع دورها وعودتها إلى لعب دور مناسب مع قدراتها الكامنة، كامتداد حدود المجموعة الأوروبية نحوالشرق، وحلف الشمال الأطلسي نحو الأراضي الروسية يحتم عليهم التعاون الاقتصادي مع روسيا، والتعاون في مجال السياسة النووية وقضايا الأمن.
- استقرار الدور الصيني في التحول الذي يجري، بحيث لا تحدث هزات قد تربك الصين وتشغلها داخلياً.

- يعتمد عدد الأقطاب على المسار التكاملي للجماعة الأوروبية، ففيما لوتعطل ذلك وهو مستبعد في المدى المنظور، قد تظهر أقطاب أوروبية عندئذ (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) كل منها يعمل في إطار مجال إقليمي محدد.

المبحث الثاني

موقف الدول الكبرى من الأحادية القطبية (الصين – روسيا – الإتحاد الأوروبي)

موقف الدول الكبرى من الأحادية القطبية :

لا يزال يرى العديد من المفكرين بأن الاقتصاد الأمريكي ما زال الأقوى في العالم والأكثر إبداعاً في أهم المجالات مثل الكمبيوتر والتكنولوجيا الحيوية والتعليم الجامعي، وهو الأكثر شباباً وديموغرافية على عكس المنافسين الآخرين: (الصين – روسيا – ما عدا الهند في هذه النقطة – الاتحاد الأوروبي)، وأن القوة العسكرية الأمريكية ما تزال الأقوى بشكل لا يمكن مقارنتها مع القوى الأخرى الصاعدة، فحجم الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية يتجاوز حجم الإنفاق العسكري للدول الأربعة عشر التي تليها قوة. (عبد الحليم، 2003م، ص12)

إلا أن المفكرين دخلوا في حالة من السجال العريض حول قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على المحافظة على موقعها القيادي المؤثر في العالم، ومدى تواصله لصيغة الأحادية القطبية العالمية، حيث هنالك أطروحات ترى أننا دخلنا بالفعل حقبة التعددية القطبية، وإن دور الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في تراجع مستمر، وهنالك رأي آخر يقول إن العالم يتجه إلى شكل لا قطبي، حيث تختفي صيغة وجود قوى كبرى تتحكم بمسيرة العالم مقابل بقية الدول والشعوب، وتنشأ عوضاً عن ذلك شريحة واسعة من اللاعبية الدوليين دولاً وغير دول ذات قوة ونفوذ متقاربين، ولكن منظرو الأحادية القطبية يقولون أن صعود الصين وروسيا واليابان والهند ومنافسة الاتحاد الأوروبي لن يؤثر على المكانة القيادية الأمريكية، وستظل الولايات المتحدة قاردة على إخضاع الآخرين لسيطرتها وإن كل ما تحتاجه الولايات المتحدة للبقاء في موقع القيادة العالمية والسيطرة هوتغيير سياستها الخارجية ثم الداخلية، باتباع سياسة أمريكية غير الامبريالية وتعاونية مع الدول الأخرى، وهذا سيضمن لها مواصلة قيادتها للعالم (عبد الحليم، 2003م، ص13)، ولكن يبقى التساؤل عن موقف الدول الكبرى من التفرد الأمريكي بقيادة النظام الدولي العالمي، وإملاء رغباتها وغاياتها على المجتمع الدولي بأكمله.

الصين :

إن الصين قوة صاعدة تحاول منافسة الولايات المتحدة على زعامة العالم فالعلاقات الصينية الأمريكية تدل على وجود صراع على قيادة العالم، فالعلاقات بين

البلدين تمثل نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون والحذر، وتمتلك الصين عناصر القوة والثقل الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد، وهي بذلك تعمل من أجل الوصول لقمة النظام الدولي خلال منتصف هذا القرن، ولذلك فإن الولايات المتحدة تنظر للصين كقوة ناهضة لها دورها الإقليمي والعالمي، كما تنظر الصين للولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، كما أنها يمكن أن تعلب دوراً مهماً بالنسبة للصين، ولكن في الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة ترى أن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، فنظرة الصين أنه لابدّ من إنهاء السيطرة العالمية للولايات المتحدة والتوجه نحو عالم متعدد الأقطاب يكون فيه التوازن لقوى متعددة فيه، فالولايات المتحدة الأمريكية تنبهت لدور الصين منذ عام (1949م) عندما قامت بدعم تايوان للانفصال عن الصين التي ترى أن تايوان جزء منها، وبرز الصراع الأمريكي الصيني بوضوح في شكل الدعم الأمريكي العسكري لليابان والهند الذي اعتبرته الصين موجه ضدها والهدف من وراءه تحجيم دورها العالمي والإقليمي،

حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتواجد في آسيا عسكرياً لتحقق التوازن الإقليمي وردع الصين، وذلك بالتواجد في المجال الحيوي الصيني، فهدف الاستراتيجية الأمريكية الرئيس فى آسيا هوتطويق الصين ومنع حدوث تحالف استراتيجي بين الصين وروسيا، وبذلك ظهر مصطلح استراتيجية (احتواء الصين) في الأدبيات الأمريكية، وأصبح مهمة هذه الاستراتيجية هوتكثيف التواجد الأمريكي في العمق الاستراتيجي الصيني، وتجلى الصراع بين القطب الأمريكي الأوحد والصين عام (1998م) والعقوبات الأمريكية التي فرضت على الصين وبيع مقاتلات إف-16 لتايوان وحادثة سفينة المجرة وربط مسائل حقوق الإنسان للتجارة، كل ذلك أوضح مدى الصراع بين الطرفين. (عبد الحليم، 2003م، ص14-18)

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام ملف حقوق الإنسان كورقة ضغط على الصين لإحراجها، وتشويه صورتها أمام المجتمع الدولي وإبراز أنها غير جديرة بقيادة العالم، ووجهت الولايات المتحدة العديد من الإتهامات للصين في مجالات حقوق الإنسان، حيث إن الولايات المتحدة تعارض سياسة (الطفل الواحد) الصينية وتجد أن ذلك ضد حقوق الإنسان في حين أن الصين ترى أن أوضاعها السكانية هي التي فرضت عليها هذا حتى تستطيع تحقيق التنمية، وتنتقد الولايات المتحدة النظام الشيوعي الصيني وتدعوه لاتخاذ مواقف وإصلاحات سياسية وفقاً للرؤية الأمريكية وفتح الباب أمام حرية الرأي والتعبير، وعدم قمع المعارضة، وهذا ما رأت فيه الصين أنها مساعي أمريكية لتفكيك الكيان الصيتي مثلما حدث مع الاتحاد السوفيتي عندما تبنى سياسات اصلاحية تعرف بـ (البروسترويكا)، كما تضغط الولايات المتحدة للتغيير في النظام الاجتماعي الصيني بينما حاولت الصين

تكثيف الضغط على الولايات المتحدة من خلال تحميلها مسئولية التلوث البيئي العالمي من خلال عدد من المؤتمرات وحاولت الصين من حد الاستثمارات الأمريكية فيها حتى لا يؤدي ذلك لتحكم خارجي في اقتصادها، ويرى علماء العلاقات الدولية أن الصراع على القيادة العالمية بين القطب الأوحد والصين يأخذ ثلاثة مسارات هي: (جريدة صوت الآخر، 2007م).

- **المسار الأول**- حالة من التقارب والتعاون الصيني الأمريكي الصيني من الممكن أن يحدث مستقبلاً، وذلك في حالة تفعيل الحوار والاعتماد على لغة الدبلوماسية، بالإضافة للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، فهناك نقاط التقاء بين الطرفين مثل المصالح الاستراتيجية الصينية الأمريكية في الحفاظ على السلام في شرق آسيا وأوجدت أحداث 11 سبتمبر نقاط التقاء جديدة في مسألة مكافحة الإرهاب الدولي.
- **المسار الثاني**- وهويعرف بالمسار الصراعي، إذ يتوقع أن تشهد العلاقات الصينية الأمريكية المزيد من التوترات والإحتكاكات الأمر الذي قد يقود إلى صراع عسكري بينهما، وذلك في ظل الرغبة الصينية الكبيرة في التحول إلى قوة عظمى في ظل سعيها الدائم لتطوير قدراتها وإنفاقها العسكري، الأمر الذي تنظر له الولايات المتحدة على أنه مصدر التهديد الرئيس للأمن القومي الأمريكي ولإمكانياتها في النظام الدولي، فهناك قلق أمريكي من تزايد القدرات العسكرية الصينية والخوف من حدوث تحالف استراتيجي مع الند الروسي بالإضافة إلى تفوق الصين الكمي والذي يقابل بتفوق أمريكي كيفي.
- **المسار الثالث**- وهوالمسار الواقعي ويتوقع إن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة قد ترقى لحد التقارب والتعاون الاستراتيجي، وأنها لم تصل أيضاً لحد المواجهة العسكرية، فهناك توترات وخلافات جوهرية يقابلها وجود مصالح مشتركة مما قد يؤرجح العلاقات بينهما بين الصعود والنزول، فكل منهما قادر على الإضرار بمصالح الآخر أوالعمل على تنسيقها وتقويتها.

الاتحاد الأوروبي:

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوربية يضم 27 دولة وتأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة (ماستريخت) الموقعة عام (1992م)، ولكن العديد من أفكارها موجودة منذ خمسينات القرن الماضي، ومن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد فدرالي، حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم وللإتحاد الأوربي نشاطات عديدة أهمها كونه سوقاً موحداً ذوعملة واحدة هي اليور

والذي تبنت استخدامه 17 دولة من أصل الـ 27 دولة الأعضاء، كما أن له سياسة ذراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة، ولذلك فإن الشعار الوطني للاتحاد الأوروبي هو (متحدون في التنوع) والنشيد الوطني له هو (نشيد الفرح)، ويوجد بالاتحاد الأوروبي أكبر المصارف والبيوتات المصرفية، وبها أكبر 7 دول صناعية في العالم من أصل 10 دول، أما عسكرياً فيمثل حلف الناتو القوة الاستراتيجية العسكرية الأولى للأوروبا. (عبد الله، 1999م، ص28)

لقد نجح الاتحاد الأوروبي في إنشاء نموذج يحتذى به في الحوكمة مابعد الحداثية، ولكنه يعاني حالياً عدداً من الأزمات الحادة التي تعدد بسقوطه في حالة من الشلل لاتقل خطورة عن تفكك المشروع الأوروبي نفسه، ويواجه المشروع الأوروبي للتوازن العالمي، وخلق توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية يواجه هذا المشروع الأوروبي أزمة اقتصادية وسياسية حادة قد تكون لها تداعيات بعيدة المدى، وهي مستقبل القارة الأوروبية ودورها العالمي المناط بها القيام به، وقد قدم ديفيد ميليباند وزير الخارجية البريطاني السابق تحليلاً يقارن فيه بين المشاكل الهيكلية التي يواجهها المشروع الأوروبي، ومشاكل الولايات المتحدة الأمريكية، فهويرى في تحليله أن هنالك عدم توازن داخل أوروبا بين دول القلب القوية ودول الأطراف التي تعاني أزمات مالية حادة يتوازى مع عدم التوازن الدولي الذي تمثله الفوائض الصينية الكبيرة والعجز الأمريكي غير المسبوق، وكما أن هنالك غياباً للقيادة السياسية على المستوى الأوروبي، ولذلك طرح الباحث سباستيان روساتو* في بحثه (سياسات القوة وحالة المشروع الأوروبي) رؤية تحليلية تربط تطور الاتحاد الأوروبي، فالباحث يرى أن بناء الاتحاد الأوروبي كان مدفوعاً بالخوف من وجود قوة الاتحاد السوفيتي القاهرة على حدود أوروبا، حيث كان من المستحيل في ظل موازين القوى السائدة أن تستطيع أي دولة أوروبية غربية بمفردها موازنة الاتحاد السوفيتي، وكان هنالك تخوف أوروبي من أن الولايات المتحدة سوف تسحب قواتها من أوروبا عاجلاً أم آجلاً، لذلك بحثت عن طريقة لموازنة الاتحاد السوفيتي وهو الاتحاد الأوروبي، وبعد تغير موازين القوى بسقوط الاتحاد السوفيتي عام (1991م) واجه الأوربيون خصماً قوياً وقائداً أوحداً للعالم هي الولايات المتحدة، وبالرغم من أن الأوروبيين لم يعد لهم سبب جغرافي سياسي للحفاظ على وحدتهم، لكن التغيرات الدولية التي مكنت من السيطرة الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة حرب الخليج في العراق (2003م) وأفغانستان أظهرت هذه الأحداث مدى القوة والسيطرة الأمريكية على العالم، وحاول الاتحاد الأوربي مجابهة هذه السيطرة العسكرية الأمريكية، وذلك بمحاولة الدول الأوربية نشر أساطيلها في الخليج العربي وإقامة القواعد العسكرية في العالم وتقديم الدعومات العسكرية، ولكن لم تستطيع أوروبا

مضاهاة الولايات المتحدة عسكريا، وذلك للتقدم الكبير للولايات المتحدة. (الشيخ، 2008م)

على الصعيد الاقتصادي فإن القارة الأوربية لم تستطيع مواجهة الاقتصاد الأمريكي الليبرالي* خاصة بعد تراجع معدلات النموفي فرنسا إلى أقل من 2% سنوياً بين عامي (2001 و2007م)، بينما لم يتعد 1% في ألمانيا، كما ارتفعت معدلات البطالة ولم يترتب على إطلاق العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) أي تحسن ملموس في معدل النمو أو الإنتاجية الأوروبية، ومع المشكلات الاقتصادية لجأت الإقتصاديات الألمانية والفرنسية للرجوع إلى استخدام أشياء مخالفة للقوانين التي تحكم الوحدة الإقتصادية الأوروبية، ولكل هذه المشاكل الداخلية التي تحدث داخل الاتحاد الأوروبي فتحدث عن ذلك أستاذ العلاقات الدولية بجامعة برينستون البروفيسور جون ايكنبري عن رؤية أكثر عن قدرة النظام الحالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على القيادة بالاستمرارية ولمدة طويلة رغم محاولات الصين والاتحاد الأوروبي منازعة أمريكا للقيادة العالمية. (عبد الله، 1999م، ص 29-30)

روسيا:

ما زال يراود روسيا الطموح لوضع حد للتفرد الأحادي الأمريكي في شؤون العالم، وفي هذا السبيل بدأت موسكوتسارع إلى تكثيف كل ما من شأنه الظهور بمظهر القطب الآخر والسعي للإعتراف بها، وبخاصةٍ عندما نشرت واشنطون بعض من مخططاتها لنشر الدروع الصاروخية في أوروبا في بولندا وتشيكيا، وهوالموقف الذي شكل شرارة إطلاق سلسلة المواقف الروسية ما حمل في طياته سباقاً جديداً للتسلح وأعطى إشارات أخرى نحوتعمد موسكو لإثارة المزيد من فصول حرب باردة جديدة قبل انتهاء ولاية الرئيس بوتين في السلطة، وبهدف ضمان استمرار وتواصل نهجه في التعاطي مع الولايات المتحدة، إلا أن تنافساً جدياً بين مصالح قومية متضاربة لا يمكنه أن يخفي شكلاً من أشكال الحرب الباردة المتواصلة منذ سنوات القرن الفائت، وهي الحرب التي ورثتها الرأسماليات العالمية في أعقاب حربها الدامية الساخنة، ولذلك يرى البعض أن الحرب على برودتها المنخفضة تتواصل لكن الأسباب والمسميات تختلف، وذلك على خلفية فشل التوصل إلى تسويات مقبولة وراسخة إزاء العديد من الملفات الموروثة والجديدة في عالم أحادي القطبية، حيث سعت روسيا لبناء اقتصاد قوي وعملت على الخروج من فرديات ضعفها السياسي الذي تركها نظام بوريس يلسن تغوص فيه لتواجه الغرب الذي تعاطى معها كرجل مريض على غرار التعاطي الذي ساد مع الدولة العثمانية، إلا أن صعود العدوانية الأمريكية ما بعد أحداث 11 سبتمبر2001م والتلويح بأهدافها الإمبراطورية عبر قوة

عسكرية أحادية طاغية كان لابدّ لهما من أن يدفعا بقية الأطراف الأخرى إلى الدخول لحلبة المنافسة مما أدى لاحتدام المنافسة على قيادة العالم الذي مازالت الولايات المتحدة مسيطرة عليه، وتوجهت روسيا نحو تطوير كل أنظمة التلسح الباليستية والتقليدية والنووية، وذلك كرد عملي على نوايا واشنطون لنشر الدروع الصاروخية، وتعتبر هاتين الخطوتين توجهاً عملياً نحو سباق التسلح، وبذلك أصبح لروسيا قدرات اقتصادية عالية بفضل عقود الغاز المرتفعة وعقود الغاز واستثمارات أخرى أتاحت تدفقات مالية هائلة، ولكن بالرغم من ذلك لم تستطع روسيا اقناع العالم بأنها تستطيع قيادة النظام العالمي الآن لموازنة السيطرة الأحادية الأمريكية هنالك قوى أخرى أيضاً لها أدوار أقل في النظام العالمي مثل اليابان وألمانيا، حيث تعتبران من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، وتعتبر الصناعة هي القطاع المهيمن على اقتصادها، بينما يشغل القطاع الزراعي حجماً أقل في اقتصادها، ولكن الاتفاقيات التي وقعتها عقب الحرب العالمية الثانية لا تتيح لها تصنيع الأسلحة الثقيلة وتصديرها، بالإضافة لعدم وجود جيش ياباني إنما شرطة فقط، لذلك يرى علماء العلاقات الدولية أن اليابان لديها ضعف كبير في الجانب العسكري، وهذا ما يضعف دورها على المستوى العالمي، حيث إن القوة هي المقياس الحقيقي للتأثير والسيطرة في الساحة الدولية (رشوان، 2005م).

الخلاصة:

إن طبيعة التغيرات التي طرأت على اهتمامات النظام الدولي خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001م)، والحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب مطالبة المجتمع الدولي بالوقوف إما معها أو محور الشر الذي حددته للقضاء على الإرهاب، واتخاذها خطوات فردية بعيدة عن الإرادة الدولية والمجتمع الدولي ساهم في بداية وضع إرهاصات جديدة لتشكل نظام دولي جديد.

إضافةً إلى التغيرات الداخلية التي طرأت على الولايات المتحدة الأمريكية من أزمات داخلية، وارتفاع حجم العجز في الموازنة العامة مقارنة بارتفاع مستوى النمو الاقتصادي لدول أخرى كالصين وروسيا واليابان ساهم في ترسيخ بداية انتهاء التفرد الأمريكي بالسيطرة على النظام الدولي أو بمعنى أدق بداية نهاية انتهاء نظام الأحادية القطبية والتحول إلى نظام متعدد الأقطاب، وقد برز ذلك في المؤتمرات الاقتصادية والانقسام الحادث ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها والصين روسيا وحلفاؤها.

وبذلك فإن المرحلة الحالية هي مرحلة إرهاصات تشكيل نظام دولي جديد لم تتحدد معالمه بعد، ولكنها في طول التشكل والتكون، ينقسم خلالها المجتمع الدولي

حـول معسـكرين رئيسـيين يتمثـل الأول فـي الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي وحلفاؤهم، وروسيا والصين وحلفاؤهم كمحور تاني.

من خلال ما تم التطرق لـه فـي هذا الفصل، نصل إلـى أن السياسة الخارجية ذات طبيعـة معقدة نظـراً للبيئـات المختلفـة التـي تتعامـل فيهـا ومعهـا الدولـة فـي إطـار توجيهها لـسياساتها الخارجية كما أن الولايات المتحدة الأمريكية من خـلال مقوماتها المختلفة، تعتبر الدولـة الأكثـر تـأثيراً فـي تفاعلات النظـام الـدولي، إلـى جانـب بعض القـوى الدوليـة الأخـرى كاليابـان والاتحاد الأوروبي، وإلى حد ما الصين، وهـي كلها تعتبـر دولا مــؤثرة فــي مختلــف التفـاعلات الدوليــة، غيـر أن الولايــات المتحـدة الأمريكيـة تبقـى الأكثـر تـأثيراً فـي النظــام لـدولي لمـا بعـد الحـرب البـاردة ومختلـف تفاعلاته وسلوكيات الدول فيه. سواءً أكـان باسـتخدام القوة اللينـة أم القوة العسكرية والتدخل العسكري أوحتى التدخل لأغراض إنسانية، وذلك حسب مـا تقتضـيه الحاجـة، وأن هناك تطورات جوهرية حدثت علـى مـستوى النظــام الـدولي منـذ سـقوط الاتحـاد السوفياتى إلى أن نصل لصياغة جديدة للنظام الـدولي .

الفصل الخامس

إرهاصات التحول في النظام الدولي

(الاتجاهات والملامح والسمات والأزمات)

- مقدمة.
5.1 المبحث الأول- التغير في النظام الدولي (الاتجاهات والسمات).
5.2 المبحث الثاني- أزمات توضح التحول في النظام الدولي (الدور الروسي).
- خلاصة.

الفصل الخامس

إرهاصات التحول في النظام الدولي

(الاتجاهات والملامح والسمات والأزمات)

مقدمة:

تحدث التحولات في النظام الدولي من خلال التطور في ميزان القوى الدولي إما بالتوازن في القوة ما بين قوتين كفترة الحرب الباردة ما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، أو باختلال ميزان القوة لصالح قوة عظمى كفترة القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أو بوجود عدة قوى متوازنة كفترة الحرب العالمية الأولى والثانية.

وفي ظل الحديث عن وجود إرهاصات تحول في النظام الدولي الحالي من القطبية الأحادية إلى التعددية القطبية التي لا تزال في طور التشكيل، فإن أهم هذه الإرهاصات التي يمكن أن تؤكد وجود هذا التحول يكمن في سلوك الدول ذات القدرات التي تمكنها من اعتبارها قوة عالمية لها مكانتها على المستوى الدولي، تمكنها من اعتبارها قطباً من أقطابه.

وقد تعددت الملفات التي برزت في الآونة الأخيرة، ولعبت فيها العديد من الدول كروسيا والصين والاتحاد الأوروبي دوراً في حلها، أو في إنشاء تحالفات وتكتلات اقتصادية وسياسية، مثل: منظمة شنغهاي التي ضمت: (الصين، وروسيا، كازاخستان، أوزباكستان، طاجيكستان، قيرغيزيا)، وقد انضمت لهما في عام (2015م) الهند وباكستان، والتي بتوسعها من الممكن أن يكون لها دورُ موازن للمؤسسات الدولية التي تشكلت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي تقع تحت السيطرة الغربية، إضافةً إلى مجموعة بريكس والتي تضم: (روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا)، والتي من أهم أهدافها إعادة تشكيل النظام الدولي والخروج من حالة الأحادية القطبية، أو من خلال الأزمات التي وقعت في العشر سنوات الأخيرة والتي لعبت فيها دوراً مؤثراً كالأزمة السورية والجورجية وأزمة أوكرانيا وضم القرم.

تطرح الدراسة في هذا الفصل اتجاهات النظام الدولي الجديد، وملامح وأبعاد التغير في النظام الدولي الأحادي القطبية، وسمات ومعالم النظام العالي الجديد، وأزمات توضح إرهاصات التحول في النظام الدولي.

المبحث الأول

التغير في النظام الدولي (الاتجاهات والسمات)

ملامح وأبعاد التغير في النظام الدولي:

تتسارع التطورات الدولية التي تشير إلى تغيّر جوهري في هيكل النظام الدولي نحومزيد من التعددية على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي، وعكست قمة العشرين الأخيرة في أستراليا ومن قبلها قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (آبيك) في بكين، تحديًا واضحًا للنظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة، وتحركًا جادًا نحوتغييره من جانب مجموعة من الدول تتقدمها روسيا والصين. وهوأمر يبدوطبيعيًا، فتتبع تاريخ العلاقات الدولية، وتطورها يؤكد أن سيطرة أي قوة على قمة النظام الدولي مهما طالت مدتها إلى زوال، كما تزايد الصعود الصينى على الساحة الدولية حتى أضحى البعض يتحدث عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام العالمى، وأطلق البعض على القرن الحالى " القرن الصينى "، وتشير التوقعات إلى أن الصين سوف تصل لقيادة النظام الدولى بحلول (2025م) ويذهب البعض إلى أن ذلك سوف يتحقق فى منتصف القرن الحالى، حيث قاد انهيار الاتحاد السوفيتى (1991م) إلى فتح آفاق جديدة أمام العديد من القوى كالاتحاد الأوروبى والصين واليابان والهند لتلعب دور أكثر فاعلية فى النظام العالمى الجديد، ولعل المتتبع للنظام العالمى يلاحظ صعود وبروز الدور الصينى على الساحة الدولية بشكل ملحوظ، ويذهب البعض إلى إن الصين سوف تصبح القوة الأولى فى النظام العالمى بحلول العام 2050م. (جودة، 2010م)

يقول ريتشارد هاس المفكر الاستراتيجي الأمريكي ورئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية أن العالم يتجه الآن إلى نظام اللاقطبية، وهذا يعني حسب نظرته ولادة نظام مؤقت جديد وبالعودة إلى التاريخ نلاحظ أن القرن الماضي بدأ بنظام متعدد الأقطاب، ولكن بعد حربين عالميتين وعدد من النزاعات الإقليمية والدولية أصبح ثنائي القطبية ومع إنتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي دخل النظام العالمي إلى مرحلة الأحادية القطبية الأمريكية، أما الآن فقد حدث نوع من التشتيت للنفوذ العالمي الأمر الذي يشكل بداية المرحلة الانتقالية، وهي مرحلة اللاقطبية، وذلك بسبب أن السمة الرئيسة الغالبة على طبيعة العلاقات السائدة حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ترنوكما يبدوإلى اللاقطبية أي نموعالم لاتسيطر عليه قوة واحدة منفردة ولا قوة غالبة أودولتان عظيمتان متنافستان، ولا حتى بضعة دول أخرى عظمى قريبة أوقليلة في القوة والحجم، وإنما عشرات الفاعلين على المسرح

الدولي ممن يمتلكون أنواعاً مختلفة من القوة، وهذا ما يعد تحولاً بنيوياً عن مراحل العلاقات الدولية الماضية.(رشوان، 2007م).

كما استطاعت مجموعة من القوى العائدة والصاعدة تحجيم الولايات المتحدة، وإعاقة حركتها في مواقف عدة كان من أبرزها أزمة أوسيتيا الجنوبية عام (2008م)، والأزمة السورية التي بدأت في مارس (2011م) ثم الأزمة الأوكرانية التي بدأت نهاية (2013م)، وما زالت تلقى بظلال واضحة ليس فقط على العلاقات الروسية الغربية وإنما على مجمل النظام الدولي، الذي يشهد تغيرات جوهرية تتمثل أبرز ملامحها في ثلاثة أبعاد أساسية، وهي: (الشيخ، 2015م).

أولها- أن خريطة القوى الاقتصادية امتدت خارج أوروبا والولايات المتحدة، ويميل ميزان القوة الاقتصادية بوضوح لصالح القارة الآسيوية في ضوء الأجيال المتتابعة من النمور الآسيوية، ففي آسيا ثاني أكبر اقتصاد عالمي ممثلًا في الصين التي تنافس بقوة للصعود للمركز الأول، وإلى جانب الصين واليابان يوجد في آسيا عشرة من أكبر عشرين اقتصادًا في العالم، حيث حققت دول مثل الهند وكوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا طفرات تنموية واضحة، وعددًا من هذه الدول الآسيوية تعمل جاهدة على تطوير خارطتها العسكرية، فالصين تعتبر ثاني أكبر إنفاق عسكري عالميًا بفارق كبير، بعد الولايات المتحدة، وتنمو بها الصناعات العسكرية وتتطور التكنولوجيا في هذا المجال بثبات، وهناك أربع دول ذات قدرات نووية عسكرية في آسيا، وهي الصين والهند وكوريا الشمالية وباكستان، ودول لديها قدرات نووية للاستخدامات السلمية فقط ومنها اليابان وكوريا الجنوبية. (أسامة، 2015م)

ثانيها- إرهاصات انقسام دولي جديد بين كتلتين مرة أخرى بمعطيات وأسس جديدة يغلب عليها الطابع المصلحي البراجماتي، حيث الانضمام إلى أي من الكتلتين طوعي على أساس تقارب المصالح والرؤى، وليس أيديولوجيًا قصريًا، وتضم الكتلة الأولى الولايات المتحدة وشركاءها في أوربا وآسيا، وتضم الثانية روسيا والصين وشركاءهما في آسيا وأمريكا اللاتينية من الدول غير الراضية عن السياسات الأمريكية، وتتطلع لوضع أفضل في النظام الدولي، وتعد مجموعة البريكس التي تضم روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا ويبلغ إجمالي ناتجها المحلي 21% من حجم الاقتصاد العالمي، وتمتلك ما بين 30% إلى 60% من المخزون العالمي لمختلف الموارد، ومنظمة شنغهاي للتعاون والتنسيق الأمني التي تضم روسيا والصين ودول آسيا الوسطى، حجر زاوية لهذا المحور الذي سيمتد لجذب شركاء إقليميين في منطقة الشرق الأوسط وغيرها، وقد عكست قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (آبيك) الأخيرة في نوفمبر ببكين

أحد أبعاد هذا الانقسام، حيث ركزت الولايات المتحدة على مبادرتها بعنوان "الشراكة عبر المحيط الهادئ" التي تستهدف إقامة منطقة تجارة حرة بين 12 دولة فقط وهي: أستراليا والولايات المتحدة وبروناي وتشيلي وكندا وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا وبيروسنغافورة وفيتنام واليابان، وتستبعد منها روسيا والصين، في حين هاجمت روسيا المبادرة واعتبرتها محاولة جديدة من الولايات المتحدة الأمريكية لبناء هيكلية تعاون اقتصادي إقليمية تعود بالمنفعة عليها، واعتبرت أنه من المستبعد إقامة تعاون اقتصادي تجاري فاعل بين دول المجموعة في غياب لاعبين إقليميين كبيرين مثل روسيا والصين، وإنه على دول (آبيك) جميعًا وعددها 21 دولة بحث كيفية بلورة منطقة تجارة حرة كبرى فيما بينها، وهوما تدعمه بكين بشدة. (الشيخ، 2015م).

كما تعتبر الطفرة الكبيرة في التعاون الاستراتيجي بين روسيا والصين مؤشرًا مهمًا على الاستقطاب الدولي الجديد، فقد كان لقاء زعيمي البلدين في نوفمبر (2014م) على هامش قمة منظمة دول آسيا والمحيط الهادي هوالخامس خلال عام (2014م)، وتخلل ذلك وأعقبه زيارات عدة لمسئولين من الجانبين، كان من أبرزها زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني "لي كه تشيانج" إلى روسيا خلال الفترة ما بين 12 و14 أكتوبر (2014م)، والتي وقع خلالها 38 اتفاقية مشتركة للتعاون في مختلف المجالات. وتعوّل روسيا كثيرًا على الصين في إطار توجهها لتنويع أسواق الطاقة الروسية حتى لا تكون رهينة للتهديدات الغربية بتخفيض واردات الطاقة من روسيا، وكان من بين الاتفاقات الموقعة بين البلدين اتفاق حكومي بشأن إمدادات الوقود الأزرق عبر أنبوب "قوة سيبريا" وهوالخط الشرقي لتوريدات الغاز الروسي إلى الصين، الذي سيزوّد مناطق الصين الشرقية الصناعية بالغاز، وهي اتفاقية ضرورية ومكملة للمضي قدما في تنفيذ اتفاق توريد الغاز الروسي لمدة 30 عاماً بقيمة 400 مليار دولار الذي تم توقيعه بين الطرفين في مايو2014. كما اتفق البلدان على مقايضة عملتي البلدين، الروبل واليوان، واستخدامهما في الحسابات التجارية الثنائية بديلًا عن الدولار. وسيكون لهذا تداعياته بالتأكيد على الاقتصاد الأمريكي خاصة في حال نجاح التجربة وتوسيع نطاقها لتشمل دولاً أخرى غير راضية عن النظام الاقتصادي والمالي الحالي، نظام "بريتون وودز" الذي وضعته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون منتصف الأربعينيات من القرن الماضي.ونظام الكتل الجديد ليس نظاماً جامداً كسابقه خلال الحرب الباردة، ولكنه يتسم بالمرونة بحكم أساسه المصلحي، وبعده عن الأيديولوجيات والقوالب الجامدة. ولذا فإن الدول المنتمية لإحدى الكتل قد ترتبط بشراكات

وعلاقات تعاون وتفاهمات مع الدول في الكتلة الأخرى وفقًا لتوافق المصالح بين الجانبين.(زغيب، 2014م)

ثالثها- إن روسيا تعتبر قاطرة معسكر التحدي للولايات المتحدة، وذلك بعد ما يزيد على عقد من انهيار القدرات الروسية وانكفاء موسكوعلى أزماتها الداخلية المتفاقمة، وما اقترن بذلك من تراجع في دورها الإقليمي ومكانتها الدولية، وقبولها بقيادة الولايات المتحدة للعالم في إطار نظام دولي أحادي القطبية. فقد خرجت روسيا من الحرب الباردة مهزومة سياسيًا ومنهارة اقتصادياً، وأكد القادة الروس مرارًا أنه لا عودة للشيوعية وصراع النفوذ، وسلموا بالنهج الأمريكي في إدارة الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية، والذي انطوى في الكثير من الحالات على مساس بالمصالح الروسية، وأبرزها الضربات الأمريكية عام (1999م) على صربيا حليف روسيا وامتدادها العرقي والديني والثقافي في أوربا، والتي دخلت روسيا الحرب العالمية الأولى دفاعًا عنها. كما قبلت موسكو بتمدد النفوذ الأمريكي في الجمهوريات السوفيتية السابقة، والذي وصل حداً غير مسبوق من التغلغل العسكري والاقتصادي لم يكن متصورًا في منطقة كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي، ولا تزال تمثل المجال الحيوي لروسيا الاتحادية، إلا أن قبول روسيا بالزعامة الأمريكية لم يكن عن قناعة أو رضاً مطلق بوضع روسيا ودورها، وما كان صمت روسيا عن الهيمنة الأمريكية سوى ستار مرن يخفي عزم وإصرار الرئيس الروسي بوتين على إعادة روسيا لمكانتها، ووضع حداً للتهديد الأمريكي للمصالح الروسية متى سنحت الفرصة وسمحت القدرات الروسية بذلك. وعقب عقد طاحن من الانهيار الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي خلال التسعينيات بدأت روسيا في استعادة عافيتها، ومع نهاية العقد المنصرم كانت روسيا قد عادت لمصاف القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة اقتصاديًا وعسكريًا. وأخذت تعد العدة لتغيير قواعد إدارة العلاقات مع الغرب التي لا تتفق مع المصالح والمكانة الروسية، وفى مقدمتها انفراد الولايات المتحدة باتخاذ القرار الدولي، وفرض الإرادة الأمريكية على الدول والشعوب، وتسيير الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية وفق مسار أوحد يتفق والمصالح الأمريكية وحسب هذا في الوقت الذي شعرت فيه واشنطن بنشوة النصر واعتبرت أن تصدّرها قمة النظام الدولي أمرًا غير قابل للتحدي أو التغيير (الشيخ، 2015م).

اتجاهات النظام الدولي الجديد:

- **الاتجاه الأول**: يرى هذا الاتجاه أن النظام الدولي يقوم على كيفية توزيع القدرات وترتيب الوحدات في النظام الدولي حتى داخل الاتجاه الواحد انقسموا إلى فريقين، فريق صنّف هذه القدرات على أنها قوةٌ عسكريةُ مهيمنه تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية بلا منازع، والفريق الثاني يرى بأن هيكل النظام الدولي هو متعدد الأقطاب، ويعود ذلك لتراجع القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية أمام التكتلات الاقتصادية الصاعدة كالاتحاد الأوروبي، والصين، الهند. (القطري، 2014م، ص39)
- **الاتجاه الثاني**: ينطلق أنصاره في التحليل بأنه يجب التمييز بين مستويين للتحليل هما المستوى الاستراتيجي العسكري، وهذا يقوم على أن الولايات المتحدة وروسيا ستظلان تتمتعان بموقعهما العالمي المتميز على المستوى العسكري والاستراتيجي في ظل استمرارية الثنائية القطبية، (مطر، هلال، 2001م، ص40)، وفي المستوى الثاني الاقتصادي هو نظام متعدد الأقطاب على افتراض أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لن تفكرا في بناء قوتهما العسكرية. (الشرعة، 2010م، ص4)
- **الاتجاه الثالث**: من الناحية الفكرية تتعارض مدرستان في العلاقات الدولية في فهم الاتجاهات التي ظهرت بعد الحرب الباردة، الأولى المدرسة الواقعية الجديدة لكينيث والتز التي تركز في التغير على مستوى الفاعل الدولي وبالتالي لا يوجد تغير على مستوى النظام الدوليحتى، وإن حدث تغير فهو محدود ولن يؤثر بشكل حاسم في استقرار البنيان الدولي، ويؤكد مايكل هاس بأن النظام الدولي أحادي القطبية هو أكثر استقرارا بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب، أما المدرسة الثانية فهي تتجه إلى أن النظام الدولي يشهد التغير في العمق، وعليه يجب إعادة النظر في دور الدولة التي لم تعد الفاعل المركزي في العلاقات الدولية"، (القطري، 2014م، ص 40)، وبالتركيز على متغير القوة فهناك فريقان يحلّل كل واحد منهما النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة حسب معطياته، فريق يعطي الأولوية للقوة العسكرية، وفريق يركز على عناصر القوة الاقتصادية والسياسية.

سمات ومعالم النظام الدولي الجديد:

1. عدم الاستقرار: على الرغم من انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وصعود الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي الدولي إلا أن ذلك لم يؤد إلا لمزيد من الصراعات، كالصراع السابق في البوسنه والهرسك واقليم كوسوفو، وأزمة الخليج العربي وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي، والصراع العربي

الإسرائيلي بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية في سبتمبر2008م.(خيري، 2010م).

2. الاعتمادية الدولية المتبادلة: يتميز العالم بتشابك المصالح وتداخل الحاجات نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، مما أوجد ميلاً للوحدات الدولية إلى إشباع حاجاتها في المجالات المختلفة مما دفعها إلى الدخول في تفاعلات تعاونيه وبالاتجاه إلى جعل اعتمادها على بعضها بشكل تصاعدي.
3. خاصية عدم التجانس: النظام الدولي يتكون من وحدات سياسيه متباينة ومختلفة في الإمكانات والقدرات من حيث القوة والحجم، فهناك فجوة دائمة تفصل بين الدول في مجالي توزيع الثروة والقوة، وتعكس حالة اللاتجانس في تنوع وعدد وقدرة الفاعلين الدوليين، هذا التنوع أوجد شبكة معقدة من التفاعلات حيث أصبح من الصعوبة ضبطها كالوحدات الدولية العظمى المهيمنة بالإضافة إلى زيادة نشاط المنظمات الإقليمية التي تبحث عن الأمن والرفاهية. (فهمي، 1997م، ص 112-118)
4. معضلة الأداء: وتتثمل بتنازع الاختصاص السيادي بين وحدات النظام الأساسية (الدول) ومؤسساته المختصة بالحفاظ على استقراره واستمراريته، وهذا يظهر للعيان عندما تتعارض قرارات الأمم المتحدة مع سياسات الدول الكبرى، فالمصالح والتوازنات الدولية هي التي تعلو فوق القانون الدولي مما جعل التنظيم الدولي قاصراً في أدائه الوظيفي. (الخزرجي، 2006م، ص 206-207)
5. تعدد الفاعلين الدوليين: إن المعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متنام أصبحت محددات لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية غض الطرف عنها، وفي سبيل البحث عن مصالحها ربما تجد من الأفضل أن تتلاقى مصالحها مع مصالح هذه القوى المتنامية، لتعيد تشكيل النظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى إلى تأسيس نظام متعدد الأقطاب بقدر ما تسعى إلى احتواء القوى الصاعدة خاصة الصين. (Drezner, 2007).

المبحث الثاني

أزمات توضح التحوّل في النظام الدولي (الدور الروسي)

التحول في النظام الدولي (الدور الروسي):

لروسيا أهمية كبيرة؛ فهي ليست فقط قوة عالمية عظمي بسبب قدراتها العسكرية الكبيرة ولا مساحتها الشاسعة، ولا مواردها الاقتصادية، والقدرات العلمية والتكنولوجية التي تمتلكها، ولكن تحتل هذه المكانة العظمي بسبب ما شهدته خلال العام (2000م) منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين رئاستها حتي الآن من استراتيجيات وخطوات متقدمة تجاه الإصلاح للعودة إلي مسرح السياسة العالمية السياسية بعد معاناتها من التفكك والانهيار لسنوات طويلة حيث أضحت علي حافة التجزئة والإنقسام والانفصال بعدما كانت امبراطورية كبري أثناء الاتحاد السوفيتي، وتتضاعف أهمية روسيا بالنظر إلى ميراثها من الاتحاد السوفيتي الذي كان يعتبر قطباً عالمياً في ظل الثنائية القطبية لعدة قرون، وحتي بالرغم من انتهاء صراع القطبية وظهور التعاون العالمي إلا أنه ما زالت المواقف الروسية تلعب الكثير من التأثيرات على مجلس الأمن، وفي السنوات الأخيرة تبنت روسيا العديد من المواقف في السياسة الخارجية أدت إلى إحياء الآمال والتطلعات بعودة التوازن إلى قمة العالم، و تعتبر مواقف السياسة الروسية في الشرق الأوسط بوجه خاص مثير للانتباه والجدل مع استمرار دعمها لنظام بشار الأسد لمدة ثلاث سنوات. (سلامة، 2016م)

وقد ازدادت فاعلية الدور الروسي مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم عام (2000م)، وعلى كاهله عبء ثقيل، وهو انتشال روسيا مما تعانيه من تدهور في شتى المجالات، ليس هذا فحسب بل واستعادة مكانة روسيا الإقليمية والدولية لتعود فاعلاً قوياً على الساحة الدولية، وبالفعل فقد بدأت روسيا تحت قيادة بوتين في المضي قدما نحو استعادة مكانتها الدولية، وشهدت روسيا صعوداً قوياً على كافة الأصعدة مما دفع بعض المحللين إلى القول بأن العالم في طريقه ليشهد حرباً باردة جديدة، ويمكن القول بأن الصعود الروسي بدأ يبرز بشدة، ويتضح في الفترة الثانية لحكم بوتين خاصة منذ عام 2006م، حيث يعتبر إيفغيني بريماكوف أن روسيا بدأت عام 2006م مرحلة جديدة في نهوضها تتميز بالقطيعة مع السياسات السابقة التي سادت منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، على صعيد العلاقات الروسية الداخلية وعلى صعيد العلاقات الروسية الخارجية. وبرأي هذا السياسي الروسي المخضرم، فإن

الرئيس بوتين انكب على أمرين أساسيين: الأول هو إحكام سيطرة الدولة على ثروات روسيا الطبيعية، ليقطع بذلك مع العديد من مكونات النظرية النيوليبرالية فيعيد للدولة دورها في تنظيم الاقتصاد وإدارة التنمية في الأقاليم؛ والثاني هو العمل على تجديد القدرة العسكرية الروسية، وعودتها إلى لعب دور متعاظم على المسرح الدولي بالاستناد إلى ثرواتها الطبيعية، ومع مجيء فلاديمير بوتين وضع توجهات جديدة في السياسة الخارجية تعلن أن سنوات الضعف والمهانة قد انتهت، وتطالب الولايات المتحدة والغرب بأن تعامل روسيا باحترام كقوة لها مكانتها ودورها العالمي، (الأصفهاني، 1991م، ص 164)، ويمكن إبراز أهم ملامح التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية فيما يلي: (شلبي، 2009م، ص256- 257)

أولاً- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، والنظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية. وقد عبر بوتين عن ذلك في خطابه أمام البرلمان الروسي في مايو سنة 2005م بقوله" إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية. وأضاف أنه ،لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا". وفي هذا السياق رفضت روسيا التعليقات الأمريكية على التطور الديمقراطي في روسيا.

ثانياً- معارضة الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003م بدون ترخيص من مجلس الأمن. وفي هذا الميدان، نسقت روسيا سياستها مع مابدا لها أنه معارضة ألمانية - فرنسية للسياسة الأمريكية.

ثالثا- انتقد الرئيس بوتين السياسة الأمريكية الأحادية والانفرادية، وطالب بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي أي متعدد الأقطاب، وبتقوية دور القانون الدولي، وفي مناسبة الانتصار السوفيتي في ستالينجراد علي النازية، أشار بوتين إلي أن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختف، وإنما اتخذت أشكالا جديدة. ،فأفكار الرايخ الثالث التي تتسم باحتقار البشر، والسعي للهيمنة على العالم مازالت قائمة،، مما كان يعد إشارة إلى أن الخطر الأمريكي يعادل الخطر النازي.

رابعاً-عارض بوتين إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك، حيث اعتبر أن الدرع والمحطة ليستا موجهتين ضد إيران، وإنما ضد روسيا ذاتها.

خامساً- سعت روسيا إلي تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطي، وطالبت الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان، وبالفعل نجحت من خلال علاقاتها الجديدة مع أوزبكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تلك الدولة.

سادسا: سعت روسيا الى بناء مشاركة استراتيجية مؤسسية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تضم دول آسيا الوسطي، عدا تركمانستان، وشمل ذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي مع سيبيريا إلى الصين، مع السعي الي إعطاء المنظمة بعداً عسكريا.

سابعاً- سعت روسيا إلى إعادة تقوية علاقاتها مع دول كومنولث (رابطة الدول المستقلة)، من خلال عدة أساليب، بما فيها الدبلوماسية 'القسرية'، خاصة لدى الدول ذات التوجه الأمريكي في سياستها الخارجية. فقد نجحت في إعادة دول آسيا الوسطي إلي حظيرة نفوذها من خلال دعم نظمها ضد الحركات السياسية الإسلامية المحلية المعارضة، وتقوية علاقاتها المؤسسية الأمنية والاقتصادية بها.

ثامناً- سعت روسيا إلى الاضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الأوسط، وتحول بوتين من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلي سياسة المبادرات.

أزمة أوكرانيا (أزمة شبه جزيرة القرم):

أعادت الأزمة الأوكرانية مصطلح الحرب الباردة من جديد؛ فقد بدأت بالمواجهة بين الأقطاب الدولية؛ والصراع على النفوذ بين القطب الغربي الأوروبي والأمريكي الذي يريد استمرار السيطرة على المقدرات العالمية، والقطب الشرقي المتمثل في روسيا الذي بدأ ينهض من جديد، بعض الآراء تقول إن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي صنعت الأزمة الأوكرانية لغرض ضرب الاقتصاد الروسي؛ وفي سبيل ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقويض صادرات روسيا من الطاقة لأوروبا؛ فالولايات المتحدة عندما قامت بتخفيض سعر النفط تريد تكرار ما حدث مع الاتحاد السوفيتي في مطلع السبعينات وأدى إلى انهياره، وذلك في ظل اكتشاف الشركات الأمريكية للنفط الصخري بكميات كبيرة وبتكاليف منخفضة نسبياً ليشكل إنتاجه حوالي (29%) من مجمل إنتاج النفط الأمريكي، أما الغاز الصخري فيمثل حوالي (40%) من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة وفق تقديرات 2012م. (جودة، 2015م، ص 165-166)

تذكّر الأزمة الأوكرانية بالفعل بحقبة الحرب الباردة، وواشنطن أصبحت مدركة بشكل متزايد بأن السياسة الخارجية التي يعتمدها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تتعارض مع مصالحها، ويرى ديمون ويلسون نائب رئيس مجموعة الأبحاث "مجلس الأطلسي" أن السياسة الخارجية الحالية للروس تقوم على استعادة بعض النفوذ والهيبة الروسية في العالم، وينتهج بوتين هذه الاستراتيجية عبر اختبار حدود التأثير الأميركي. والإدارة الأميركية لا تخفي أيضا انزعاجها من الطموحات الجيوسياسية التي عادت موسكو للعمل عليها، وهو موضوع حساس أساسا منذ حرب

صيف 2008م في جورجيا والدولة التي أرادت الخروج من فلك سياسة موسكو، و بالتالي تتجه سياسة بوتين، وبعد ثلاث سنوات من التهدئة النسبية مع واشنطن خلال فترة تولي ديمتري ميدفيديف السلطة، إلى وضع حدٍ لهذه السياسة الهادئة بعد عودته إلى الكرملين، ويبدو أن روسيا تتجه مجدداً إلى الصراع مع الحرب على كل ملف مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. (المصري، 2016م)

انعكس الصراع الروسى الأوروبى على أوكرانيا فى زيادة حدة الاستقطاب بين النظام والمعارضة التى قامت بالتصعيد، وساهم أسلوب يانوكوفيتش الخاطئ فى إدارة الأزمة باستخدامه القوة المفرطة لفض اعتصام ميدان الاستقلال فى سرعة سقوطه، خاصة بعد غياب روسيا، عن اتفاق الحكومة والمعارضة بإجراء انتخابات مبكّرة، حيث اكتفت بسحب سفيرها وانتقاد المعارضة واتهامها بالسيطرة عنوة على السلطة، غير أن انتصار الاتجاه الأوروبى لا يعنى أنه حسم المعركة، فأوكرانيا بالفعل منقسمة بشكل متساوٍ تقريبا بين سكان شرق وجنوب البلاد، الذين يعتبرون أنهم امتداد لروسيا، وينحدر معظمهم من أصول روسية ويتحدثون لغتها وأن مستقبلهم الاقتصادى فى الانضمام للاتحاد الجمركى الروسى الذى يضم أيضا بيلاروسيا وكازخستان، وبين سكان الغرب والشمال، الذين يعيشون وفقا للنمط الأوروبى، ويرون أن طموحاتهم وأحلامهم بالرخاء سوف تتحقق مع الانضمام للاتحاد الأوروبي. (أحمد، 2016م)

حلم روسيا في استعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي يمكن أن ينهار في صورة تحالف بين أوكرانيا الذي سعي رئيسها " يانكوفيتش " للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والغرب، فبسبب أهمية أوكرانيا يمكن أن يؤثر ما يحدث فيها من توترات على أسعار الطاقة، وأسعار القمح والذرة باعتبارها من أكبر الدول المصدرة لهما . ومما يعقد من الأزمة الأوكرانية أنها حلقة صراع بين هوية روسيا وهوية أوروبا. حيث بدأ هذا الصراع في نوفمبر عام 2013م عقب تعليق يانكوفيتش التوقيع على اتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي لتمهيد الطريق في المستقبل أمام انضمام أوكرانيا للاتحاد، مما عمق من حدة الصراع على المستوى الداخلي عام 2013م عقب تعليق يانكوفيتش التوقيع على اتفاق التجارة الحرة مع الإستقطاب، وأيضا على المستوى الخارجي مع روسيا التي تعتبر أوكرانيا جزءً من محيطها الحيوي ومن تشابكاتها الاقتصادية والاجتماعية وسداً منيعاً لا يمكن التخلي عنه أمام التغلغل والتوسع الغربي شرقاً لمحاصرتها، وما بين أوروبا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها الدائم لجذب أوكرانيا اقتصادياً واجتماعياً، وتعود جذور الأزمة السياسية الأخيرة في أوكرانيا إلى نوفمبر 2013م؛ حيث بدأ أنصار المعارضة احتجاجاً واعتصاماً مفتوحاً في ميدان الاستقلال بكييف رداً علي قرار الحكومة تأجيل التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واعتبر المحتجون قرار الرئيس

الأوكراني فيكتور يانوكوفيش تأجيل توقيع الاتفاقية والتركيز بدلاً من ذلك علي توسيع العلاقات مع روسيا خروجاً عن النهج الرامي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في يناير 2014م ازدادت حدة الأزمة حيث قام المحتجون بالاستيلاء علي المباني الحكومية في وسط كييف حتي تم التوصل إلى اتفاق بين الرئيس والمعارضة على الإفراج عن المعتقلين على خلفية الاضطرابات مقابل انسحاب المحتجين من المباني الإدارية في كييف، وتصاعدت الأزمة التي أدت إلى قرار البرلمان الأوكراني بعزل الرئيس الاوكراني وإجَراء إنتخابات رئاسية مبكرة، ولكن رفض الرئيس قرار العزل ووصفه بوصف انقلاب . جاء رد البيت الأبيض علي قرار عزل الرئيس الأوكراني بأنه سوف يعمل مع روسيا لبقاء هذه الدولة موحدة، وإعطاء الشعب الأوكراني حق تقرير مصيره . أما رد فعل روسيا علي قرار العزل إدارته بعيداً عن تدهور الوضع في أوكرانيا بسبب العديد من الجماعات المتطرفة التي ترفض تسليم السلاح وتسيطر على مدينة كييف. (جودة، 2015م، ص 168-169)

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها السياسي المحتجين الأوكرانيين الذين لهم مطالب واستياء من نظام الحكم، واستخدمتهم للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد بحجة حماية الديمقراطيات "بدعم المعارضة التي صُنعت بأيدٍ خارجية، وتسعى إلى السلطة في محاولة من أمريكا لإعادة مشهد الثورة البرتقالية إلى البلاد، وتقليص النفوذ الروسي وتوسيع نفوذها السياسي بتأليب المعارضة وتحريضها على الاحتجاج، وهو ما بدأ واضحا حين أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية فكتوريا نولاند مسؤولة الشؤون الخارجية الأمريكية ولقائها مع المحتجين بميدان الاستقلال ودعمهم، أما روسيا فتنظر لأوكرانيا باعتبارها بلداً تابعاً لها وامتداداً لمستعمراتها، فمنذ القرن التاسع عشر خضعت أوكرانيا للإمبراطورية الروسية، لذا ترى أنه من غير المقبول التدخل فيها وهي التي تدعم نظام الحكم فيها، كما أنها المصدر الرئيس لتزويدها بمصادر الطاقة "فهي أكبر مستهلك للطاقة بأوربا وتحصل على الوقود النووي من روسيا وتعتمد على طاقتها النووية، حيث تقع محطة زابوريجيا النووية لتوليد الطاقة بأوكرانيا كما أن التجارة بين كييف وموسكو هي من المصادر الأساسية لتزويد الاقتصاد الأوكراني، ومن جهة أخرى هي المعبر الرئيس لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا "وهو ما يزود الاقتصاد الروسي ويقصر المسافات وتكاليف النقل الباهظة" بالإضافة إلى منفذها على البحر الأسود الذي يستخدمه أسطولها البحري في مدينة سيفاستوبول المهمة اقتصادياً والتي تضم أسطول البحر الاسود الروسي وفق اتفاق تأجير بين الدولتين وهو ما لن تفرط به روسيا. (قاباني، 2016م)

تطورت التظاهرات التي اندلعت في العاصمة الأوكرانية كييف للمطالبة برحيل الرئيس الأوكراني فيكتور يانكوفيتش عن الحكم لاتهامه بالفساد، وبالفعل نجحت تلك التظاهرات الواسعة في إزاحة يانكوفيتش عن الحكم، وقد كان هذا الرئيس

مواليًا للحكومة الروسية، وبعد رحيله حقق الغرب إنجازًا كبيرًا بوصول سلطات موالية له لسدة الحكم في أوكرانيا، وهي سلطات أكثر عزمًا على التقارب معها، مما يعني تحول أوكرانيا للمعسكر الغربي بعد أن ظلت لعقود في المعسكر الشرقي، ولذلك سارع الاتحاد الأوربي بتقديم مساعدات عبر صندوق النقد الدولي تقارب (15) مليار دولار لمساعدة أوكرانيا على الخروج من أزمتها، ونظرًا لشعور روسيا بخسارتها لأوكرانيا في الوقت نفسه الذي تعاني فيه في سوريا، سارعت إلى بسط هيمنتها على شبه جزيرة القرم. (منشاوي، 2014م)

وكان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على السلوك الروسي بالنقد الدبلوماسي المكثف علي روسيا والتهديد بفرض عقوبات عليها، وتم وصف التدخل الروسي العسكري في أوكرانيا بأنه مخالف للقانون الدولي، والإخلال بمبادئ وثيقة الأمم المتحدة التي تدعو للسلم والأمن الدوليين، وقد التقي وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف قبل يومين من الاستفتاء حول إلحاق شبه جزيرة القرم بروسيا؛ وأوضح أن روسيا ستواجه عواقب إذا بقيت غير راغبة في العمل على التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة الأوكرانية، وعلق كيري علي موضوع الاستفتاء بأن روسيا يمكن أن تحترم نتيجة الاستفتاء على انفصال القرم دون أن تمضي قدماً فيما سماه "سياسة الضم من الباب الخلفي للإقليم الأوكراني"، و فقدت أوكرانيا السيطرة على إقليم القرم بعد انتشار قوات روسية وانضمام جل القوات العسكرية الأوكرانية في المنطقة إلى الحكومة المحلية و جاء الإعلان من برلمان شبه جزيرة القرم بضم شبه الجزيرة إلي روسيا واستقلالها عن أوكرانيا، وبعد نتيجة الاستفتاء جاءت ردود الفعل الغربية بالإدانة والرفض ووصف عملية الضم بأنها عمل غير شرعي، وسارعت الولايات المتحدة وأوروبا بفرض عقوبات علي روسيا بهدف الضغط السياسي مع استبعاد اللجوء للحل العسكري، في حين أن روسيا وصفت العقوبات التي فرضتها واشنطن بأنها نوع من الابتزاز السياسي. (أحمد، 1995م، ص169-172)

مايفسر التحرك الروسي تجاه أزمة القرم هو الأهمية البالغة لهذه الجزيرة لدى روسيا جيواستراتيجياً فهناك العديد من المخاوف المباشرة عند الكرملين خشية أن تندفع كييف نحو إلغاء "اتفاقية خاركوف " بخصوص تمديد وجود القاعدة البحرية الروسية في ميناء سيفاستوبل في شبه جزيرة القرم والتي من المقرر أن تنتهي في 2017م، ولكن تم تمديدها لعام 2024م مقابل قيام روسيا بدفع 7 مليارات دولار سنويا، ومنح تخفيض بنسبة (30%) على الغاز المصدر لأوكرانيا. ولهذه الجزيرة أيضاً أهمية إقتصادسة حيث تعد هذه الجزيرة مكاناً سياحياً متميزاً للعديد من السياح الروس والأوكرانيين والبولنديين والألمان من دول البلطيق . بالإضافة إلى المكاسب التي تحصل عليها من وجود العديد من المناطق الطبيعية والأنهار والمزارع الخضراء

والجبال والأنهار، بالإضافة إلى الإكتشافات الجديدة من الغاز والبترول والمعادن غير المستغلة حتي الآن، أما التحرك السياسي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمة القرم لم يكن قائماً عبر خطة واضحة، حيث ساعدت الأزمة الأوكرانيين علي التخلص من حاكم فاسد ولكنها بكل تأكيد ليست على استعداد لتحمل عبء المشاكل الاقتصادية في أوكرانيا، بالاضافة إلي أن هناك فرصة ضئيلة لتشكيل حكومة تخلو من عيوب يانوكوفيتش، فقد جاء التحرك الأمريكي والأوروبي بمثابة توجيه ضربة قوية لروسيا بسبب مواقفهم العدوانية في العالم وتذكيرهم بمدى ضعف روسيا. والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا أدت إلى إعلان بوتين في 10 سبتمبر 2014م لبحث المسائل المتعلقة بتحديث منظومة تسليح القوات المسلحة الروسية للفترة (2016- 2025م). (أحمد، 1995م ، ص 172-174)

إن ضم روسيا لجزيرة القرم مثل صدمة قوية في الداخل الأوروبي، فقد استيقظ الأوروبيون أخيراً مما يسميه واضعو سياسة الناتو من الغفلة الأمنية، التي ظهرت بوضوح أمام التراخي الأوروبي للغزو الروسي لجورجيا سنة 2008م، عندما كانت روسيا على مقربة من تصفية ميخائيل ساكاشفيلي، وخذلت أوروبا الشعب الجورجي الذي كان يطمح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإلى حلف الناتو، حينها تعالت أصوات كثيرة تنبه الأوروبيين إلى أن تخاذل القارة العجوز أمام طموحات روسيا بوتين، التي أقدمت على قضم جورجيا أمام كل العالم ستكون له تداعيات خطيرة، وهوما حدث فعليا في 16 من شهر مارس 2014م، عندما ضمت روسيا جزيرة القرم في سابقة تاريخية لم يحدث مثلها بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي غيّر تصورات كثيرة في أروبا عموماً، وبأوروبا الشرقية خصوصاً، حيث لم تشهد أوروبا تغيرات في الحدود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على الرغم من ظهور بؤر توتر في القارة، لعل أبرزها مشكلة كوسوفو ومولدافيا وجورجيا، وهي المشكلات التي لم يكن يرى الأوروبيون فيها تهديداً حقيقياً لهم، باعتبار أن ما حدث لم يؤد لقضم أجزاء من دولة وضمها لدولة أخرى بقدر ما كانت تغيرات داخل الدول، لكن الذي حصل في القرم يعد سابقة لم تشهدها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، الشيء الذي ترك تداعيات كبيرة على الواقع الجيوسياسي والجغرافي بأوروبا. (الوغليسي، 2015م، ص34)

لقد ألقت أزمة شبه جزيرة القرم بظلالها على العلاقات الأوربية الروسية، وكشفت تلك الأزمة عن ضعف الاتحاد الأوربي على الصعيد السياسي، في الوقت الذي أعلنت فيه عن الوزن الجيوسياسي لروسيا، ويمكننا القول إن روسيا قد اتخذت تلك الخطوة المتمثلة في ضم القرم من أجل عدة اعتبارات منها؛ سعيها لاستعادة مكانتها العالمية، إلى جانب ما تمثله أوكرانيا من أهمية سياسية بالغة لروسيا، فعبرها

تمر أنابيب الغاز إلى أوروبا، كما أنها تعزز من حضور أسطولها في البحرين الأسود والمتوسط، ونتيجةً لتلك الخطوة من الجانب الروسي، قام الاتحاد الأوربي بفرض مجموعة من العقوبات على روسيا خوفًا من تعاظم الوجود الروسي في البحر الأسود، مما يهدد الأمن الأوروبي بصفة مباشرة ويعرضه للخطر، وعلى الرغم من وجود علاقات بين الجانبين، فإن التوجس بينهما مازال قائمًا، فأوكرانيا لم تعد مجرد ساحة للتجاذب بين روسيا وأوروبا فقط، بل تحولت لساحة مواجهة فيما بينهما، يحاول كل طرف فيه كسب أوكرانيا أو أجزاء منها إلى صفّه، وحماية نفوذه ودعم اقتصاده وتعزيز حضوره وضمان أمنه من أي تهديد. (منشاوي، 2014م)

ونتيجةً للأهمية الجغرافية الكبيرة للقرم، حيث إنها تقع على الضفة الغربية لبحر أزوف وتشرف على مضيق كيرتش الذي يفصل بينها وبين البحر الأسود، ويتحكم بمرور السفن التجارية والعسكرية إلى عدة موانئ روسية وأوكرانية وغيرها، كما أنها على المستوى السياحي، تشكل وجهة رئيسة للكثير من السياح الروس والأوكرانيين والبولنديين والألمان وسياح دول البلطيق، إذ يزور القرم ما بين 3 إلى 5 مليون سائح سنويًا، وعلى الجانب الأمني والعسكري، هناك تواجد عسكري روسي يتمركز في ثلاث قواعد أهمها قاعدة سيفاستوبل التي تشتمل على أربعة خلجان مائية، كما يصل إجمالي عدد القوات الروسية الثابتة فيها إلى 14000 جندي، ونتيجةً لهذه الاعتبارات السابقة بالإضافة إلى خوف روسيا من التهديد الأوربي لها، جاء التدخل الروسي بهدف معلن، وهو حماية الأغلبية الروسية في شبه الجزيرة، مستغلة انشغال كييف بملء الفراغات السياسية والأمنية والعسكرية في الوزارات وغيرها من المؤسسات بعد عزل يانكوفيتش، وبعد اجتياح روسيا للقرم، أعلنت عن إجراء استفتاء على ضم شبه الجزيرة لروسيا، وبالفعل ضمت روسيا الجزيرة إليها، مما منحها سيطرة شبه كاملة على سواحل وأراضي الإقليم، وهذا قد مكنها من نشر دفاعاتها في جميع أرجائها، ويمكننا القول إن النجاح الروسي في القرم قد يدفعها إلى ضم مناطق أخرى من أوكرانيا موالية لها من أجل حماية حدودها ونفوذها. (مخيمر، 2014م).

جدير بالذكر أن الرئيس يانوكوفيتش هرب إلى شرق البلاد ومن ثمة نحو روسيا، وطالب روسيا بحمايته من المتطرفين، وهي الخطوة التي قد تكون روسيا وراءها، والهدف منها نشر الفوضى وإحداث فراغ دستوري، تمهيداً لسيناريوهات روسية، انتظرها بوتين منذ سنوات، وكان أهمها إعادة السيطرة على جزيرة القرم الاستراتيجية، تحقيقاً لحلمه الكبير في استعادة مجد القياصرة الروس، وهو المعروف عنه ولعه بالتاريخ الروسي، وشعوره بالغضب من سقوط الاتحاد السوفياتي، وهو ما كان يصرح به كثيراً في خطاباته التي يعقدها مع طلبة الجامعات الروسية، أو مع

النخب الروسية الموالية للسياسات الروسية التي ينتهجها بوتين، والتي يقف على رأسها استرداد الهيبة الروسية المفقودة (الوغليس، 2015م، ص35).

ويعتبر محللون أن أوكرانيا هي التي تصنع صورة روسيا كقوة عظمى أو هي التي تكسر هذه الصورة، ويضيفون أن روسيا من دون أوكرانيا هي مجرد بلد بينما روسيا مع أوكرانيا هي إمبراطورية، فالقرم شبه جزيرة تقع في جنوب أوكرانيا، وهي ممر روسيا إلى البحر الأسود، ومع أن روسيا رغبت بضم القرم إليها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، إلا أنها بقيت أوكرانية، وهناك قاعدة للبحرية الروسية في القرم، من هناك يمكن لهذه القوات البحرية أن تصل إلى البحر الأبيض المتوسط (الحرة الفضائية، 2014م).

ولتلك الاعتبارات فإن الرئيس الروسي بوتين لن يفك قبضته عن القرم أهم مرابض أسطوله البحري، وربما يجد نفسه مضطراً إلى أن يستولي على شريط من الأرض الأوكرانية، ليزيد من أحكام قبضته على شبه الجزيرة التي تفتقد إلى الاتصال الأرضي مع روسيا، في حال فكرت حكومة كييف الأوكرانية قطع أمدادات الكهرباء والمياه عن القرم، وفي الأغلب سوف تسعى أمريكا إلى إخضاع روسيا لسلسلة من العقوبات، لكنها لن تستطيع أن تعاقب الروس كما عاقبت طهران، إلى حد يحدث ضرراً بالغاً بمصالح روسيا الاقتصادية، ويلزمها التراجع عن مواقفها على نحو يجرح كرامة الروس، لأن بوتين لن يتراجع حفاظاً على جوهر فلسفته في الحكم التي تستهدف إعادة الاعتبار للدور الروسي، وفي الأغلب سوف يلجأ بوتين هو الآخر إلى فرض عقوبات مضادة تضر بمصالح أمريكا والاتحاد الأوربي، الذي يعتمد في أكثر من ثلث احتياجاته من الطاقة على الغاز والبترول الروسي. (مكرم، 2014م)

صرح الرئيس الروسي بوتين في أكتوبر من سنة (2000م): "إن روسيا دولة أوراسية"، وفي 11 نوفمبر (2011م) غداة التوقيع على مذكرة إنشاء الاتحاد الأورواسي، الذي تم التوقيع عليه رسمياً في صيف (2014م)، ودخل حيز التنفيذ في الشهر الأول لسنة (2015م) وتوقيع اتفاقية الأمن الجماعي بين روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا وأرمينيا وقيرغيزيا وطاجاكستان وأوزبكستان، صرح بوتين "إن الطاقة التي تحملها الأفكار الأوراسية تكتسب أهمية فائقة اليوم حين نبني علاقات متساوية حقاً بين بلدان الرابطة، إنه المستقبل الذي يولد اليوم"، هذه التصريحات المقتضبة للرئيس الروسي، تؤكد الحلم الكبير الذي يراود الروس في إعادة إحياء أمجاد القيصرية الروسية، حتى وإن صرح بوتين عدة مرات أنه اتحاد دمج وتكامل، وليس على شاكلة الاتحاد السوفياتي المبني على الاستتباع، لذلك يريد فلاديمير بوتين أن يكون هذا الاتحاد شراكة فوق وطنية، تصل لأن تكون قطباً كاسحاً للاتحاد الأوروبي

والهيمنة الأمريكية، بل إن الروس يرون في الاتحاد الأوراسي مشروعاً مهاً لجذب دول أسيا الوسطى، وتركيا وإيران، وبخاصةً أن الكثير من المصالح المشتركة تجمع هذه الدول مع روسيا ومع بعضها البعض، لذلك تقام الملتقيات والندوات في هذه الدول لمناقشة هذا الكيان الاقتصادي، كما تهتم مراكز الدراسات الحكومية بهذه الدول بالدراسات التي تنتجها مختلف النخب، لمعرفة مدى فائدته، وإمكانية الالتحاق به في حال ما تجسد على أرض الواقع، لكن هذا المشروع لا يمكن أن يتحقق، ولا يمكن أن تكون له فعالية حقيقية دون أوكرانيا، لذلك رفض الروس فكرة استقلال أوكرانيا عن الهيمنة الروسية، التي تعني في الأخير ضربة قاصمة للمشروع الروسي، وهوما يفسر التدخل الروسي لإفشال الثوة الأوكرانية عبر ضم جزيرة القرم، وإثارة الحرب في شرق أوكرانيا، وبخاصةً أن الأمريكيين أبدوا منذ عقود خوفهم من ظهور هذا الشكل من التكتل حيث يقول بريجينسكي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي "يجب تفكيك أي تكتل أوراسي، وحرمان روسيا من ثلاث دوائر مركزية هي أوكرانيا أوزباكستان وأذربيجان"، ويظهر تصريح هلاري كلينتون في دبلن على هامش اجتماع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في ديسمبر (2011م) المخاوف الأمريكية من محاولة إحياء تكتل أوراسي مناهض لأمريكا حيث قالت: "إننا نشهد محاولة إحياء السوفييت في المنطقة بأسماء أخرى، فهي تارة اتحاد جمركي وأخرى اتحاد أوراسي، نعرف الهدف من هذا ونحاول أن نجد طرقا لمنعه". (الوغليسي، 2015م، ص34-35)

وفي هذه الأزمة مع أزمة جورجيا عام (2008م) حدثت العديد من المواجهات والتصادمات الحادة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وكانت روسيا هي المنتصرة دبلوماسياً في هذه المواجهات، وذلك لتؤكد روسيا أنها لاعباً أساسياً دولياً لا يمكن تجاوزه أو الاعتداء على أمنه القومي، ولجعل العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا أكثر توازناً وتوافقاً وتكافئاً بشكل ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي. (مسلم، 2015م، ص47)

ويمكننا القول: إن أهم هدف تسعى إليه روسيا الاتحادية هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها، وهو أمر يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية، لذلك تعتبر روسيا أن قضية انضمام جورجيا وأوكرانيا وحتى أذربيجان، إلى حلف شمال الأطلسي، تشكل خطرًا كبيرًا على أمنها القومي واستقرارها وإمكانية حركتها وتوجهاتها، سواءً أكان ذلك على المحيط القريب منها، دول الاتحاد السوفيتي السابق، أو على المحيط الأبعد، مثل الصين أو إيران أو غيرهما من الدول، ويضاف إليها مسألة نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في بعض دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)، وتجاهل كل الدعوات الروسية لحل هذه المسألة بطريقة تزيل شكوكها من أنها هي المستهدفة من هذا المشروع، وبتحركاتها هذه فهي تضع حداً للنفوذ الأمريكي والأوروبي وحلف الناتو في

تحركاتهم الأمنية والعسكرية، والأهم من ذلك إعادة تشكيل النظام الدولي بمفهوم روسيا القوة العظمى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ما، والتي لا يمكن الاستهانة بقدراتها العسكرية.

الأزمة السورية:

تمثل سوريا بالنسبة لروسيا حالة بالغة الخصوصية، فسوريا دولة حليفة ونقطة ارتكاز أساسية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، وسقوط نظام الأسد أمام القوى والأطراف المتواجدة بشكل مباشر أو غير المباشر على أرض الصراع، يمثل الخروج الثاني لروسيا من منطقة الشرق الأوسط، ووفق ذلك وقفت سوريا موظفة الخلافات داخل المعسكر الغربي حول توجيه ضربة عسكرية من عدمها إلى سوريا، مستندة إلى الدبلوماسية الجديدة التي تستخدمها روسيا، والتي تستند إلى الشرعية الدولية في كافة التحركات والمواقف الدولية. (سعد، 2014م، ص 40-41)

ترى روسيا أن سوريا هي مدخلها الأخير في المنطقة العربية الذي يمكنها من التأثير على مجمل الأحداث الساخنة فيها – وهي بلا شك من أهم المناطق الساخنة في العالم – وبالتالي لا يمكن لروسيا تحمل خسارة سوريا بعدما خسرت العراق وليبيا، وكان للموقف العربي والغربي من ليبيا وتجاوز الدور الروسي فيه، وعدم مراعاة مصالحها هناك تأثيرُ بالغ على الموقف الروسي من سوريا، فقد خرجت روسيا من ليبيا وفقدت كل امتيازاتها السياسية والاقتصادية هناك، وبالتالي فلا يمكن لها أن تكرر نفس السيناريو في سوريا تحت أي شكل من الأشكال، كذلك يرى بوتين بأن هزيمته في سوريا ستؤثر عليه داخلياً وتظهره بمظهر الضعيف والمهزوم أمام شعبه؛ مما يؤهل المعارضة الروسية لاستغلال هذه الهزيمة لإنهاء أو على الأقل إضعاف دوره السياسي، فكما هو معروف فإن أحد أسباب نجاح بوتين السياسي هو شعور الشعب بوجود رجل قوي قادر على مواجهة أمريكا أو الوقوف بوجهها للحفاظ على المصالح الروسية. (المصري، 2015م)

فمنذ بداية الأزمة أصرت روسيا على التأييد الصريح للنظام السوري في تعامله مع الحركة الاحتجاجية، رغم السلوك القمعي من قبل أجهزة الأمن وما لقي من إدانة عربية وغربية وعالمية واسعة على مستوى الأنظمة والشعوب، فعملت روسيا على تعطيل المبادرات العربية والإقليمية والدولية من إصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن، فكان الموقف الروسي على لسان وزير الخارجية سيرغي لافروف "لن تصوت روسيا على قرار ضد سوريا في مجلس الأمن""، وقد استخدمت روسيا والصين قرار حق النقض الفيتو ضد القرارات والعقوبات المزمع فرضها على النظام السوري (كساب، 2014م، ص80)

وبالاختلاف حول طبيعة الصراع ما بين القوى الدولية الكبرى، برز الصراع والتناقض في المصالح السائد بين مختلف القوى في النظام الدولي، وظهر بوضوح خلال الأزمة السورية، فمثلاً المحور الأمريكي – الأوروبي كان يريد التدخل في الأزمة والتأثير عليها، وذلك لتأمين استقرار المصالح الخاصة بالنفط وأمن لإسرائيل، وتشكيل نظام سياسي تقوده قيادة حليفة وموالية لها، بينما أبدت روسيا دعماً سياسيا ودبلوماسياً وعسكرياً واضحاً لنظام الأسد في سوريا، ورفضت الدعوة الأوربية والأمريكية لتنحي الأسد، وأحبطت المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين سوريا لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين. (ممدوح، 2007م، ص 73-74)

كما تسعى روسيا من تدخلها في سوريا لحماية الساحل الاستراتيجي للبلاد على البحر المتوسط، الذي يضمن وجود روسيا إلى قاعدة جوّية وبحريّة موسّعة في شرق البحر المتوسط، وتنظر موسكو إلى الأسد أيضاً على أنّه العنصر الحيوي للنظام، وفي غياب عرض مغرٍ من الغرب، لن يتغيّر هذا الموقف، (Blanche, 2015) إلى جانب أن الروس اعتبروا أن سقوط النظام السوري بمثابة ضربة خطيرة لهيبتهم الدبلوماسية في المنطقة، إذ تعارض روسيا فكرة التدخل العسكري الدولي في سوريا؛ خوفاً من أن يستخدم ذلك ضدها مستقبلاً، وبشكل عام تخشى من أن يؤثر ظهور الحركات الإسلامية المتطرفة على استقرار الوطن الروسي، لا سيما شمال القوقاز، وبذلك فإن الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية كان من منظور جيواستراتيجي، فإلى جانب المصالح القومية الروسية في الشرق الأوسط، يكمن الأمن القومي الممتد لدول آسيا الوسطى، وبذلك فإن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيواستراتيجي لروسيا حتى لو كان النظام ضعيفاً، (عبد الفتاح، 2014م، ص 3-5) فرغبة روسيا في الحفاظ على صورتها كقوة عالمية من خلال استعادة وجودها العسكري في البحر المتوسط، يتطلب الحفاظ على قاعدة طرطوس كقاعدة عسكرية لها في الشرق الأوسط، (Malashenko,2013,p.12)، وبذلك فقد كان للأطراف الفاعلة في النظام الدولي الأثر السلبي في تعقد الأزمة السورية نتيجة للخلافات حول المصالح والنفوذ.

وفي ظل سعي موسكو لتضييق الخيارات على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، دأبت إلى فتح باب الحوار مع المعارضة السورية، التي تعتبر طرف الولايات المتحدة في الصراع، فاستقبلت المعارضة في موسكو لإقناعها بالتنازل عن مطالبها بإسقاط النظام السوري، والدخول في حوار مع النظام بدون شروط مسبقة، وحاولت شق صفوف المعارضة، وأوصلت لها رسالة واضحة بأنها لن تسمح بأي تدخل أجنبي في الأزمة السورية. (واكيم، 2011م، ص 209)

لقد شكلت الأزمة السورية المستمرة منذ عام (2011م)، نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، وامتزج التنافس الدبلوماسي بين أطراف دولية وإقليمية بعراك عضوي على الساحة السورية، والذي بدأ يشير إلى التحول في العلاقات الدولية والانتقال إلى مرحلة التعدد القطبي، فشكلت الأزمة السورية البادرة الأولى في هذا الاتجاه "التحول في العلاقات الدولية". (عبد الحي، 2012م)

لم يكن الموقف الروسي هو الموقف الوحيد الداعم للنظام السوري والمجابهة للموقف الأمريكي الأوروبي، فقد كانت الصين، وهي قوة عظمى صاعدة تتوافق مع الموقف الروسي في كافة مراحل الأزمة السورية، ويرى العديد من المحللين من خلال قراءتهم للموقفين الروسي والصيني في الأزمة السورية، أنه من الواضح من خلال الإصلاحات التي قامت بها روسيا، وصعود الصين الاقتصادي أيضا فهما بالتالي يحاولان أن يلعبان دوراً كبيراً ومهماً في مرحلة تشكيل النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب بدل من النظام أحادي القطبية، وقد تعلمت روسيا والصين درساً كبيراً من امتناعهما عن التصويت في مجلس الأمن بخصوص القرار 1973م الصادر لفرض حظر جوي علي ليبيا، وقد تجلي ذلك في استخدام حق الفيتو هذه المرة لمنع إصدار مجلس الأمن لقرارات ضد سوريا لمصالحها الاستراتيجية، حيث استخدمت روسيا هذا الحق كإحدى أوراق المقايضة مع الولايات المتحدة بخصوص نشر الدرع الصاروخية الأمريكية لحلف الأطلنطي في الأراضي التركية الواقعة بين كل من سوريا وروسيا من جهة، والاستفادة الاقتصادية من المبيعات العسكرية الروسية لسوريا من جهة أخرى، ولذلك ترفض روسيا والصين فرض عقوبات علي دمشق لحل الأزمة السورية كما حدث في ليبيا، وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية، من خلال دعوة موسكو لوقف العنف ومواصلة إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة، وتحاول روسيا والصين الوصول إلي حل مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التخوفات المتبادلة من المجموعات الإسلامية الراديكالية التي تحارب سوريا، فتتمسك روسيا ببيان "جينيف" حيث تنظر إلى سوريا باعتبارها فرصة كبيرة تستغلها داخلياً وخارجياً لتثبت نفسها بعد سنوات من الانهيار والإحباط علي يد الرئيس يلستن. (جودة، 2015م، ص 158-160)

كانت الأزمة السورية بوابة روسيا في ظل ولاية بوتين الثالثة لاستعادة مكانة لائقة كدولة عظمى في النظام الدولي، تقف على أبوابها دولاً عظمى لحل أزمة دولية، بعيداً عن تكرار ما حصل في الأزمة الليبية والخديعة السياسية التي تعرضت لها روسيا بخروجها بدون أي فائدة أو مصلحة، ذلك في ظل دعم مجموعة دول "بريكس" لروسيا والتي تقضي بضرورة إثبات حق المجموعة في المشاركة في قيادة النظام الدولي، واستعادة نوع من التوازن في العلاقات الدولية، وبذلك فمن المرجح أن يشكل موقف روسيا، ودورها في الأزمة السورية "بوابة الدخول الثانية" لتعظم

نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بل والعالم، على نحو ما يشبه موقف ودور الاتحاد السوفيتي السابق من أزمة السويس عام (1957م) الذي شكل "بوابة الدخول الأولى" إلى المنطقة، فإذا كان دخول روسيا قد بدأ مع بداية تصفية الاستعمار البريطاني والفرنسي في آسيا وأفريقيا، فإن الدخول الثاني لروسيا إلى المنطقة يعني نهاية عهد الغطرسة الأمريكية، وبداية تشكيل عالم متعدد الأقطاب ينهي الأحادية القطبية الأمريكية. (دياب، 2013م، ص10-13)

وبذلك فإن روسيا تحاول بتحالفها وتنسيقها تحالف دولي جديد، تمثله مجموعة دول البريكس، والتي وقفت إلى جانب النظام السوري في مجلس الأمن في تشرين الأول أكتوبر (2011م)، حين امتنعت عن التصويت، بينما استخدمت روسيا والصين الفيتو، منع تحويل مجلس الأمن إلى حلبة لممارسة الهيمنة الدولية (عبد الحميد، 2011م، ص 11)، وقد برز ذلك جلياً من خلال مؤتمر (سان بطرس بورغ) إلى انعقد في 8 سبتمبر (2013م)، حيث قدم هذا المؤتمر إعادة جديدة للتوازن الدولي، وفرض روسيا الاتحادية دولة عظمى من جديد، ذلك بأثر الدور الروسي في الأزمة الروسي الذي وقف أمام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، ففرض على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة قراءة الخارطة السياسية، وقبول روسيا شريكاً في قيادة العالم بعد أن كانت ترى نفسها الدولة العظمى الوحيدة، وبذلك استطاعت روسيا من خلال الأزمة السورية وبعد مؤتمر سان بطرس برغ أن تأخذ هي والصين ودول البريكس موقعها العالمي الصحيح في صناعة القرار الدولي، فضلاً عن تراجع قوة بعض الدول الأخرى. (جمعة، 2013م، ص6)

لقد رسم بوتين خارطة السياسة الخارجية لروسيا، مؤكداً أنه لا يمكن تجاهل بلاده في القضايا الإقليمية والعالمية، ومشدداً على ضرورة مراعاة مصالحها دون أن يغفل سعي موسكو لفهم مصالح شركائها وأخذها بعين الاعتبار، وقد اعتبرت روسا المتغيرات التي تمر بها المنطقة العربية على رأس أولويات إدارة الكرملين، مما يعني أن الدبلوماسية الروسية ستستمر بنهجها المتبع والمتحفظ تجاه ما يسمى الربيع العربي، وفي سوريا تؤكد روسيا على استمرارية علاقاتها ومصالحها في سوريا بما يخدم مصالح البلدين، وتمتين وتعزيز العلاقات التاريخية واستمرار التشاور والتعاون بينهما. (كساب، 2014م، ص 13)

الخلاصة:

لقد سعت العديد من القوى العظمى كروسيا والصين إلى محاولة تغيير النظام الدولي من نظام أحادي القطبية، الذي مارست فيه الولايات المتحدة الأمريكية إمبرياليتها بأبشع صورها، ناكرة وجود المؤسسات الدولية والقوى العظمى، مما أثار حفيظة العديد من الدول التي بدأت تفكر جلياً في ضرورة تغيير النظام الدولي من أحادي القطبية إلى أقطاب متعددة، فأنشأت هذه الدول، وعلى رأسها روسيا والصين التحالفات الدولية كمنظمة شنغهاي، ومجموعة البريكس لتجابه من خلالها التفرد الأمريكي بقيادة النظام الدولي، وتضع حداً لتصرفات الأحادية التي تشكل إهانة لدول العالم برمتها.

وقد شكلت أزمة أوكرانيا أو شبه جزيرة القرم الفرصة المواتية لروسيا الاتحادية لفرض وجودها ونفوذها وقوتها كقوة عظمى موازية للولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت أن تفرض رؤيتها كاملة على الأزمة والتي انتهت بضم جزيرة القرم وإجراء الاستفتاء الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأرسلوا مبعوثيهم الدبلوماسيين في محاولة لإقناع الرئيس الروسي بوتين للعدول عن قراره، ولكن روسيا نفذت رغبتها لتثبت للعالم أن النظام الدولي في قيد التشكل من جديد.

لتأتي الثورة السورية وتفتح لروسيا والصين البوابة التي يدخلان منها لإعادة رسم النظام الدولي من جديد، لترضخ أوروبا وأمريكا للرغبات الروسية، وتتنازل من دعم المعارضة والسعي لإسقاط النظام السوري، إلى إقناع المعارضة بفتح باب الحوار مع النظام السوري، وبذلك فإن تلك الأزمات وهناك غيرها من الأزمات كأزمة جوروجيا والبرنامج النووي الإيراني ولكوريا الشمالية، والتي تشير مدلولاتها إلى أن النظام الدولي ذاهب باتجاه إعادة التشكل إلى نظام متعدد الأقطاب.

الخاتمة

تعددت المسارات والاتجاهات التي طرحت مفهوم القوة وعناصره تبعاً لمعرفيه ما بين الجغرافيا والسياسية والقانون الدولي، وقد حددت عناصر القوة في العناصر الداخلية المادية التي تمتلكها الدولة، وفي العناصر الخارجية والتي تمثلت في موقعها الجغرافي بالنسبة للقوى العالمية، وقدرتها على التأثير في السياسات الخارجية وفي توجهات النظام الدولي، وبتنوع عناصر القوة تنوعت أنماطها واستخدامتها في العلاقات ما بين الدول أو في المؤسسات الدولية، كما ساهمت القوة في علاقاتها ما بين الدول بإحداث نوع من التوازن في العلاقات والسياسات، أو في فرق هيمنة دولة على أخرى، وتعددت مصادر القوة كما تعددت خصائصها، والتي ساهمت في تحديد طبيعة دورها في العلاقات الدولية.

كما لعبت القوة دوراً أساسياً وكبيراً في توجيه النظام الدولي بتحالفاته، وتحديد سمات المرحلة التي يمر بها النظام، والتي تم تقسيمها على أربعة مراحل بدأت بمعاهدة ويستفاليا (1648م) حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (1917م)، ومن الحرب العالمية الثانية من (1939م) وحتى نهايتها عام (1945م)، ومن ثم فترة الثنائية القطبية والتي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام (1991م)، والتي بدأت ترسخ لنظام دولي جديد أحادي القطبية تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والذي امتد حتى عام (2006م).

وقد شكل عام (2006م) وفقاً للعديد من المنظرين والباحثين إرهاصات التغير في النظام الدولي نحو نظام متعدد الأقطاب يقوم على التحالفات ما بين الدول في أقطاب موحدة تجمعها المصالح، والذي سيأخذ فترة من الزمن حتى تستقر معالمه وتتضح قواه، إضافة إلى على أن طبيعة التغيرات التي طرأت على اهتمامات النظام الدولي خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001م)، والحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب مطالبة المجتمع الدولي بالوقوف إما معها أو محور الشر الذي حددته للقضاء على الإرهاب، واتخاذها خطوات فردية بعيدة عن الإرادة الدولية والمجتمع الدولي ساهم في بداية وضع إرهاصات جديدة لتشكل نظام دولي جديد، بالإضافة إلى التغيرات الداخلية التي طرأت على الولايات المتحدة الأمريكية من أزمات داخلية وارتفاع حجم العجز في الموازنة العامة مقارنة بارتفاع مستوى النمو الاقتصادي لدول أخرى كالصين وروسيا واليابان ساهم في ترسيخ بداية انتهاء التفرد الأمريكي بالسيطرة على النظام الدولي أو بمعنى أدق بداية نهاية انتهاء نظام الأحادية القطبية والتحول إلى نظام متعدد الأقطاب، وقد برز ذلك في المؤتمرات الاقتصادية والانقسام الحادث ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها والصين روسيا وحلفاؤها.

وبذلك فإن المرحلة الحالية هي مرحلة إرهاصات تشكيل نظام دولي جديد لم تتحدد معالمه بعد ولكنها في طول التشكل والتكون، ينقسم خلالها المجتمع الدولي حول معسكرين رئيسيين يتمثل الأول في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفاؤهم، وروسيا والصين وحلفاؤهم كمحور تاني، إضافة إلى أن السياسة الخارجية ذات طبيعة معقدة نظراً للبيئات المختلفة التي تتعامل فيها، ومعها الدولة في إطار توجيهها لسياساتها الخارجية، كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مقوماتها المختلفة الدولة الأكثر تأثيراً في تفاعلات النظام الدولي، إلى جانب بعض القوى الدولية الأخرى كاليابان والاتحاد الأوروبي، وإلى حد ما الصين، وهي كلها تعتبر دولاً مؤثرة في مختلف التفاعلات الدولية، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى الأكثر تأثيراً في النظام لدولي لما بعد الحرب الباردة ومختلف تفاعلاته وسلوكيات الدول فيه. سواءً أكان باستخدام القوة اللينة أم القوة العسكرية والتدخل العسكري أوحتى التدخل لأغراض إنسانية، وذلك حسب ما تقتضيه الحاجة، وأن هناك تطورات جوهرية حدثت على مستوى النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفياتى إلى أن نصل لصياغة جديدة للنظام الدولي.

لقد سعت العديد من القوى العظمى كروسيا والصين إلى محاولة تغيير النظام الدولي من نظام أحادي القطبية، الذي مارست فيه الولايات المتحدة الأمريكية إمبرياليتها بأبشع صورها، ناكرةً وجود المؤسسات الدولية والقوى العظمى، مما أثار حفيظة العديد من الدول التي بدأت تفكر جلياً في ضرورة تغيير النظام الدولي من أحادي القطبية إلى أقطاب متعددة، فأنشأت هذه الدول وعلى رأسها روسيا والصين التحالفات الدولية كمنظمة شنغهاي، ومجموعة البريكس لتجابه من خلالها التفرد الأمريكي بقيادة النظام الدولي، وتضع حداً لتصرفات الأحادية التي تشكل إهانة لدول العالم برمتها.

وقد شكلت أزمة أوكرانيا أو شبه جزيرة القرم الفرصة المواتية لروسيا الاتحادية لفرض وجودها ونفوذها وقوتها كقوة عظمى موازية للولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت أن تفرض رؤيتها كاملة على الأزمة والتي انتهت بضم جزيرة القرم، وإجراء الاستفتاء الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأرسلوا مبعوثيهم الدبلوماسيين في محاولة لإقناع الرئيس الروسي بوتين للعدول عن قراره، ولكن روسيا نفذت رغبتها لتثبت للعالم أن النظام الدولي في قيد التشكل من جديد، لتأتي الثورة السورية وتفتح لروسيا والصين البوابة التي يدخلان منها لإعادة رسم النظام الدولي من جديد، لترضخ أوروبا وأمريكا للرغبات الروسية، وتتنازل من دعم المعارضة والسعي لإسقاط النظام السوري، وإقناع المعارضة بفتح باب الحوار مع النظام السوري، وبذلك فإن تلك الأزمات وهناك غيرها كأزمة جوروجيا

والبرنامج النووي الإيراني ولكوريا الشمالية والتي تشير مدلولاتها إلى أن النظام الدولي ذاهب باتجاه إعادة التشكل إلى نظام متعدد الأقطاب.

ومن ذلك يمكن تحديد النتائج الرئيسة للدراسة في النتائج التالية:

1- وجود إرهاصات تشير إلى تحول النظام الدولي من نظام الأحادية القطبية إلى نظام تعدد الأقطاب.
2- إن تعدد الأقطاب منقسم ما بين الصين وروسيا وحلفائهم كقطب والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفائهم كقطب.
3- إن نشوء العديد من المنظمات الدولية ساهم في ترسيخ ملامح تحول في النظام الدولي.
4- وجود رغبة للدول القوى الفاعلة الكبرى في تغيير النظام الدولي الأحادي القطبية إلى نظام تعدد الأقطاب.

قائمة المراجع

أولاً- الكتب:

1- أمين، سمير. (1991م). إمبراطورية الفوضى. ترجمة: سناء أبو شقرا. ط1. بيروت: دار الفارابي.
2- بدوي، محمد طه. (1976م). مدخل إلى علم العلاقات الدولية. ط3. القاهرة: المكتب المصري الحديث.
3- برابوف، وليم. (1999م). اختفاء الاتحاد السوفيتي. ترجمة: سعيد العلي. بيروت: دار الوفاق للنشر.
4- بهجت قرني، علي الدين هلال. (1994م). النظام العالمي والسياسات الخارجية العربية القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
5- توفيق، حسنين. (1992م). النظام العالمي الجديد: قضايا وتساؤلات. القاهرة: مركز بن خلدون.
6- توفيق، حورية. (1992م). الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده. ط2. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
7- جوليان لايدر. (1981م). حول طبيعة الحرب. ط1. دمشق: مركز الدراسات العسكرية.
8- الحاج، على. (2005م). سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة الغربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
9- حتى، ناصيف يوسف. (11/1992م). التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي ع (165)،
10- حداد، ريمون. (2000م). العلاقات الدولية. ط1. بيروت: دار الحقيقة.
11- حسين، عبد الرازق. (1976م). الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية. (بغداد: مطبعة أسور،).
12- الخزرجي، تامر كامل. (2005م). العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. ط1. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
13- دويتش، كارل. (1982م). تحليل العلاقات الدولية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
14- ربيع، حامد. (1983م). الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
15- ربيع، محمد. (1993م). إسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت.

16- الساكت، محمد عبد الوهاب. (1985م). دراسات في النظام الدولي المعاصر. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.
17- سعد، نيفين. (1994م). معجم المصطلحات السياسية. ط1. القاهرة: مركز البحوث الدراسات السياسية.
18- سعيد، عبد المنعم. (1993م). التقرير الاستراتيجي العربي لعام 93، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية/الأهرام.
19- سليم، محمد السيد. (2002م). تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
20- سليمان، حسن سيد. (1994م). المدخل المعلوم السياسية. ط1. الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين.
21- سليمان، حسن. (1998م). تكييف طبيعة الأوضاع العالمية الجديدة، في: مصطفى كامل السيد وصلاح زرنوقة (محرران)، العرب ونظام عالمي جديد، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،.
22- شدود، ماجد. (1991م). العلاقات السياسية الدولية. ط2. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
23- شعيبي، عماد فوزي. (2002م). السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد دمشق: دار كنعان للدراسات.
24- شندب، مازن. (2003م). الأعاصير من سيحكم العالم في القرن الـ 21 أمريكا أم مفاعيل المقاومة العراقية. بيروت: دار الكتاب العربي.
25- الصابوني، محمد علي. (1996م). صفوة التفاسير. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
26- الظاهر، نعيم إبراهيم. (2003م). سياسة بناء القوة في الأردن. ط2. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
27- عبد الحليم، أميرة محمد. (2003م). النظام الدولي الجديد. القاهرة: دار الأهرام للنشر.
28- عبد القادر، على أحمد و المنوفي، كمال. (1991م). النظريات والنظم السياسية. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.
29- عبد الكافي، إسماعيل. (2005م). الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية. (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
30- عبد الله، فؤاد أحمد. (1999م). تاريخ القارة الأوروبية-مقارنة بين الماضي والمستقبل-. ط1. القاهرة: دار القاهرة للنشر والإعلام.
31- عبد الملك، جمال. (1988م). السياسة والاستراتيجية في الحربين العالميتين. بيروت: دار الجيل.

32- عبيدات، محمد وآخرون. (1999م). منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل. عمان: دار وائل للنشر.
33- عطوي، عبد الله. (2001م). جغرافية السكان. القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.
34- علوي، مصطفى. (1990م). القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي، هيئة البحوث العسكرية، حسابات القوّة الشاملة، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة.
35- علوي، مصطفى. (د.ت). البنية الدولية وخصائص النظام العالمي: المخاطر والفرص. في (عدد من الباحثين)، الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة.
36- العويني، محمد علي. (1988م). العلوم السياسية دراسة في الأصول النظريات التطبيق. القاهرة: عالم الكتب.
37- غالي، بطرس و خيري، محمود. (1984م). المدخل في علم السياسة. ط7. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
38- فرج، أنور محمد. (2000م). المركزية الغربية من التمركز حول الذات إلى الهيمنة على الآخر. الخرطوم: هيئة الأعمال الفكرية.
39- فهمي، عبد القادر محمد. (1997م). النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
40- قبسي، هادي. (2008م). السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية. بيروت: الدار العربية للعلوم.
41- كيالي، ماجد. (1999م). المشروع الشرق الأوسطي أبعاده مرتكزاته تناقضاته، دراسات استراتيجية. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
42- لاسيل، ديفيد. (1994م). الصراع بين القطبين الأسباب والنتائج. ترجمة: علي أحمد العوني. دمشق: دار العرجون.
43- مبرل، مارسيل. (2005م). العلاقات الدولية (حساب ختامي)، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
44- متولي، رجب عبد المنعم. (2003م). النظام الدولي الجديد. ط1. القاهرة: دار النهضة العربية.
45- مجموعة أساتذة. (1990م). مبادئ العلوم السياسية. القاهرة: دار النهضة العربية.
46- مجموعة مشاركون. (1994م). موسوعة العلوم السياسة. ط1. الكويت: مطابع دار الوطن.

47- مطر، جميل و هلال، على الدين (2001م). النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية. ط3. بيروت: دراسات الوحدة العربية.
48- مقلد، إبراهيم صبري. (1987م). العلاقات السياسية الدولية، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر.
49- مقلد، إسماعيل صبري. (1999م). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
50- مقلد، إسماعيل صبري. (2007م). العلاقات السياسية الدولية-النظرية والواقع. ط4. أسيوط: جامعة أسيوط.
51- ميكيافللي، نيقولا. (1985م). الأمير. ط12. بيروت: دار الآفاق الجديدة.
52- واكيم، جمال. (2012م). صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011م، لبنان : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
53- الولدفير، داورن. (2003م). السياسات الأمريكية تحت الضوء. القاهرة: الدار العربية للنشر.
54- يسين، السيد. (2004م). الإمبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية. ط1. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1- أبو العلا، أحمد (د.ت). تطور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين. رسالة دكتوراه غير منشورة، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية.

2- مسلم، أحمد محمد متولي. (2015م). "أثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة: الأزمة السورية، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

3- كساب، أكرم. (2014م). الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات الروسية والسورية 2000 – 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

4- خضر، باسل خلىل. (2014م). أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجاً) . رسالة ماجستير، جامعة الأزهر-غزة.

5- سمير، باهي. (2011م). تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية - دراسة للنموذج الليبي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

6- النوري، حامد بن عبد العزيز محمد. (2006م). أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط:19451999-م، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية- قسم العلوم السياسية".

7- زلاقي، حبيبة. (2010م). تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة-، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

8- عبدو، حسن رزق سلمان. (2010م). النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر –غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية.

9- القطري، خالد جميل عبد الوهاب. (2014م). التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985-2010م). رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر.

10- الفلايلة، سلامة شاهر. (2007م). مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد- رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة مؤتة.

11- عبد الصبور، سماح. (2013م). القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ 2005م، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة.

12- موني، عليلي (2002م). السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية.
13- حلاوة، كريم. (2015م). سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات "مداد".
14- محمد محمود خليفة جودة محمد. (2015م). أبعاد الصعود الروسي في النظام الدولي وتداعياته (2000 - 2013م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

ثالثاً: الدوريات والمجلات الأبحاث المحكمة:

1- أبو الوفا، أحمد. (1995م). الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، العدد، 122 أكتوبر.
2- أبو زيد، أحمد محمد. (2010م). "كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (1959-2009م)، دراسة استكشافية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، العدد 27).
3- أحمد، محمد سيد. (1995م). هل الأمم المتحدة فقط لملىء الفراغ، السياسة الدولية، ال عدد 122 أكتوبر.
4- الأصفهاني، نبية. (2001م). مستقبل التعاون الروسي- الإيراني في ضوء التقارب الأخير، السياسة الدولية، العدد 144، المجلد 36، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل).
5- بدران ودودة. (1995م). مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأمريكية، مجلة عالم الفكر، العدد، 34- يناير /مارس/ أبريل/ يونيو.
6- جمعة، حسين. (صيف خريف 2013م). مآلات الأزمة السورية دولياً وعربياً وإقليمياً، مجلة الفكر السياسي، العددان 48-49،.
7- جينسين، لويد. (1989م). تفسير السياسة الخارجية (ترجمة: محمد مفتي – محمد السيد سليم)، الرياض: عمارة المكتبات – جماعة الملك سعود.
8- حتى، ناصيف يوسف. (1992/11م). التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي عدد (165).
9- حتى، ناصيف يوسف. (1995م). أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟، مجلة عالم الفكر، المجلد، 23 العددان 3 و 4.
10- حسين، خليل. (1992م). الكومنولث الروسي: مشروع اتحاد أم انحلال، مجلة قضايا دولية، بيروت، مركز دراسات السياسة الخارجية، العدد الأول.

11- الحضرمي، عمر. (2013م). الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقاربة نظرية، المنارة، المجلد 19، ال عدد4،.
12- دياب، أحمد. (2013م). حلفاء روسيا.. وإرث بريجنيف، مجلة المجلة، العدد 1588، أكتوبر تشرين الأول.
13- سعد، رؤوف. (صيف 2014م). السياسة الروسية تجاه المستجدات على الساحة العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 158.
14- سليم، محمد السيد. (2005م). تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 161 يوليو، المجلد، 40.
15- الشرعة، على. (2010م). التغير في النظام الدولي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مجلة دراسات مستقبلية، عدد، 15جامعة أسيوط، مصر.
16- الشرعة، علي عواد. (2008م). أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990م – 2005م، مجلة المنارة – جامعة دمشق، المجل د14، ال عدد2.
17- شلبي، السيد أمين. (يناير 2009م). بوتين وسياسة روسيا الخارجية، السياسة الدولية، العدد 175، المجلد 44، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
18- عبد الحميد، عاطف(د.ت). تقييم حالة: روسيا والعرب.. أوان البرغماتية ونهاية الأيديولوجيا.
19- عبد الفتاح، فكرت و ناصر، كرار. (2014م). التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 34.
20- عبد القادر، على أحمد. (1986م). مقدمة في النظرية السياسية، ط3. (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق،).
21- العليان، عبد الله. (مارس 2003م). من صراع الحضارات إلى تعايشها، مجلة العربي، العدد، 532.
22- كاضم، نعمة هاشم. (02 فبراير1993م). عالم أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب، آفاق عربية، السنة 18 العدد 40،.
23- كيبش، عبد الكريم. (يونيو 2002م). نحو نظام عالمي جديد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد17.
24- محروس، صادق. (1995م). المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي. مجلة السياسة الدولية، العدد12 .
25- مقلد، إبراهيم صبري. (1985م). الاستراتيجية والسياسة والدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية.

26- ممدوح، طه. (نوفمبر 2007م). تحت ظلال الحرية الدينية الجديدة في روسيا.. المسلمون قادمون، مجلة آراء حول الخليج، العدد 38.
27- الوغليسي، محمد. (2015م). الأزمة الأوكرانية جذورها خلفياتها ومستقبلها. مجلة البيان السعودية، العدد الثاني، 18 مارس.
28- يوسف، عبد الله. (1999م). "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 138.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1- أحمد، مكرم: تصادم مصالح بطعم الحرب الباردة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 15 مارس 2014م. http://www.acrseg.org/2624, 10.12.2016
2- أحمد، أحمد سيد. (3مارس 2014). أزمة أوكرانيا.. النهاية لم تكتب بعد، بوابة جريدة الأهرام، العدد 138، على الرابط الإلكتروني:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/264873.aspx 2016- 10 -24
3- أسامة، هالة. (2015). كيف أصبحت أمريكا الدولة الأقوى في العالم، على الرابط الإلكتروني، 2 يونيو:
http://www.sasapost.com/translation/maps-show-american-power/
4- منشاوي، إبراهيم. (5-11-2014)، مستقبل العلاقات الأوربية- الروسية في ضوء أزمة القرم، 11، المركز العربي للبحوث والدراسات،، متاح على الرابط:
http://www.acrseg.org/5839
5- سكافي، محمد وليد. (2009). حق استخدام القوة ودوره في العلاقات الدولية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، على الرابط الإلكتروني: http://www.achr.eu/art575.htm
6- بريزكون، سيرغي. (15-1-2014م). السلاح النووي- الضامن الوحيد لأمن روسيا، على الرابط الإلكتروني: https://arab.rbth.com/opinion/2014/01/15/-_25837.ht
7- مقبل، ريهام، مركب القوّة: عناصر وأشكال القوّة في العلاقات الدوليّة، الأهرام الاقتصادي digital.ahram.org.ed/articles.aspx?serial=887254&eid=7805, 15.06.2016
8- سليمان، يمني. (2016م). القوة الذكية- المفهوم والأبعاد: دراسة تطبيقية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط الإلكتروني: http://www.eipss-eg.org
9- الموسوعة الجغرافية، المجلة الجغرافية: نافذة الجغرافيين العرب. www.ageography.com/showthread.php?t=584
10- شايمر، جون مير. (2011م). الواقعية: العالم الحقيقي والعالم الأكاديمي، ترجمة: جلال خشيب، Internationalstudiestoridges.maktoobblog.com/273, 25.06.2016
11- السيد، دلال محمود، معضلات "الدولة القائد" في النظم الإقليمية والدولية، مجلة السياسة الدولية، على الرابط الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/134/3662

12- المركز العربي للبحوث والدراسات. (10 يناير 2015). انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.acrseg.org/36519
13- إبراهيم، محمد. (28 فبراير 2006). الأحلاف وتوازن القوى والمصالح، مركز العلاقات الدولية، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://www.grcsudan.org/international-issues/540-2016-02-28-10-09-10, 10.07.2016
14- محمد، محمد ضياء الدين، اتجاهات العلاقات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر، على الرابط الإلكتروني: www.alukah.net
15- بركات، نظام، تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي، الجزيرة نت، ملفات خاصة، ملف 11 سبتمبر.. عام على الزلزال 10/132004/: على الرابط الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net, 15.07.2016
16- الطويل، ناصر. (25 سبتمبر 2009). بنية وتوجهات النظام الدولي الجديد بعد أحداث سبتمبر، 2001، الإسلاميون والنظام من التحالف إلى التنافس (الحلقة 21)، انظر الرابط الإلكتروني:
http://almasdaronline.com/article/2351
17- علوي، مصطفى، القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.acrseg.org/36519
18- زغيب، منصور. (تشرين الأول 2014م). تجدّد الصراع الأميركي-الروسي في ضوء الأزمات المستجدة موقع صحيفة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 90 على الإنترنت:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
19- جار الله، شايف بن علي (2-9-2013م). الأحادية القطبية في مهب الريح، موقع صحيفة الاقتصادية على الإنترنت: www.aektsadia.org.com
20- حلايقة، غادة (16 نوفمبر 2014م). كيف سقط الاتحاد السوفيتي، انظر الموقع الإلكتروني:
http://mawdoo3.com/%D9%83%D9%8A%D9%81_%D8%B3%D9%82%D8%B7_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%8A
21- موقع جريدة صوت الآخر على الإنترنت، العدد 996، 2007/11/17م، www.aotakhar.com
22- موقع الحرة: ما أسباب الأزمة في أوكرانيا؟ أسئلة وأجوبة، قناة الحرة الفضائية، برنامج اخترنا لكم، 5 مارس 2014م.
23- الشيخ، ماجد، مقال الحرب الباردة الجديدة وإطاحة الأحادية القطبية، مجلة السفير الإلكترونية، 2008/1/17م، الموقع على الإنترنت www.safair.org.nat
24- رشوان، ضياء (17-6-2005م). النظام العالمي وآفاق المستقبل، منشور إلكترونياً على موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية على الإنترنت، www.ahram.org

25- محمد، محمود خليفة جودة، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م – 2010م، المركز الديمقراطي العربي، انظر الرابط الإلكتروني:
http://democraticac.de/?p=570
26- مخيمر، إيمان أبوزيد، مستقبل العلاقات الأوربية- الروسية في ضوء أزمة القرم، 2014، انظر الرابط الإلكتروني:
http://democraticac.de/?p=8209
27- رشوان، ضياء، مقال رأي الأقربين والحلفاء في السياسة الخارجية الأمريكية، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 4839، 4، 10، 2007/11م. موقع الصحيفة على الإنترنت
www.aleqt.com
28- خيري، أمل. (25-4-2010م). خصائص النظام الدولي الجديد انظر الرابط الإلكتروني:
http://amalpress.blogspot.com/2010/04/blog-post_25.html
29- الشيخ، نورهان. (05 /يناير/2015). البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدوْر روسي مؤثر، المركز العربي للبحوث والدراسات، انظر الرابط الإلكتروني:
http://www.acrseg.org/36504
30- سلامة، معتز. (2016م). الدور الروسي في سياق إقليمي، مجلة السياسة الدولية، انظر الرابط الإلكتروني:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3704.aspx
31- السيد، محمد محمود. (7 يناير 2012م). أبعاد الصعود الروسي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3600.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=290615,15.12.2016
32- المصري، عبدالله. (سبتمبر 2015). الأزمة الأوكرانية : صراع أيدولوجي سلاحه الاقتصاد مصر العربية:
http://www.masralarabia.com/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D4%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF .201-10-25
33- قاياتي، محمد. (ابريل 2016). أوكرانيا.. حلقة جديدة من حلقات عودة الحرب الباردة، شبكة الأخبار العربية آن:
http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=85012#.VxwcVfl97IU.
34- كمال، حسن (أكتوبر 2015). وائل المصري: روسيا.. آفاق الصعود ومحاذير الأفول، ن بوست، انظر الرابط الإلكتروني:
(http://www.noonpost.net/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%8881%D9%88%D9%84, 20.09.2016)
35- عبد الحي، وليد. (3 أبريل 2012م). محددات السياستين الروسية ولصينية تجاه الأزمة السورية، مركز دراسات الجزيرة.
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550.htm, 22.09.2014

خامساً: المراجع الأجنبية:

1. Army War College. (1992). War National policy and strategy, volume III, Pennsylvania, USA.

2. Campbell, Kurt and O'Hanlon. Michael (2006). "Hard Power: The New Politics of National Security", Basic Books.
3. Coombes, David L. (1982). Representative Government and Economic Power, Ashgate Pub. Co.
4. Daniel w.Drezner. (2007). The New World Order, foreign affairs, March/April 2007 http://www.foreignaffairs.com
5. Ernest J. Wilson, III (Mar. 2008). Hard Power, Soft Power, Smart Power, Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 616, Public Diplomacy in a Changing World, Published by: Sage Publications, Inc. in association with the American Academy of Political and Social Science, Article Stable.
6. Fabrice, Balanche. (October 8, 2015). Russia's Military Escalation in Syria, Washington institute.
7. Fransis Fukuyamci. (1989). the end of history, The National Interest.
8. French, J.R.P. & Raven, B. (1959). The leases of Social Power, In, Cartwrigh, D. (ed) Studies in Social Power, Ann Arbor, MI; University of Michigan Press, Chap.5.
9. Geoffrey L. Herrera (2006). Technology and International Transformation: The Railroad, the Atom Bomb, and the Politics of Technological Change. Albany: State University of New York Press.
10. Hans Morgenthau, Kenneth Thompson, David Clinton Edition (04/19/2005). Politics Among Nations , New York : McGraw-Hill Education 7,
11. Hart, Jeffery. (Spring, 1976). Three Approaches to the Measurement of power in International Relations, International Organization, Vol: 30, No: 2.
12. Joseph S. Nye, J, "Soft Power", Foreign Policy, No. 80, Twentieth Anniversary (Autumn, 1990), Published by: Washington post News week Interactive, LLC, Article DOI: 10.2307/1148580, Article Stable URL:(http://www.jstor.org/stable/1148580, 15.06.2016)
13. Joseph, S, Nye (1996).Challenges for American policy, Dialogue : N° 94. 4/91. Seminatore, Irnerio, Les relations internationales de l'après-guerre froide : unemutation globale, Etudes internationales : volume XXVII, N° 03, Septembre.
14. Keegan, Jogn. (2004). "Lutelligencein War", Vintage.
15. Khechib, Djallel, (2011). InternationalStudiesbridges.maktoobblog.com/181/7.1914-1840

16. Li Weijian. (2009). The Transformation of the International System and China's Positive Diplomacy in the Middle East, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 3, No. 1.
17. Malashenko, Alexey. (October 2013). Russia and the Arab Spring, Carnegie Moscow Center, Russia.
18. MARGNTHAU, Hans. (1968). Politice among Natois 4th ex, New York,.Knopf.
19. Richard, E. (1994). Rubenstein and Farle Croker, ″Chanllenge Huntington″, foreign policy, number 96.
20. Rosenau, James. (1990). Turbuence in World Politics: A Theory of change and continuity (New York: Harvester / Wheatsheab.
21. Vasilevskyte , Simona , "Discussing Soft Power theory after Nye: the case of Geun Lee's theoretical approach", Available on: http://vddb.library.lt/fedora/get/LT-eLABa-0001:J.04~2013~ISSN_2029-2074.N_7.PG_145-157/DS.002.1.01.ARTIC